هذا دعاء صحيح

وقوله لا يشفع ولا يجرح

بسم الله الرحمن الرحيم ما قطعتم من لينة او تركتموها
قائمة على اصولها فباذن الله وليخزي الفاسقين باب باب
بسم الله الرحمن الرحيم فابرجا بارجبر يا بسر شهاب وماء فرس
ما العالمين وبحنام ودم واذلهم وعظيم وعيق وماء بليغ من
العالمين اخرج اضبث واذلهم واذا استجوابي باذن الله تعالى
وبحق توراة موسى وبحق انجيل عيسى وبحق زبور داود وبحق
وبحق قرآن العظيم وفرقان الكريم محمد مصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

هذا دعاء شاه جبان كمسنه بزه

سيحون وجيحون ونيل
وفرات

بان فاتحه

هذا دعاء كمسنه جبان

بفرموده

سيحون وجيحون

هذا دعاء شاه جبان

هذا دعاء سيحون وجيحون

هذا دعاء سيحون وجيحون

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد
من اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر مجهول او القدر المشترك بين المقدر
فان مقام حمده سبحانه يلايم الاستيعاب كما يلايمه الاستغراق ويحتمل ان يكون الجامد
بالمصدر بمعنى تبالس وسايش الحمد لله اى للحرى لطلب الحمد لا يجتمع ما فى
ترك التعرض باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعين فان الوجه لا
يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد حريا بما يشعر بالعلية وقرينة
الاسلوب الى قلب الطيبى اليه لكون الجديه لزيد الصلوة اى الرحمة
والخاصة ظاهرة فى ان التخصيص علاقة باثبات الدلالة ومن المعلوم الا بد فى
الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال من اطلق او احسن علم ذلك التخصيص
فهم منه فهم المعنى ان لم يكن مسبوقا او فهم منه فهم قصد والتفات فلا يرد ان كثيرة
تخصيل الحاصل يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على
النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما
وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والكواب عنها كالجواب من الحرف واجب
يجاب بان المراد اللازم لا وزك الموضوع فهم المعنى بوجه لو لحظ حال وضعه لكثيرة
فى تحقيقه قبل انضمام الضميمة لان قوله من اطلق اه اشارة الى غاية الجعل والمراد
الفهم ليس غاية له ولا يبعد ان يقال اه يعنى لا حاجة الى تقييد حال بمتصور من
الاطلاق الاستعمال فى المقاصد والاستعمال غير لا يكون بدون الضميمة
المعنى ما يقصد تصوره بالذات او بالعرض اولا وبالذات سواء كان بحسب الوضع او غرض
شبه معنى الحقيقى والمجازى والاستراحى وغيرها كما اذا سمعت واردت به تصورك
وقال بعضهم المعنى ما يصلح ان يقصد بشئ ما اسم مكان من مصدر يعلم او مجهول
او مصدر ميمى للمعلوم او المجهول بمعنى المفعول يجوز لان الاعتبار نقله اليه

فيه تفخيم مؤنة النقل او مخفف من تخفيف غير قياسى والذى جرى على هذا الاحتمال
مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال بمعنى
الكلام ومعنى واحد او مذكر المعنى بعده مبنى على تذكيره حتى يكون المراد تخصيص
شئ يدون الشرطية ايضا لان قيد معين الشئ المتروك فتركه مستلزم
لتركها ويذكر بمعنى يعود على الوضع لان تخصيص بمعنى اى ما يقصد بذلك الشئ
هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه لا
للالتفات اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الموضوع مجازا
كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد فى امثاله وفيه كشف الاقتران بكل
من جزئى الوضع على ان ذكر اللفظ مغن من الموضوع او ما من لفظ الا وهو موضوع فلا فائدة
لذكره الا بتعلق به قوله بلفظ والالفاظ الدلالة بالطبع وكذا الالفاظ الدلالة بالعقل
على ما يدل عليه الرئيس ولك ان تجعل الطبع فى مقابلة الوضع وبقيت حروف
التهجى اى حروف تقويك مبناها كالف وباء وتاء وهى حروف المبانى المقابلة لحروف
المعانى وان قلت قد وضع بعض الالفاظ منه اغماض عن عموم تغيير المعنى
قلت واضح الطير نازلة من علو بخلاف صاحب الفلك سبحانه على نبيه من
النبوة بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تع على عباده للتبليغ
والاحكام ويظهر مما ذكرناه فى اللغة السابقة وجه ترك التعرض باسمه ثم على
الله بمعنى الحق افقه وعلى اله اهل بيته واصحابه جمع صحبى كظاهر واظهار
او جمع صحبى كسكون الى كهر وانهار او جمع صحب بكسر الحاء كتم وانما تخفف صاحب
بناء على ما قيل من ان حاعلا لا يجمع على افاعل التاديبهن بادابه الانكاح واثبت
بصير اى الزمهن ان ثبت فيما بينهم التاديب بادابه والانتفاع بصفة لغايتهم
تفهمه اى استملى عليك فوايد جمع فايدة من الافادة بمعنى

الشيخ الامام العلامة الفهامة قدوة المحققين وزبدة المدققين مولانا عبد الحكيم السيالكوتى تغمده الله بغفرانه وجعل الجنة مثواه

انجه كرنه وداده شود از انش ومال قوله تعالى بين المشكل لانه يشبه الباطل والتاء
للغاية للمبالغة او النقل او التانيث باعتبار الرسالة قوله الكافة العلامة تاء المبالغة
ولم يطلق على السه تعالى مع انه الجدير بذلك لتوهم التانيث قوله الشارق
والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوحيد
الجمع الى للشمس من اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلقا وقيل
واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع في
تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشرقين
ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرق الزمان والوجه الجمع بين
الكل وكذا حال المغربين قوله بشيخ ضواحه قوله تغمده الله قال قدس سره في الحاشية
التغمد الستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه يغفر انه للائق بجنابه او الباقي
من محض فضله من غير سبق عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاطه
الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في التاج التغمد كناه بوشيدن لا فلانا بچيزى من التجريد
اخر لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه سوى ما ذكرناه كما في قوله تعالى الا
بعبده ليلا قوله والسكنة بضم حجازا بكسر الميم قال قدس سره في الحاشية
بضم حجازا الدار وسطها وهو من كل شئ وسطه وخياره انتهى يعني فصل البيت
خياره حجازا سكنه قوله لنظم السلك درشته كشيدن بمواعظ تغيير
لتاليف بسابط كلامه المرتبة اعني باعتبار الدلالة على ما يشفي بعض الناس
الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان بسابط كلامه كالدر في السلك
والعلاء اغا قال ذلك ترغيبا للطلبة قوله في سلك التقرير السلك رشته
التقرير قراره اصلا من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير
السمط بكسر السين نقش خط بركرفتن والمراد الكتابة والاضافة كما في

السماك قوله الولد العزيز العزيز ارجمند وكرامي ولم يب قوله ضياء الدين كضياء
البيت وسراجه كانه ضياء يهتدي به الى الدين قوله عن موجبات التعهد
التعاهد التحلف وريخ فوردن وريدوه كين شدن التاءف وريخ ور
وفوردن قوله لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية اى لانه في السبب و
البعث لهذا التاليف كالعلة الغائية التي تكون باعثة فتكون نسبة الفوائد
اليه من قبيل النسبة الى الباعث المتحرك قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق
فعل الاسباب موافقة للحق قوله هو حسبي الله سند بودن وكسي سند كردن
قوله ونعم الوكيل الوكيل انكه بوى كارى كذارند الجملة معطوف على جملة هو
حسبي والمخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير
المتقدم قوله محض لفظ تنجيل الا كتابة الخ اى ترك ذكر الفعل كسر النفقة وذلك
تنجيل الكتابة من حيث ضمنه لامن حيث اشتماله على اسمائه ليس في مرتبة
كتب حتى يلزم بذلك الترك في لغتهم فانهم انما يستحسنون ما جعله صريحا بعتقد
بيانه وما هو في مرتبة كنهم لكن بقي توهم ترك الامتثال باحاديث الامر على السن
يقطع كل امر ذي بال لم يبدء فيه باسم الله فهو اجزم اى قطع اى لا يتم فدفعه بقوله
والامر الجزم من ذلك الخ وحاصله ان المامور به التلفظ سواء كان مع الكتابة اولا ولا
يلزم من ترك الاول ترك الثاني قوله وبداء بتعريف الكلمة والكلام وبداء بتقسيمها ايضا
لانه من نتيجة تعريفها او تحصيل الاقسام المبحوث عنها قوله لانه بين في هذا الكتاب
امور انها اى عن احوال منسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها سواء ثبت لها
نفسها او لاق منها من حيث انها اقسامها وفيه اشارة الى انها موضوع البحث
على من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم انتصاب البحث بواحد منهما وجعل
الشيخ احد معاريجها الخ تكلف قوله فمن لم يعرف الالم بصيغ الم يصيح

البحث عن احوال المنسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها وما ثبت
وجوب تصوره حتى عرفا يتحصل ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل
التعريف لتوقف تعريف كل شئ على تصوره اجيب بان ذلك التوقف
بالقياس الى العلم المطلق لا بالقياس الى المتعلم لانه قبل التعلم ايضا عالم بالعلوم قبل
تعريفه لان لام التعريف تشير الى ما يعلم المخاطب فما لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتعلم يجوز ان يكون المتعلم ساعتئذ مخاطب فاذن التعريف بالقياس الى المتعلم
اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة وقدم الكلمة للتنويه افراده بها اذا
ما افراده اى نظرا الى افراده بها اولى من غيرهما وجه جهة التقدم في جانب الكلمة
للتنويه افراده بها اذ لا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الى رجحى او اقدم في الكتابة بموافقة
في التقدم الوجودات الاربعة اعنى الكتبى واللفظى والذهنى والى رجحى وان المتقدم بحسب الوجود
الذهنى اذا قدم في الكتابة توافقت في تقديم الوجودات ما عدا الكتبى قيل
هو والكلام مشتقان من الكلم الخ الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا
في المعنى والتركيب اشتراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب واشتراكا
في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقى في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى
بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التأثير اناسب لان بينه وبين الجرح
تأثير بصحبة الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب
لا يقال ان تأثير انفسها بقرع الاسماع ونقش الصور في الاذهان وما يترتب عليهما من
الافعال والانفعالات على اى وجه كانت من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف
واللام والميم فان تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة وشدة فالكلم والكلام
متساويتا الاقدام في ان تأثيرهما للقوة المفهوم من جوهر تلك الحروف
وهو الجرح في الجرح بفتح الجيم فسته كرمان وقد عبر بعض الشعراء بقوله ان

ذلك

في جوابه سؤال المقدر وهو ان الخ وقال
د ما مع ان الاصل ان يقال للاخ مفهوم

ذلك التشبيه علاقة معتبرة في جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم فتسكن
السنان سرنيزه وعصا وتيزى هير حيز في حيز واليه ذهب الجمهور
لكن يستعمل الا فيما فوق الاثنين في بدليل قوله تعالى يعيد الكلم الطيب فانه
لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع وقيل
جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب والكلم الطيب قول
بعض الكلم وان بعضه الى محل الغرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب
كلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عن بعض الكلمة فاؤليه كما وثيل لرحمة
بالاصالة في قوله تعالى اولئك يرجون رحمة الله قريب من المحسنين والام فيها للجنس
هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضى تعريف المطلق عليه للتعريض الغرض النوعى
للتعريف اللغوى او ما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لم يعهد الخارجى لا بالكلية
الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريض ليس الا للطبيعة من حيث هي
فاللام للجنس والطبيعة والتاء للوحدة وتقابل لا يمنع ذلك في بعض الموضع فخصوصا
عند من عول في تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة
لانا نسلم انه يجوز التعبير بها عن معنى الوحدة كما يجوز في مقام التعريض بما
الباس عن الوحدة على تقدير وضعها للمفرد المنتشر وليس التاء نصا
في الوحدة حتى يمتنع التعبير به بدل كلمتين وتمرتين والمناقشة بينهما هذا
يجوز عن تقدير التنزل وتسليم ما منعناه بجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعة
كانت او صاعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي
هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب عنه بان الكلمة اللغوية
اذا اضيفت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوى وحدة جنسية
ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة

الى ثمرة قوله الوضع بالجنسية يعني ان بين الجنس والوضع تصاحبا فيجوز
ان يجعل الجنس اصلا والوضع وصفا له ولا يلزم قوله اللفظ في اللغة
الرمي ورمى شيء من الفم واستعمل قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من
كلام الشيخ الرئيس ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في
الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على
هذا التقدير خروج المعنى عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ
لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا
باللفظ الا ما يعم الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما قوله ابتداء فيكون من
قبيل التسمية باسم السبب اومن قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام
باسم المتعلق بكسر المتعلق اللام وكيف ما كان ففيه مؤنة تقدير النقل قوله
او بعد فعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الحاصل باسم العام وهذا
اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى النظم
البتة او بواسطة قوله الى ما يتلفظ به التلفظ كتفق والباء للتقوية وليس فيه دور
لان التلفظ مشتبه اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف والصوت
هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الكلمة الاعرابية كلمة او لا فمنهم
من ذهب الى الثاني واشكل عليه صدق تعريفها واجيب عنه بما ذكره من تحقيق معنى
التلفظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله او حكما يرد عليه الانسان اذ قيل انه يمكن
تصوير اللفظ في الفم قوله او حكما اي يتلفظ حكميا وذلك فيما يشارك الملفوظ به في
الاحوال مهملا كان او موضوعا قال قدس سره في اي كتابة اغا قال موضوعا
ولم يقل مستعملا كما في عبارة ابن الحاجب تنبيها على ان المراد بهم باللفظ المستعمل
هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع ملفوظ قبل

يستعمل

يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل تسمية العالم باسم العالم قوله او مركبا
قيل اغا صح اطلاق اللفظ على المركب مع ان اللفظ ما يركب من الحرف لانه في الاصل مصدر
قوله واللفظ الطبيعي اي الملفوظ به فالمستعمل في بعضها مجاز بالحقيقة قوله اذ ليس
من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم منه ومن غيره ولا احدهما
اي من اي مقولة هو قال المصنف في الايضاح لا الستر هو المحرك والمصوت المتكلم او في قبيل
الكيف مجرى المحرك الذي هو الفاعل بالستر صوتا للسان الخ فحذف
الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ ولم يقبل ان يوضع له لفظ خاص به فلما لا يكون مذكورا
بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية
عنه بخلاف قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطف على ليس واجروا باجراء
الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال وكونه حالا الى غير ذلك
قوله والمحرك لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في اي رجل يتلفظ به الانسان
قوله وكلمات الله تعالى داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها
مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالنسبة اليه سبحانه لا يصدق
عليها اولا يمكن ان يتلفظ بها الانسان او لانها مما يتلفظ به الانسان
حكما كالمنزهات وعلى هذا التخصيص كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجه الاول
كان يمكن ان يتلفظ به الانسان مغايرا بالشخص لما تكلم به الله سبحانه فكيف يصح
بعد ما ذكرنا عليه لانا نقول هذا انما يتم فيما لم يتلفظ غير متلفت عند الاداء قال
اصحاب المحرك عندهم كاختلاف الحال ثم لا يخفى ان هذا الا عند من يحتاج
اليه اذ ثبت ان الكلمات اليه تعالى شانه قبل ما به وهو ممنوع لجواز ما عليه
المعقول او نقض بما في عمله من الكلمات او بما يظهر في غير الانسان قوله والنصب
بمعنى نصبه وهو ما نصب لشيئين مسافة او طريق قوله غير داخلة في اللفظ الذي هو

اول اجزاء التعريف وعالم يدخل فيه ثم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار
اخراج قيد حتى يلزم عليه ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان المجنس
والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز لاحتراز بالجنس الجواز ان يعتبر الفصل
جنسا والجنس فصلا لانه لم يقصد الوضع اصلا لان مثل عبد الله علما داخل في اللفظة
عنده وخارج عنها عند من قال اللفظة واما لما سيأتي لعدم الاشتقاق مطابقة
الجنس للمبتدا اي مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى الضمير
الراجع الى المبتدا وعدم تساوي التذكير والتانيث كزيد ضربت وقد اتفقت فيها تثنية
بسرها الوضع في اصل اللغة جعل الشيء بحيث يحصل العلم
في ضمير اللفظ تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او عمومه كهيئة المفردات
والمركبات بحيث سواء كان ملحوظا بخصوصه او عمومه ولا يدخل في الوضع
المجاز لان المجاز الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به ليتوصل به الى المجهول له
لا قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور رجع عنه وضع المرادف لعدم
اختصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما ولو كانت داخلة
على المقصور عليه رجع اليه اشتراك لعدم اختصاره في شيء من المعنيين
لوجوده في كليهما واي اصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في
كل وضع فلما يمكن ان يكون عنه بتجريد التخصيص عن جزئه السلبي وبان التخصيص في
الجعل لا يجب الحكم وعامة الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة
لم تتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا الاول الواحد والمجعول له الواحد
وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان مع كل من المترادفين من حيث
انه سواء رفض ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر ولا المشترك في كل
جعل لا يوجد الا في معنى واحد ومما ذكرناه يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه

عاما

عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث اي حال كون الشيء المخصوص ملابسا لتلك
الهيئة التي تسمى مدلولا الشرطية وهو كجزء تخصيص حروف التهجي لغرض التركيب
قوله من اطلق وسمى اراد بغير السمي فيه تنبيها على ان قسمي الموضوع من اللفظ
وغيره كالدوال الاربع والاشكال لا يقال متى اخص الا قلت لا الكلية غير صادقة
الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط فلما لا يفيد كل البعد لا يقال هذا الانضمام
مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة قوله قد اجيب عن الاشكال بان
ليس غرضها اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة
بالالفاظ مخصوصة اي متخصصة من حيث انها مشخصة سواء كانت في
انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الهيئة ولا
يرد على الافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل بالالفاظ مفردة بخلاف النقض
الثاني فانه انما يتجه على تركيبها وهذا قال او مركبة قوله فليس بسديد اي في مقام
الضمير بالالفاظ المخصوصة او المركبة قوله ما لا يدل جزؤه لفظ على جزء معناه من آت
جزء لفظ خفي ضمير ان ناطق حال كونه على شخص انسان مفرد لانه ليس اسما لذلك
الا باعتبار وضعه العلمي وجزءه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى
قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع آه وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه
الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اعني صيغة فعل او غيرها فاهم منه في عرف اللغة
ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال
يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا كما يرتكب
في مثل قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فلذا في المفرد قوله ومعناه ما
لا يدل جزؤه من حيث انه لا يدل جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي
ان الاخراج صفة للفظ عند المتقدمين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الاخراج

في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالوضع وبالمعرفي للمعنى قوله وكان النكرة
فيه التنبيه وكان النكرة ايضا في تقديم الوضع على الافراد كانه لاحظ الاعتبار
الافراد الاولي المختار الدلالة او ما يستلزمها وهو الوضع قوله حيث اي بصيغة
الماضي فالتغيير لصيغة السبعة الم فاني للسبعة الترتيب قوله فعلى انه حال من مستكن
في وضع لا قلت لو كان حالا منه لكان بتقدير قد ضربت قاعدا زيد قلنا لا نسلم
لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون بقية الحال وهو التأخر عن العامل و
المفعول به وليس بسلم فذلك اذا لم تكن قرينة دالة على تقديمها فهي كذلك وقد تحققت
ههنا لان الافراد صفة اللفظ بالذات او اغير المعنى على تقدير جعله حالا
عما يليه ولا خفاء في ان الافراد للمعنى ويؤول الى افراد اللفظ قوله او من المعنى
بتبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط كونه نكرة لا يقال
لو كان حالا منه لتقدم عليه لانا صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم
يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلق ممتنع عند اكثر البصريين كما
يفهم من كلام المصنف في الايضاح قوله فانه مفعول للفعل واللام واسطة لكونه مفعولا
ومعمولا له فانه عامل الحال وصاحبها قوله لافراد المركبات فان اذا ركبت الفاظ
موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل
رجل ايضا فان اللام للتعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التأنيث
المتحركة والهاء وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فوضعها النوعي
الحرفي وجماعة الى انها ايضا من الحروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني
وجعلوا المجموع للصيغة والاعلى انها اعتقصوه الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف
ثبت الدلالة اليها كما سبق الطلب في سين استفعل ومطاوعة في نون انفعل قوله
واعرب بالاعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى يشتمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل

انه لم يعتبر لكل من الجزئين حالة اللايق فان الحرف الاخير قابلة لما يستحق الاعراب
بل على البناء والمستحق للاعراب هو قايم فجعل المجموع كلمة واحدة فاعرب اعراب
ولا يخفى ان هذه ظاهرة في قابلة وبصري وضربي وحمراء ونحو الرجل ورجل ومسلمين
والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني
الجزء الاول وكذا في الاخرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة
وفيه تامل قوله مع انه معرب باعرابين لا قلت ما توجيه الاعراب باعرابين كلمة واحدة
وقد تقدم ان الاعراب ليس الا التغير والمقتضي والتغير للمقتضي في كلمة واحدة في اطلاق واحد
قلما قد يجتمع في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع
ان يجعل كلمتان وقال صاحب اللباب ان اعراب آخره ممكن كما في تابط شرا ولما
كان الاخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الاخير كما اظهر اعراب ما بعد
غير في الاستثناء في الغير فليس بعد له على الاعراب واحد قوله ولا يخفى اعلم ان
الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فما هذا قال قائل اللفظ
واحيل الى قائل المعنى لا يليام ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاحوال لا يجري في كل
ما بعد شرة الامتزاج لفظة واحدة فكذا قالوا وفيه ان الاعراب باللفظ احترز
ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا ما تلفظ من الكلمات
وان اريد ما تلفظ به وحده لم يخرج مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا يدل
اللفظ عليه لان اللفظة للمرة والمفهوم حينما تكلم به مرة قد لا
شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما مرة بل قد يتكلم به كذلك اللهم الا يقال
المراد بالمرة ما تكلم به مرة وليس فيه ما يصلح ان يتكلم به مرتين فخرج عن عبد
الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان تتكلم بهما مرتين وبقي مثل قائمة وتكرمي فقوله
صحيحا اي مسامحة ومجازا قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء وهو

ثلثة اقسام وضعية لان كانت سبب جعل جاعل وطبيعية وان كانت
بسبب حصول الدال على الطبيعة عند عروض حاله لها وعقلية لان كانت
بغير ذلك قوله كدلالة لفظة ديز المسموع من وراء الجدار على قيامه
لو سمع ديز المسموع من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالة او لم يدل كما قاله
الشريف قدس سره وان وجود اللافظ يعلم بامارة قوله لا من اللفظ
قوله اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة اقسام ثلثة بتباين احوال الاقسام
واصلها عادة وصورة للكلام قوله مخرجة تفهم من السكوتي بعرض
بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها قيل ذلك لكثرة عقلي وتوصيفه بانه في قوة
تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يشهد به الدليل والا بيت
عن انه عقلي فاحفظه انه قطع النظر لتلك الاقسام مفهومات مجملة سوى
ما افرغ التقسيم لها قوله اما من صفة قيل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها
اولا نها اما فارغة دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية
القبول اما تقدير حال او الدلالة خلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول
بان الثاني حرف والاول اسم وفعل ويشهد على عدم صحة الحمل على الاول وعدم صحة
الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا يختص بالدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم
الدلالة عليها مع ان الضرورة الى دعوى التقدير اعانت ثابت من الثاني فلا يسقط
التاويل فيه لانه في الاول واما التقدير الذي فيخالف ما اقتضاه زيادة الا وكذا جعل
الا يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذه المقام مبني على ما حكموا به
من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله اصبح له
ما ذكره لكن النظر الى ان يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا
يخرج عن قصور قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها قوله

قوله الثاني للحرف اثنا عشر حرفا لانه اما ان يكون اسما او كلمة او كان سابقا قال ما
الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما ان يكون اسما او كلمة او كان معلوما
على الجملة الاستيفائية ولكن لا تعطف اولا شم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال
في قوله الثاني الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف
الوادي اي طرفه قوله اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل او شيء جانب
من الكلام لانه قد يقع جزء الكلمة كقولك زيد لا قوله لا يتغير ذلك المعنى المدلول
عليه بشيء في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم من كلمة فرق عن هذا الفعل
ما يقترن باحد الازمنة بحيث التحقق كضرب مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان
مرتبة في الفهم كضارب انسان وما يكون مقارنا في الفهم لا يكون فهمه في كلمة كما
اذا تفقه مع فهم ضارب فهم الزمان قوله ماخوذ من السمو وهو العلو اي كما
سمي الحال كونه ماخوذا منه واصل سمو بحركات السين ثم نقل حركة السين الى ما
بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتي بهمزة الوصل ليلا يلزم الابتداء بالساكن قوله
لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى قوله وقيل من الوسم وهو نحو اشتقاق كمي
وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسمه وجمعه اوسام وارتكاب القلب
بعيد قوله لتضمنه الفعل فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قوله وقد علم الواو
للاعتراض لتنبيه من لا يجدي له الاشارة او للعطف على اكتفت لانه او للعطف على العلم
بالاكتفاء الذي افاده الدليل اي علم اكتفاء الكلمة وقد علم بذلك اي بوجهيه و
على هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قوله بذلك اي بتلك الاستعانة ووضع
ام الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن او كي لا تنافيه واضمار الحال
هو تنبيها لاشارة الى استحقاقه التعظيم بوجوه قوله ضد كل واحد منها اضافة
ضد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام

لكنه يمنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى
اللام ان يصح بها بل يكفي اتحاد الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل
رجل وكل واحد ومن في قوله منهم للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد
وليس المراد ههنا بالعين فان الكل عند الاباضية هو بعرفه الجامع المانع او في
هذا المقام لان ادراك كل جماعة الاشياء لا يستلزم ان يكون كل واحد مقابلا
لكل فرد والمراد بعض الذي في اللغة اللابن وفيه خير كثير وعند العرب قارية
به الخير كما ذا فيقال في الذم لا في خيره اي لا كثير خيره وفي المدح لا في شره وذلك لان
العرب اذا عظم الشيء عندها نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه
وقد يقال اللام للتعجب والمعنى تعجبوا من اللابن لابن امرئ به كاملا
في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية الكلام لم يعطف على ان يقال
لانه فصل اخر من الكلام في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته
كاعطى عطاء مع انه في الاصل ما يعطى لفظ تضمن الكل جزئية اي يكون
كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو
جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والا
والمتضمن مجموع كلمتين ولو جعلت بعض مع احتيج الى التاويل المتضمن بالفتح كل واحد
من اجزاء الثلثة ويلزم ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولم يجعل جزء
له كما في الشرح احتيج الى التاويل فلا يلزم اما فيما اذا تركب الكلام
من كلمتين فقط اي تضمنا حاصلا بسبب اسناده ويجوز ان طلوع الباء للالصاق
اي تضمنا ملتصقا بالاسناد والاسناد نسبة احدى الكلمتين اي ضم احدى
الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما
يصح وقوعه موضوعا موقعة لا يقال يخرج عنه الاسناد الذي في الشرطية لان الشرط

قيد

قيد للجزاء على زعم بعض وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من فنون الاسم
وقال ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط و
الجزاء كما حققه السيد قدس سره لم يخرج عنه فظهر ان لا يصح التعبير من طرف الشرطية
بعرفه والدليل على ان المراد بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك والا لم يوجد
منك ضرب المخاطب حقيقة بيفيد المخاطب اي من شانه ان يقصد به افادة
المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليه لم يكن للاحمق الوقوف
بتخيلها عي محال ونسبة الى القصور في باب فائدة فدخل فيه اسناد الجملة
الواقعة خبرا وصفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة الى علم مخزونة في المخاطب
فهم خرجت المهملات العرفة اما المركب من الكلمتين وما ملا فلم يخرج
سواء كانت خبرية اي محكية بها في الواقعة او انشائية اي غير محكية
بها في الواقعة في حكم المفردة لان النسبة في تلك المركبات بجملة فيجوز التعبير
عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد اعني قايم الاب او في الواقعة فانه في حكم هذا
اللفظ ولا يصح قوله بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى يحتاج الى هذا التاويل
لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على نفسها بل فهم تقصر بانفسها
لا يرد ان في درس الشيخ ضيغم علينا ولين سكتم قلت بالوضع بشبوتها
في الالفاظ المهملة وهو عوارض وضع المهملات لانفسها بما لا يقدم عليه من له مسكة في
مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم يكن الفاظ موضوعة لانفسها لم تكن اسما فكيف يصح
الاخبار عنها وطوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ علامات شتى تاويل الاسم بمفرد
ثبت احكامه وخواصه او ان اخبار عنها وطوق التنوين بها في الواقع في الاضافية
كلام يعني انها لا يوجد بما يوجد به في غير الاسم اذ احكام ذلك الغير موضوع عليها ومستعملا
فيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه وطوق التنوين له والالفاظ كلها متساوية

الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض ومسجد مهملا
ص اعلم ان الكلام المصطلح انه نحو ضرب زيد قائما بجموعه كلام لا يخفى انه
يلزم عليه ارتكاب تعقيد افراد من كلام في هذا التركيب ص اضمار او
واصلها او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة الغير المقيدة لتاكيد
او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على تعقيد ظهر شيء من الشرط و
الجزاء كلا ما بل الكلام هو المجموع ص بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليه لان
الكلام فيه وسيلة لما تقدم بذاته ص وذلك اي الكلام اشار بذلك
الى الكلام لانه تعريفه او الى المستفاد او الى الاسناد كما قيل لان الكلام موقوف
للكلام ويصدقه ولان قوله ولا يتأتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله
وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها واغا صرح فيه بالاداة اهتماما للعناية بشأن
ان الحصر لان التركيب العقلي في الاشياء لا يرتقي الى ستة ص الا في ضمن اسمين حقيقة
او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف في قوله
او في ضمن اسم آه واغا قدم هذا الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاتحادها
الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع
لتقديم الفعل على الفاعل ص بتقدير اصله المنقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده
ص اي الكلمة والا فهي في تعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك قبل
الاسم من اقسام الكلمة ص كائنا في نفسه صفة طفى سواء رجع ضميره الى ما او
الى معنى ولم يجعله ظرفا لغوا لان اول او حالا من ضميره فيكون معناه على الاول مادلا في نفسه
او في حد ذاته وعلى الثاني مادلا حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعله في بعض النسخ خلافا
مذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف ولان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ
في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع مع انها صحة تلك المعاني مبنية
على قصور

على قصور في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لاصباحه تصورا والتفاتا
الى الغير وذلك الاصباح قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت
حاجة اخرى بالالتفات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني
الاسمية يتوقف على تصور الغير ولغيرها منها كما يأتي في تعريفها الى خمسة كتقدم
المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب والمتكلم والاشارة
في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط اللفظ كالدال
او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه
على الفاعل والفاعل ص ما دل على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظا في حد
ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله ص كقولك الدار في نفسها اي الدار
الملحوظ في حد ذاتها او ملحوظا في حد ذاتها او نسب اليها هذا الحكم في
حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قريبة
من بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي ولا يقال في مقابلة قولك
قيمة الدار في نفسها كذا ربما يقال لان في نفسها ويكون
لا يجاب عنه بان ليس مقصوده ان مفرد اللفظ في موضعين وضعا واحدا
بل لا تتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره متعاقبا لا كذلك
الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بنفسها مع كونها مثلا كما يأتي المقصود
التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتنع ان
كان في الخارج موجودا الخ اي كما ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له
وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في الخارج وقد لا
يكون وفيه تشبيه المعقول المحسوس وتقريره ان الصفة التي لا تستغني عن الموصوف
انما عاش به المعنى المعرف التابع للامر العرضي القائم بالموجود التابع له صح ان يقال

الى ذلك الامر بلفظة في لان سبب العرف الى محله بلفظة في والمعنى المستقل ملتبس به
الجوهر صحيح ان يقال انه كائن في نفسه يعني انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته
يعني انه غير قائم بغيره ش دلالة لملاحظة غيره بهذا المعنى واعلم ان بالغير هو المتعلق
ش فلا يصح شيء منها اذ الصالح للام لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات اليه
ظاهر ش ملحوظا في حد تغيير لتوصيفه مستقلا بالمفهومية ش من غير حاجة الى
ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم
من لفظ الابتداء وما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفت بالتبع وكفت
دلالة هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بثم كلمة
اخرى ليدل عليه ش لاحاجة في الدلالة عليه من دلالة على كذا ش وهذا
هو المراد بقولهم ان الكلام في الجزوي ويدخل الحرف فيه بل معناه انه اذا انتقلت
وحدها الى خصوص السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كطرف اذا
نقل انتقل ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان الحرف معنى
كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى خصوص السامع لم ينتقل معها
المعنى فكان قالب الحرف كطرف حال فلا يقال معناه فيه ويقال آخر في غيره اذ به يظهر
ش من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو فانه معنى قائم
بالسير بالقياس الى البصرة ش وجعله آلة لتعريف حالها اي لتعريف نفسه لا من حيث
هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن شؤنها ش كان معنى غير مستقل
بالمفهومية اي معنى ملتفتا بالتبع ش لانه لا يتعقل الا بذكر اي لا يمكن ان يتعقله
السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة بخصوصها
بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك لا يمكن الا بذكرهما

متعلقة

متعلق صرح الكوفيون بالتفاته بالذات والعدم وضع من فان ما كان وضعه عاما
لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهو متفاوت بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير
الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك
فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائر ش ولفظة من موضوعة لكل
واحد من جزئيات لابتداء الاستغراقي الى الجزئيات وعلم الوضع بالاستقراء
والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات
اضافية لا حقيقة كما قيل لان ما فهم من مفهوم الابتداء لو قطع بتعاور اثبات
الاغراء له بحالات عهد عليه والظاهر انه يجوز ان يكون لا كذا بلا قطع قصد الكن
لا يبقى في معنى من فيما قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من شؤنه
وان في نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصدا ش واذا عرفت هذا علمت وعلت ايضا
ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية
ش ظاهرة في المعنى الاخير ضرورة كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك يقرب المرجع
ش ورجع العبارة الى ما هو المشهور وقسمها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن الخوه
ش وارجع الضمير الى المعنى اي لم يعرف عنه الخط بارجاع الضمير الى ما كان في عبارة هذه
الكتب لعدم مسوغ تذكيرها الخ ش لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك كفى الاخبار عن قوة وكنت وقدام وخلفا او
الاخبار بها مع ما يلازمه الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يتبع صحة الحكم عليه
او به اذا اخذ في حد ذاته لا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما يعرضه سواء
كان ذلك العارض جزءا لو كان ما يدل عليه كتبت او خارجا عنه كالظروف المذكورة
فان معنى الظرفية واضافة الاول خارج عن الثاني ش لكن عادت العادة باستعمالها
حين لا يعادة بان تستعمل تلك الالفاظ في مفهومياتها الكلية والاستعمال الخصوصية

من الاضافية بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في معناه وان
تشعر الخصوصية من ضمه مع العمدية والا لصح الاخبار عنه كما يصح
الاخبار عن ابتداء بالبصرة وفيه تامل مص باعتبار معناه التضمني
يعني اذا اريد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى
فرضه بقولنا غير مقترن ولو اريد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي
للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن
مص باحد الازمنة الثلثة يعني زمان انت فيه وزمانا قبله وزمانا بعده وتشهره
امر ما كعنت مؤنثة للتفسير مص وهو صفة بعد صفة للمعنى او حالا عنه والاول
بعيد مص والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل بالزمان
ذلك العدم كب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك
الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه بزيد ويشكر على ما لان معناها
العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنها كب الوضع الاول وذلك وضع
الفعل ودخل ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترن باحد الازمنة كب الوضع
الثاني غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنها كب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب
اضافي او جار ومجرور كذا بسيط مص وخرج عنه الافعال الناسخة ح لان معانيها
وهي مسلكة ح الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه كب لان
معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير مقترنة باحد
الازمنة الثلثة كب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد ما كان اقتران المعنى
المستقل بتلك خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس
الا ما يقارنه صفة الانشاء وكب الوضع الاول مقترن وذلك لان قولك المراد بعدم الاقتران
عدم الاقتران المعنى المستقل كب اصل الوضع فدخل فيه بزيد ويشكر على ما لانهما

كب الوضع

بكب الوضع العلمي غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال وضع
لها بازاء المعاني الفعلية مع ان حكم باسمية كب الوضع الاول بقي بناء
على التغليب فانها كب بهذا الوضع قد تكون مركبا وخرج عنه الافعال المسلخة
من الزمان بناء على ان وضع لها بازاء المعاني الانشائية ولما كان القول بان
لا وضع لاسماء الافعال الا في المعاني الفعلية للافعال الناسخة للمعاني الانشائية
بعيد اغير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق وبهذا
لم يكب ايضا في شبه اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر التي توصف معها الافعال
ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية لما عابنها قال الشيخ الرضي العرب القديم
اي الذي نصر ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظة اسكت مص وفضل فيه اسماء
الافعال التي صلاحهم على انها قالوا انها ليست باسماء افعال لما لغة بل للافعال صيغة وقبولا
للا تقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا
مص كذا رويته فانه قد يستعمل مصدر اكذا رويد زيد وهو مصغر ارواه مصدرا
ارواه اي رفقا تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا مص اي غير
مرئي اي لم يثبت استعماله مصدرا لكنه شبيه لا يكون مصدرا في الاصل لانه لو
قام دليل على كونها منقولة الى معاني الافعال من اصل وشبه ما يكون احدها
المصاحبة للمناسبة بينهما وزنا ولا كاقها باحوالها من كذا رويد زيد مص على وزن
قوقات فاصل هيهات هيهيت كقوقية قال قد سرني قوقات الدجاجة تقوقي
اي تصيح قوقات وقيقاء على وزن فعلل فعللة وفعالا مص كذا مالك زيد اي
تقدم وعليك زيدا اي الزم مص فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على
ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس مص ومن فوائده خبر
مقدم للاهتمام به او للقصر او مبتدا كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس

الدجاجة بفتح الدال والفتح افصح
جمع دجاجة ودجاج كطير وطيور
الفوقاة فوق او ازيد كما في القاموس
فوقاة وفيقاء اي تصيح
قوله فوقاة والاصل فوقية كبهية قلب الياء
الفا كما ثبت في قاعدة التصريف والله

من يقول امن ولا يبعد ان يقال يفهم ح ان المذكور اقل من العشرة ك مذهب
بصيغة جمع الكثرة على كثرتها الى التي تجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من
ثلثمائة ك وبعض الشيعة يقرنه ظهوره على الجمع فلو وقف على مفرده
لكانت البداءة انصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان
لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بعده لكان الكلام ناقصا كما عارض التشبيه مع انه
لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك وليته سلم
فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في ذهاب جانب
القلة وليته سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الاخر فذلك مجاز غير غريب ك
وخاصة الشيء ما يخصه ولا يوجد في غيره تفسير ما يخصه يخص من جزء البيلي
واعلم ان يقال ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره اشارة الى ان الجنسية بين المعنى
اللغوي والعرفي بأخذه فيه وهم بيني شيء كون التعريف باللام لان المفيد و
امتياز صاع بعض ما عد اصنافا وهو الجنس والعرف العام وذلك لا يخصص
لفظة ما بالكاف في المجمل بشهادة الامثال ولا يخفى ان صحة لو كانت بالمعنى
العرفي كما هو ظاهر الامر واطلاق الشراح عليه ويؤيده لفظة الكل بكان
عد احد الكوفيين منها من قبيل الناسخة المشهورة وهو خطأ لصحة ابتداء واراده
ك وقول اللام اي اللام باعتبار وقوعها واعتمال ذلك لان المبتدأ
للكلم بالاختصاص لا يكون ذلك بالاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بتأثير
ك اي اللام التعريف احترازا عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها بدل من
المضاف اليه او للعهد الخارجي او الذهني والتغيير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ
فيه ك لكان ملا للتميم في لغة حمير وهي قبيلة من طسم وجديس ملا بدون
النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا وان القابل للنداء ليس

الابعض

من يقول امن ولا يبعد ان يقال يفهم ح ان المذكور اقل من العشرة ك مذهب
بصيغة جمع الكثرة على كثرتها الى التي تجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من
ثلثمائة ك وبعض الشيعة يقرنه ظهوره على الجمع فلو وقف على مفرده
لكانت البداءة انصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان
لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بعده لكان الكلام ناقصا كما عارض التشبيه مع انه
لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك وليته سلم
فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في ذهاب جانب
القلة وليته سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الاخر فذلك مجاز غير غريب ك
وخاصة الشيء ما يخصه ولا يوجد في غيره تفسير ما يخصه يخص من جزء البيلي
واعلم ان يقال ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره اشارة الى ان الجنسية بين المعنى
اللغوي والعرفي بأخذه فيه وهم بيني شيء كون التعريف باللام لان المفيد و
امتياز صاع بعض ما عد اصنافا وهو الجنس والعرف العام وذلك لا يخصص
لفظة ما بالكاف في المجمل بشهادة الامثال ولا يخفى ان صحة لو كانت بالمعنى
العرفي كما هو ظاهر الامر واطلاق الشراح عليه ويؤيده لفظة الكل بكان
عد احد الكوفيين منها من قبيل الناسخة المشهورة وهو خطأ لصحة ابتداء واراده
ك وقول اللام اي اللام باعتبار وقوعها واعتمال ذلك لان المبتدأ
للكلم بالاختصاص لا يكون ذلك بالاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بتأثير
ك اي اللام التعريف احترازا عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها بدل من
المضاف اليه او للعهد الخارجي او الذهني والتغيير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ
فيه ك لكان ملا للتميم في لغة حمير وهي قبيلة من طسم وجديس ملا بدون
النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا وان القابل للنداء ليس

الابعض الكلمة ك في مثل قوله صلى الله عليه وسلم في جواب حميري قال امن امير
امصيام في السفر ك لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات وليوازن
لا يقول لا الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف ك وفي اختياره
اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختياره اللام على الالف واللام
هذه الاشارة ك هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير وهو ليس حرف كما
تكرر دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدلالة ويتوافقا وليلا هي ك زيدت
عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الكلمة فيها
مطلوبة بالكثرة استغنى ك اي انها ال كهل وربما لو لم يكن كهل كان احاسب
كسر الهمزة وفيه لا عذر قد سبق الى ان الهمزة بضعفه تشوح حذفه في
الوصل والعلامة لا تحذف ك لانه لتعويض ما سكت تحمل بعض الافاضل ما قلاع بعض
شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري لا اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه
فهي لتعيين المعنى المستقل والمخترعة في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل
على اللفظ لا لتعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي
ك يدل عليه تطابق سهكذا فلو وفيه انه لا اريد به بالمطابقة معناها الحقيقي لزم
لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها
دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل الجرد عن الزمان والنسبة
ودخول التاء اللام الا يقال لان هذا التعليل لو اقتضى جواز دخولها عليه لكن
ابى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه مصححة او
يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة ك وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك
الخواص كما انها ليست شاملة ليست الكثرة خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها
في غير الاسم احيانا بوجه معناه نعم احيانا يريد بها الجمع لا يوجد فيه ولذلك طوى

عن

للفظ

بيان الاطراف والاشكال في علم ان اختيار هذه الخمس لان الكلام منها متضمن لخواص
كثيرة فان اللام تتضمن بانواع التعريف والجر لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة
والتنوين لاختصاص اضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا
ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص
كونه موصوفا وحالا ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص مزايا كثيرة
مبنية في علم المعاني لا توجد في غيرها من الخواص ف ومنها حروف الجر اما
بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه او يكون عطف على اللام
لفظا او محلا واورده بالجر مصدرا مجرورا لو كان معطوفا على حروف
اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام
التعريف مناسبة التقابل لانهما اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه
في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان المصدر موقوفا واما تقديم الثلثة
على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص
واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام وتضمنه خواص
كثيرة ف لانه اثر الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويعينه
الاول حرف الجر ف واما الاضافة اللفظية اي اما الجار الذي ليس اثر
حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع اولانه لا يكون الا فيما كان فاعلا
او مفعولا والفعل وحرف لا يكونان كذلك ف بان يتضمن بيان اللمي لغة بانها
مقصورة على وجهين اقدهما لا يتضمن بقسم مقابل للاسم وهو الذي يتضمن الاضافة
المعنوية وذلك القسم مقابل ليس الا الفعل لانه اي حرف لعدم الاستقلال غير صالح
لان يضاف اليه شيء وثانيهما لا يجري على الاصل الذي يتضمن الاسم بان يوضع والفعل تواطئا
واما ان يكون الشيء مسندا اليه للاول الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام

ولا لحن

والاطلاق الكلام في الفائدة وتوجيه ذلك لا الى ما قد يذكر ويراد الحكم عليه لا
يخصه بل بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الكلام ومطلقا فائدة هذه الاداة
انها اقتضت من حيث قال كون الشيء مسندا اليه ولا يقتضي فيه عارض له
من الاختصاص وهو الشيء او الحكم التعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة
ثم تعتبر الاضافة كما يقال في علاقة الرجل لحيته اي معناه علاقة الرجل اللحية
واللحية مضاف اليه مختصة به فالاضافة لتأكيد الحكم فكذا القول ههنا اي معناه
من خواصه الاسناد الى الشيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى
المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص
المضاف اليه او بعده والقول برجوع الضمير الى الشيء المذكور في التطبيق او الى
اللفظ بعيد ف لان الفعل مع ان العرب لاحظته مع الفعل مناسبا الى امر
مرتبط به لا غير بخلاف مع الاسم فانه لاحظته لا على وجه مناسبا الى شيء فهذا
كان صالحا للتقابلين ف من التعريف والتخصيص واجراه بالتخصيص تعليل
اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا بطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تأمل كيف
لا يقول ضرب اليوم زيد ابه نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص
ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جائز في الفعل كتخصيصه بالظرف واذا قلت
ضرب زيد فيه باعتبار معناه المصدري وهو مع اسم فلم يوضع الا في الاسم فتمام المعنى
المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد وكيف لا والمعنى
المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل او
لوصيه وذلك لم يصح النقض الآتي بمررت بزيد وان ارتبط المدلول للباء ليس الا
بين المرور وزيد ف والتخفيف وذلك كحذف التنوين او ما يقوم مقامه مما يوضع
شيء من ذلك في اضويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه ظاهر الكلام ف واما فرقنا

الاضافة بكون الشئ مضافا اليه اى لا بمعنى باعث للمضاف و المضاف اليه فيهما
وانما لم يجعله من مقابلة كون الشئ مضافا اليه اذ لام ليل على تقدير اليه والعطف
على الاسناد اليه بعيد ولعله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف اى مطلقا
ولان المصدر عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك
يعنى من خواصه الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسم الزمان يضاف الى
الفعل واغا اراد اضافة المصدر اواراد الجميع لانه يضاف الى الفعل بتاويل المصدر
لا قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلت لا شبهة في ان كلمة المضاف بين قارة
معنية تارة الى الطرف وتارة الى اخر فنعلم بدلالة ان كل منها يتصور مجردة عن
خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لها او بدلالة الاطلاق الاضافة
على قدر مشترك هو مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتها على سبيل البدل بعيد لان
الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف القولين وذهب بعضهم الى الاول كما ستقف عليه وذهب
بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه يتقاضى كون اتيك يوم قدم زيد
الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيك زمن الحجاج الامير هي
المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه لاقترانه في الجملتين
وقد يقال هذا تاويل المصدر ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا ليلائم كلا من
السابقين من اختصاص الحرف اللازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم
لاختصاص الملزوم وليلائم كلا من قوله اعم فيما سيأتي من المضاف اليه كل اسم ولان
معنى الفعل كما ذكرناه يأبى عن الاضافة كما يأتي في الاسناد اليه قال الشيخ الرضي
قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل من
التعريف كاتيك يوم قدم زيد الخبر او الصادر واما ان فلا الخ صحيح هذا
ويجوز مثله في كلامهم وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار او الازالة الخ

وهو محل

وهو محل اظهار المعنى او ازالة فساد الالتباس او من اعرب الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها والوجه ظ لان من الاعراب الوقف باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان
القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون
اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره ق ومبني من البناء المقصور فيه التوار
وعدم التغير وذلك لانه شبيه صورة في قالب هيئة لا يتغير البناء بالبناء ق فالمعرب
الخالي عن التغير والصحيح لدخول الخالية الموصوفة للتعقيب على كون ذكرها لمجرد
بعد ذكر المفرد ق الذي هو قسم من الاسم يعني به اللام الداخلة على قسيم القسم للعهد
والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم واقسامه
ق اى الاسم بقرينة المقام ويشير به ما يقال من ان الاستدراك غير مطرد لانه يصدق
على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل لان الشئ لا يشبه ولا يناسب
نفسه وعلى تسليم ذلك انتقض بمبني فيه تضاعيف تركيب يتحقق معه العامل الخ
لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم للتحقيق وقيل في عرضه انا لا نسلم لزوم
مشابهة الشئ نفسه لانا نرى ان ماشية يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لكون يجوز
ان يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منتفية
عنه والا لزم الدور ولزم ان لا يكون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه ق الذي
ركب مع مميزه المركب يطلق على معنيين المفهوم الكلي وعلى
مجموع المفهومين ويستعمل بمعنى المركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني
مجموع قام زيد كما يقال لاحد الكلمتين زيد ومجموع جاءني زيد واعترض عليه بان المتبادر
من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر فالظ
صدق التعريف على مثل ببعلبك ق تركيب يتحقق معه عامله ثم يقال تركب
مع عامله ليخرج ما عامله معنوي ويعلم الاولى بتركيبه مع العامل انضمامه

معه بمعنى تحقق العامل معه قوله الذى لم يشبه اعلم بمناسب فسر الاشباه الذى هو المشاركة
فى الكيفية بالمناسبة التى هى اعم منه لان خصوص شئ يدل على خلافه ولانه مانع الاعراب هو شبه
الخصوصية الاول ولذا قال واعم مناسب قوله مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب
مبنية فى بحث المبنى فلا يلزم فى التعريف جهالة كى يلزم فيه الخلل فسر المناسبة
بالمناسبة التى لها قوة ولم يبين حالها للقوة عرضا واسقاطا وليس بوجوه مراد
قوله اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء لم يغير بما هو اصله البناء لانه
بهذا المعنى لا يتحقق فى الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما اعرب
فيما يعارض المشابهة بالاسم ولانه فيه حرف العبارة غير لفظ لان المتبادر من
مبنى الاصل هو مبنى وذلك كب الاصالة ح ولا العرض والمتبادر من ما اصله
البناء هو اصله لا مبنى المسموع يبنى كما هو اصله او عرض له الاعراب قوله وهو
اما فى آه كما فى زعمه المص وزاد بعضهم الكلمة من حيث هو جملة قوله فاعتبر
العلاقة اى يعنى لا العلامة اكتفى فى تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب
الاعراب فيه سواء وجدت كزيد فى قام زيد او لم يوجد كزيد و اهم لم يتحقق
به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب اى بها يستحق الاسم لان يعطى الا
وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل قوله عند
الجمهور كما نبهنا وتعرف ذلك من لفظ المعرب ووجوه الاعراب فى اخره فزاده
فتوهم ان الكيفية العرضية ذلك ولم يعرفوا من عوارضه المعارفة قوله
فان العارف باحكامها كذلك اى معرفة تتبع والسماع منهم مستغن عن
تعليم ما لجهة المدلولية وتبعية كخلاف فانه يتبع اصلا او تبع ولم يعرف احكامها
فانه محتاج الى تعلم المدلول وذلك التعلم لا كان مع الدليل فذلك التعلم علم
النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة اله اشار به الى

ليس

ليس فى نفس التعريف فشئ المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف
المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذاك مما يختلف اخره
باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فهذا
مما يختلف اخره باختلاف العوامل ولا شبهة فى حصول الوجه الصالح فى تعريف اهم لصحة ان
يقول زيد فى قام زيد معرب اى مركب لم يشبه مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف
العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور بان الوجه الحاصل منه
غير صالح للا يكون وسطا للزوم تقديم الشئ على نفسه فى ضمن الدور اولا فى ضمنه وذلك لانك
اذا قلت زيد فى المثال المذكور معرب اى مما يختلف اخره باختلاف العوامل وكل معرب
مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان يكون
المصرف عين التبتية والمصرف متقدمة والتبتية متأخرة عنه ابتداء او بواسطة لانه يلزم
فيلزم تقديم الشئ على نفسه قد اشار الى المصرف بقوله فى معرفة المعرب اى فى معرفة ان
هذا او ذاك معرب هو التبتية بقوله لا يعرف انه ما عرف انه معرب مما يختلف اخره
باختلاف العوامل او الى الوسط بقوله حاصله بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه اى
سبب مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف
على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال المصرف بمجيئه والتبتية
مفصلة فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه لانا نقول لا مدخل للاجمال والتفصيل فى التوقف
فان الحكم بنفى مفهوم الاختلاف متوقف على تصوره وهى واصفة صورة الاجمال
والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقى تبدل
ذات الدال وبالتبدل الحكمى تبدل وصلة المقصود مع بقاء الذات فان هذا
التبدل فى حكم تبدل الذات قوله او صفة اى حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة
لان الحركة لا يقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له قوله باختلاف

العوامل لا تقبل لها فاعل اذ كان صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما ف الداخلة به تخرج عن حكم الموصوف اختلاف منوعا ومنا ومثل باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كما زيد رأيت عمرا ومررت ببكر ف وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل كما يبنى عنه العنوان ف ان يختلف لفظ اخره اي صورة اخره او تقديرا ان يختلف اخره ك التقدير سواء كان ك تقدير نفس الاخر كما في مسلم او تقدير الاخر وتقدير صفة كما في عصا وقاض او ك تقديره بالصفة فقط كما في صبل وغلام فان اخرهما لا يقبل ح تبول الاعراب ك الغرض والحكم وان كانا يقبلان ح تبوله ك الفارج ف اي كيختلف اختلاف لفظ او تقدير ا ام اختلاف منوعا كي الصورة او في التقدير على مر وانما لم يقبل اختلافا ملفوظا او تقديرا ك الموصوف لان الا ختلاف ملفوظا مجازا باعتبار سببه لو جعلت الحركة لفظا ولم يجعل تقاصه لفظا او تقديرا تفضيلا للعوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العوامل لا تدخل في الملفوظ والمقدر لان قد يكون معنويا ولانه لا يلايم قوله الاتي التقدير ولا للفظ في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان اللفظ اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا ف رأيت احمد ومررت باحمد ورأيت صبلي ومررت بصبلي ف وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين اي مولول بالتين الصورتين حاصلان ظاهر شمولة للمثنى والمجموع ف علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر ف ان قلت لا يتحقق الاختلاف لان اخر المعرب ولان العوامل اذا ركب ك قولك مع عامله ابتداء لان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان لا يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملا ان معنويا فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد في ما مر فين لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع ف قلت سيذكر احكم اخر حاصلة ان حكم الشيء لا يلزم ان

يكون

يوجب لازمه لا قلت كيف يجوز ان يقيد الاختلاف بالعامل باحد الازمنة وهو لا يكون لا زما للمعرب ولو لم يكن قيل تقييده بالظرف لازما له كما في حرف الكلام في الخط بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان لا يتحقق معرب لم يتحقق معه عامل في شيء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه وما كان من لوازم ماهية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد باختلاف الاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبدؤه حاله البناء وباختلاف البناء في الوصول قد عبر عنه بالاختلاف للتخلص وبالعوامل ضبط العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد تبطل معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله ف غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون في خواصه اثبات ملة اي خواصة الاضافة بالقياس الى البنى واي فساد في ذلك لوجوده في الصنايع ولذلك قال ههنا حكمة ولم يقل خاصة ولا يخفى ان القول بانه ليس في خواصه اثبات ملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل ف ان حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ملتزم كره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده ف اختلف اخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون واجيب بان النون فيهما كالتنوين في اخره ولعلهم اراد وا به ان هذه الكيفية لما وجدت في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الكيفية في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد يكون بغير النون كما في المثنى والمجموع الموقوفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين ف ذاتا او صفة اما اختلاف الاخر اي كجوله ذاتا فلما يتحول واو ابوك الى ابا ك واما كجوله صفة فلما يتحول ضمة زيد الى الفتحة ف لا يرد العامل المقتضي كذا وصف

الفتح

معربا

كونه معربا فان قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرف واحد كالباء الجارة
فانه لا يسند اخراجها الى البنية القرينة المذكورة في الباء الجارة وابقائها على اصلها عملها
انتهى اغاق ل فانه لا يرد ولم يقل فالصواب جواز ان يجعل الباء للالة فيسند اخراجها
اليها اما اخراج العامل فلان الحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليست
علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضى فلان الالة
الشئ بالسبب قريبة له والمقتضى ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الخ لو وصل بما قبله
الكان احسن لكن المصنف كعلم من عادته فرجا بالبنية الخ ان قيل
ينتقض التعريف بما لا علة الغائية للاختلاف فانه سبب قريب له فلما ليست للعلة الغائية
سببية الاسبية اجزائها المركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب
يصح النقض به لا يقال لو كان الاعراب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي
ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشئ لا بد ان تعقل علاقة العلية بينه وبين ذلك
الشئ لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام السبب لا يقال والجواب ان التصحيحية
ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول ان يرجع بصيغة الفعل في الموضعين ان حاله
فلا فرق بين الصيغتين ان قيل على ان يجاب بانا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول
عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول
من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة
لامرين كالتثنية والجمع فانهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب
علامة لهما وللفاعلية ومن علامة الى علامة كياء التثنية والجمع قلنا سيذكر الجواب غير
مرضي عند المحشي وغيره ظن العبارة فان الاختلاف ورد في جميع ضمائر قصد الى نسبة
الاختلاف لعارضه بعد كونه موبا ح حرف حركة كضمائر والتحول الى حرف في الاعراب
الى الكسرة وكذا في حرف الجواز كقوله تعالى وانتم سكارى وانتم بكم بكسر اللام واما حركة ما

قبل سيذكر

قبل هذه الاحوال من فتاء التانيث وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع فانها
يرجع الضمير الى العرب لان ما لحقته تلك الاحوال ليست معربة وان ايت عن
ذلك فخرجت بقيد للبنية ح ليست من حيث انها معربة لوجوده قبل
عامل ح بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصور المذكورة ح ليدل
على المعاني جمع معنى بمعنى ما يعقل بالشئ ويقابله العين ح والام في ليدل
انه معطوف على اسم لا وخبرها ح يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب
في الاسماء ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الاسماء من غير استعانة الى
العامل والقرينة وذلك للاستغناء بنسبتها ح فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه
قصدا اولا بقاء ح ليدل الاختلاف فيه لا الاختلاف لو كان حرف الاعلى هذه عبارة
لكان الاعراب هو الاختلاف كما هو مذهب بعض المتاخرين الى ما به الاختلاف
كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللام الا لا يقال لا نسبته الدلالة الى
الاختلاف بجزء من اسمه ووجه ذلك لا اختلاف المعاني المدلول عليه بتوقف
المقصورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه
قال الصحاح انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف
ليس موجودا في الحرف وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الحرف
اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيرها فانه
يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم المركب اولا ويلزم ان يقال ايضا ان الاعراب
ما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو
الحركة او الحرف قال الشيخ الرضي الطبي اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف
الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاق ولا يطلق البناء على الحركة
وفيه نظر لان ح الموجب شيئين اختلاف ونسبة وقد بين ان الاختلاف لا يناسب

سيذكر

بل لا يصح لم يكن اعرابا فتعين لان يكون سببه اعرابا واما البناء فليس فيه الا عدم الاختلاف
اى البقاء على حالة ورفعة اخر الحاجة فيه سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف
فتعين لم يكون نفس بناء وليس الحركة او السكون في اخره سببا لعدم الاختلاف حتى
يطلق البناء على الحركة والتقابل بين عدم الاختلاف وسبب الاختلاف من حيث هو
كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين قوله يعني العاملية قال الشيخ
الرضي المعاني المعتورة هي كون الكلم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر بوسطة
قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كي توضح بعضهم حتى
يكون المعنى ان الاسماء يأخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا
الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعراب والوصف الذي
به اقتضاء الاعراب هو كون احد صفحاتها ابدا الاكون احد صفحاتها عليه نازلا
بين الكسر وتبعه افقه ايضا الرواية ويرشدك الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي
وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرء بعضها على بعض ولا بد للطارئ من علامة مميزة
لم يطرء عليه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة والطارئ الغير اللازم لا يلزم ان
يطلب له اخف العلامات بل قد يعتبر له خفية الكلام كما في التصغير والتكسير وقد تكتب له
حرف كما في التثنية وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف
وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ وارده الكون العنصر عمدة فحي تركب
منه ومن غيره فلا حاجة به الى علامة لانها تطلب للملبس بغيره وان كان الطارئ
اللازم احد الشيئين والاشياء فالابقاء بالحكم لا يطلب له اخف علامة يمكن لازمة
ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامة ابعاض حروف المد التي هي اخف
الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التام كتب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما
يقابل به الاصل في الاسماء الاعراب اوفي صدر العنصر وهي حرف البناء قوله على تضمن مثل

معنى

معنى الوجد او الاستيلاء كان اخذ الشيء مستولا او مشتملا عليه ومثله الطريان
قوله يقال اعتوره والشيء الاعتوار وتداولته بالتاء كرضوان الدال تشكري جيد
او التعاور والتعور مثله وقد يجيء بعضها مستعارا لتعلق المعاني بالاسماء وعلى سبيل
المناوبة او مجازا مرسلا من التناوب قوله وانما جعل الاعراب في اخر الاسم اي جعل الاعراب
الذي هو الاصل حالا في اخر او جعل مطلق الاعراب في الاخر تحقق الحال في المحل كما في
الاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزئه كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الاخر
لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اضافتها موضع
الاصل تعين موضع قرعه وهو جانب السفل بقدر الامكان والالزم تقديم الفرع وتاخير
الاصل قوله والاعراب على صفة اي على صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان
العاملية ومقابلتها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات الدلول صفة
كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في اخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
قوله لان يكون الدال عليها ايضا متاخرا اذ الدال عليه في الحركات الاعرابية
مع الاواخر والحروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب
بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل وهم ما بالتاخير التاخر الزماني لا
الزماني ولا شبهة في تاخرها الزماني لانها تابعة للحرف لانا نقول تاخرها الذاتي لازم
لها ايضا وصحت بها يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة كما ذكر وهي متاخرة
بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال في الحركات ابعاض حروف العلة
فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة
اخر ان بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واخذ الشيخ صاحب
حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التاخر عن الدال بقدر الامكان او التاخر
عما عده للحرف الاصلي فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن الكل قوله شبهته اشارة الى

بالمجموع تقصه رفع ونصب وجر فجر واحد يصح الحمل على قصه وانواعه فيكون العطف
معتدا على الحمل كما في قولك البيت سقف وصدر ان قوله هذه الاسماء الثلثة اه اعلم
ان الحركات الثلث شم ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية
كانت او غير اعرابية كضمة قفل للامر اذا خلف بلا قرينة براصبر فانها الغير الاعرابية
ويسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معنا يشمل
للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم وخصوص من وجه وكذا
بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وتقسيم الحركات بتلك الاقسام للحصول الاول
بضم الشفتين ويتبعه رفعها مكانها وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصب مكانها
الفم كان فاتحا فضمه اي الفتحة بضمك اياه وحصول الثالثة بكبر الفك الاسفل وخفضه
وهو كسر الشيء اذا الكسور يسقط ويهبط الى اسفل ثم الجزم بمعنى القطع في الجزم
قطع الحركة وكذا السكون الذي زعم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي
والاخيران بالبنائي ولا تطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفيين
فالكل في الكل على قلة بالقرينة كتقصه بالضمة رفعاه حقيقة او حكما وذلك اذا
كان الاسم عمدة وهذا الوصف بتبعه على الرفع لكن قد يتخلف عنه بقلة اثباته بالفضلة
ولا يخفى ان هذا التقسيم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للعاملية والمعمولية وكونهما
فيما يثبت بهما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالعامل والمعمول
احق ومن جعل الباء فيهما للنسبة واراد بالفضلة المنسوبة الى العامل والمعمول فتوجيهه
بحسب الصنع راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب في توجيهه الى افهامهم في
حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم مضافا اليه قرينة
المقابلة للفضلة والمعمولية فانه مقابل لهما لكون الشيء مضافا اليه قرينة
او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما كذا بحسب زيد فلما كان الجار لا يدرك فيه

لم يعتد به اذ كان الجر زائدا كالجار مكانه ليس في علامة قوله لان الرفع ثقيل والفاعل
ثقيل لانه واحد هذا مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد
وثقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما ثقيل كب الاقم لم يكن مبنيا عليها
وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف اه ولك ان تقول لان الرفع اثقل الحركات فجانب
الثقل في الكل على قلة بالقرينة كتقصه بالضمة رفعاه قوله حقيقة او حكما ولك اذا
كان الاسم عمدة وهذا الوصف يتبعه على الرفع لكن قد يتخلف عنه بقلة اثباته بالفضلة
ولا يخفى ان هذا التقسيم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للعاملية والمعمولية وكونهما
فيما يثبت بهما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالعامل والمعمول
احق ومن جعل الباء فيهما للنسبة واراد بالفضلة المنسوبة الى العامل والمعمول فتوجيهه
بحسب الصنع راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب في توجيهه الى افهامهم في
حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم مضافا اليه قوله اي كون الشيء مضافا اليه قرينة
المقابلة للفضلة والمعمولية فانه مقابل لهما لكون الشيء مضافا وانما يقبل حقيقة
او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما كذا بحسب زيد فلما كان الجار لا يدرك فيه
والعامل الصحيح الى بيانه اما لاحتياج ببيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان
العامل مذكور في حكم مراد في تعريفه وانما اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف
والاعراب سبب قريب له واما لاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن
كما قاله فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على معنى غايته والعامل فاعل

وتأخيره عن الحالة والصورة ظاهر واما تأخيره عن العائية فلانها مذكورة بتبعا لا بسياق
بيان الصورة اليها او لانها مخصوصة بالذات واحراء بيان عامل الكم اضافة كان اضافة
المقصورة مختصة بالكم كما ذهب اليه البصرية وبنفي لا يلزم تعريف العامل مطلقا
عندهم ما اوجب في اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه
والشبه العامل بالكم واليضا الراد بعامل الكم العامل الذي له تأثير في الجزء لا
يرد النقض بالباء في كتبت بزيد فانه يستلزم تقديم الجار والمجرور للحصر
لا للحصر اذ لا مدخل له في التعريف اذ قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من
الكسائي وما يقوم به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب في العامل واحد الامور
المذكورة فقط الباء للالة اي ما عدوه الة لتأثير المتكلم واعتد واذا الة وان لم يكن
الة بل بسببه مؤثر الا يقال فيتوقف اثبات التعريف على البحث ليعلم ما يعد وما لا يعد
فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف تعريفا للجمهور للحوجة
لان العامل ما وقع في تعريفه لانا نقول قد يكفي ضبط المدلول وحصره العامل مانعة
البحث ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما من
الاعتراض الاول لانه نص في الالة اعلم ان العامل قد يقال بالة وقد يقال بالعلاقة كما
يكرث المتطلع في اللغة ويتعرف عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقديم بالذات ان
يتقدم لفظا ليوافق الموضوع الطبع واما على الثاني فلان حق العلاقة ان يثبت مع علاقة
لا تقدم على ما هو علاقة له ليعرف اولا تعرف ما هو علاقة له وهو كونه علاقة يظهر بهذه
ما يقال من ان حق العامل لا يكون لفظيا لا يقال سهو الة للاعراب فحقه التقدم عليه للاعلى
المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور به تقدمه على المعرب وما ثبت ذلك لزم ان لا يتصف
علاقة العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان كلا منهما عامل في الاخر والا لزم ان لا يكون
حق كل منهما التقدم على الاخر لا يجتمعين مختلفين كما في الشرط والشرط فان كلا منهما

عامل

يقتضي ان صباح ومساء معمولان كما مر ولم يجز مع انهما ظرفان الفاء وقال بعضهم
هو معدول عما هو كذلك بقرينة شيوع توافق العدول والمعدول عنه في التنكير لكن
يبقى عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل يجب المطابقة الموصوف وعدول فلوا
صبح والجمع والتأنيث عما ظاهر الواحد مذكر لا يكون عما هو به وعلى هذا يستقيم العدل
في جميع النصاريف الا اخر لان تقدير ما لا يوجب العدول على تقدير ما ذكرناه وعلى التقدير
الاول يتحقق العدل في جميع النصاريف لان الام وخلافه في صورة واحدة وعلى كلا التقديرين
لا يظهر ان العدل الاول اخرج اخر لعدم احتياج اخر واو اخر اليه وعدم احتياج
الصرف البواقي لانها توجب الخ لم تر بما ذهب اليه الخليل فاجمع واضمر فانا الاول
الصباح الا المضاف اليه لا يجوز في الاول اجاز اظهار ولا يجوز اظهار هنا
او اضافة اخر لاحتمال ان يضاف المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تكرار الاول او لا نعم يشترط
ان يضاف الاول ولذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او هو لانه ما اضيف اليه تابع
صح اضافة عليه فقوله الا غلاة او بدلا من ضمير يتابع وفيه ان المعمول ان كانت صفة
صح عليه الاكثرون واعترض عليه بان ضمير يتابع على فعل اذا كان مذكرا يجمع على فعل ايضا
واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع وان كانت اسما ان يجمع على فعال بالكسر او فعلا
بالضم صح عليه ابو علي ورد عليه انه لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك لا يجمع على
اجمعون شاذ اذ لا يجمع بمنع الا الوصف والعلم والاولى ان يقول انه علم جنس للاخر
والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد بها الا ترى ان ذهب بعض
واعترض عليه بانه لو كان صفة غالبة لما ابدل من ما اجمع صحراء او من باب الافضل فانا
كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون الا بجعله باعتبار الاصل فاخر وباعتبار عناه
الاجمع على الاعلى كما سار واذا كان الثاني لم تكن مؤنثة اجمع جمعا بالواو والنون

عاملا في الاخر كقوله تعالى ايانا نعبد واياك نستعين فانا ايانا حيث تضمنه معنى ان واياه نعبد من التعليق
في الفعل صار عاملا فيه وما حيث وقع الفعل عليه صار معمولا له ثم تقدم وتأخر كما بينا مختلفين الا ان
قوله اى بمعنى فسر التقدم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لانه اشتقاق من القيام الذي
هو قيام العرض بالمحل وذلك لان المعنى المتضمن ليس قائما بالعامل قوله او معنى من المعاني المعقولة الخ
قيد المعنى به لان اقتضاء الاخر ليس بسبب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعقولة كما ذكرناه
قوله او به بمعنى الفاعلية لانه اسند جاء الكناية اليه قوله او به حصل معنى المفعولية اى بالفعل
الذي في رأيت لانه اسند جاء التعليق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة
بمجموعهما قوله وفي مررت بزيد الباء عامل في اللفظ والمعنى في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب ابدا
كانا حرف الجر مذكورا اعاد الم يكن مذكورا كقولهم زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف
الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف الجر صار بسبب حذفه
بكيت المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي فالمعنى عنده ذكر الاخر او انوا
وكان لهل منا انواعه اقسام وتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء
لبيانها قوله الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المقصود من الشهور يطلقان على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل
الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل
لا بد من تقييد بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن
الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة وان الاسماء الستة وبعض ما
الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله بجميع الافراد لا شموله بجميع الافراد في جميع
الاحوال لان مقام الضبط يأباه مع ان ذكر المفرد الخ لاخراج غير المنصرف الذي لم ينصرف
ولم يعرف باللام اصلا لاخراج غير المنصرف مطلق كما هو الظاهر بل يأباه بانها غير داخلة بواسطة
ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد يجيء فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي
بذلك الا يقال بقيد الانصراف ههنا احتراز عنه اجيب بان الاسماء محصورة وغير منصرف لا يكاد

ينحصر

ينحصر فاضبط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عما المحصورة باوفى شيء
او ليس الاستثناء بحالها كالاستثناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب لا جدا
قوله والجمع المكسر المنصرف العالم يقال فالمفرد والجمع المكسر المنصرف قال لانه قصد نوع تغليب لانه يلزم به
الفصل بين الصفة والموصوف بما ليس صفة له وهو المكسر او لانه هم التغليب كما قيل وهو بعيد
لان مقام الفرق بين المنصرف وبين غير المنصرف يأبى عن ذلك ولو لم يأب عن ذلك لم يتم التغليب بأن
عدم تنوينهم المشاكلة في الذكور فيكون من قبيل قوله تعالى وساءت مرتفقا في مقابلة قوله حسنت
وحسنت مرتفقا قوله الذي لم يكن بناء الواحد فيه سواء الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا
بغير واحد واو ونون والف وتاء بظاهر خروج مثل سنون وظربان عنه ويظهر من قول فلك
قوله احدهما ان الاصل في الاخر ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض للحروف
بالبناء ابعاض لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة في البناء لا الكون علامة قوله
والفتحة نصبا قال قدس سره في حاشية هذا التركيب مما قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
لكون المعمول المقدم مجرورا بان المصاف اليه الخ وذلك ان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء
وانما عطف على رفعا والعامل هو الاخر المقدر والقرينة عليه المقام بعد وبيان اقسام الاخر
ومحالها وذلك ان الاخر في نظم الكلم فان ملاحظة كافية في كونه عاملا وذلك ايضا ان يقال
عامله ما هو عامل في الظرف المستقر قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره في
الكشف على معنى انه اعرب بهذا ان الفتحة بالضمة حال كونها مرفوعين او اعرابا بالضمة اخر الرفع
وعلى هذا الفعل نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاخر سواء كان في قالب
المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون
الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاخر الذي هو
الرفع والنصب والجر اذا كان منبأ بالضمة والفتحة والكسرة وكانت الملاحظة ما قيل علامة
العام الخاص اقول وذلك جمع مؤنث السالم قدم على غير المنصرف لاختلاط في اقسام اسم المعرب

شبيه بالفعل وهو بعده بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا فالاصل مع جمع المؤنث حيث
ترك فيه احد المركبات مع السالم بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين
الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار تاءه ليكون
ذكرهما على ترتيب في ذكر مقابليهما قال قدس سره في الكشية قوله السالم مرفوع على انه صيغة للجمع
انتهى لا مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المؤنث الذي سلم من التغيير اذا جمع وجاز توصيف المضاف
اليه وفي اللام عند الجمهور لانها درجة من التعريف عندهم اما عند سيبويه فتعريف المضاف المكتسب
من المضاف اليه انتهى ومثل يبدل عنه وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كانا وضعا مؤنث
او مذكرا كسبات جمع سبي وسرادقات جمع سرادق وهو اذا كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل
عرفات فانه يجيء ان التقدير بما يذكر سواء كان بحسب العين او بعموم المجاز كما يدخل مثل سبسبات يجيء نحو
شيبان فلكي لا يحتاج اه قال الاول الى تقدير المضاف وهو صيغة او معطوف وهو على ما صيغة لم
يجيء الا اخرا والثاني الى تقدير المضاف قوله غير فا المنصرف بالضمة والفتحة اذا اضاف وظيفه
كما ان كذلك قوله فاعرف اي هذه الجمع الستة اي لا يخصوصها بل بعمومها او اكثر اما يجر حكم على
شخص وبراد الحكم على نوعه في صلة ان الاسماء الستة حكمها كذلك فيبقى توجيه تلك الارادة اذا اريد
به مجرد اللفظ يكون على ما علم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يتاول ابو ك
اه بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء الستة وفيه ما فيه من تنزيل كون اللفظ موضوعا
لنفسه قوله بالواو رفعا اه الا بالحركة التقديرية واللفظية وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم
الاعراب في الوسط والعدول قليلا ذلك لان واو لا يجر قوله معربة بالحركات لانه يتحرك عينه
ولامه وجوبا بضم وزنا فعيل وحرف العلة مجهول اعرابا يجب سكونه لشابه الحركات قوله
مضافة فيه تنبيه لنظم المتن حيث اخر مضافة عما قوله بالواو وذلك اما لانه جعل قوله
مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون العبارة محمولة على التقديم
والتاخير والا في الحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا اقدم عن فوقه او لان للمانع تنفيه النفي

النكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز
ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتفوا في هذا الشرط
بالمثال ليدلا يتوهم تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والمقصد الى نفي الاضافة
الى ياء المتكلم فقد في غاية الفناء فاحتيج الى التصريح به وليس للاعتراض به على المصنف بصيغة المكبر
وللاعن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك قوله ليدلا يتوهم بينها وبين الاحاد وان الحروف وان
كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وصعوبة الحركة الا انها اقوى لان كل حرف من تلك
الحروف فكر كتين او اكثر فكر بهوان يستند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى
قوله لما بينهما المثنى في كون معانيها مبنية عن تعدده كالالف للالف وون عدده وبخلاف الجمع
خصوا ضلالة بحالة الاضافة قوله وله جوه حرف صالح فاستصوابا كلفة اقتلا حروف اجنبية
مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة نسيا منسيا فهي اون كالحركات
المختلسة للاعراب وكذا الواو في قولك لان اها كانت مبدلة من الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها
الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة
الرفع ضمة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا عن لام
الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال الصحاح الواو والالف والياء
مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يلزم من شيء الكلمة
فهي بدل لا يفيده مالم يفيده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التانيث ولا
يبقى حروف دوخوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بان لا محذور في جعل
الاعراب من شيء الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامة التثنية
والجمع ليسا من حروف المباني بل من حروف المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت
كل في الحرف والجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا
الجنتين اتت اكلها واللزوم اللافي الاحوال الثلث حال اضافة الى المظهر وجواز اضافة

فان المثنى لا يجامع الواو ولا يبدل التاء منها في المؤنث ولم تنب التاء مناب الالف اشعارا
وقال السيرافي بدل منها الياء لشبه الالف الممالة ولان كلا منهما مثنى والاصل كانا
قوله وكذا اكلتا على وزن فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كالالف في كلا وانما جيء بالف التأنيث
بعد التاء لان التاء لم يتمحض للتأنيث فلذا جاز توسيطها بل فيها اشارة منه لكونها بدلا من اللام
ولهذا لم ينقلب تاء في الوقف ولانها ليست لمحض التأنيث
وكذا الالف لانها تتغير للاعراب جاز جمع بينهما واضاف التاء بكلا مضاف الى مؤنث افصح مما مر لما
وفي قوله فلذا جاز توسيطها رد للمحشي حيث قال انها ليست للتأنيث لانها التأنيث لا يكون
وسطا ويجب ايلاؤه ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلا اخويك
يجوز تقريبا المثنى الاعم كقولك كلا زيد وعمرو قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة
قوله واذا اضيف الى المضمر الذي هو الغرض قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا
على المثنى وهو موافقه معنى ولفظا واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في
الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جيئني كلاهما واما اذا اضيف الى المظهر
فانه لا يجر على المثنى اصلا واشار قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر مدرجه ان اذا استعمل
مفردا فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذكورا ثم حذف لم يمكنه مثل ذلك في مثنايان
وذلك ان المعنى مثنى لو استعمل في الظرف الجميل وليس في الظرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكنا ان نقول
لمفرد اثنان اثنا اذ ليس في المفرد معنى فالمثنايان طوفا الجبل المثنى في مجموع الجبل لا في كل واحد
من طرفيه قوله وهذا الوجه مردود لان لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه
وكذا اولات جمع ذات لان لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع صحة
السالم ملحقا به والحاقه جمع سالم فلهذا لم يعده من ملحقاته ولما قدم الوعلى عشرينا
لانه جمع والابدال على عدد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي
جعلت الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله
لكثرة

لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع كقولك ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما واهما
وكما هو قوله لانه الضمير المرفوع للتثنية ولجمع اخره او لان كلا من المثنى والمجموع متقدم لما حمل
اعرابه واسبقا للاعراب الرفع لانه علامة العلمة فجعلوه الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم
يبق من حروف اللين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للنصب والجر في المثنى والواو للجر في الجمع
فلم يبق للنصب حرف فاتبع المجرور الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع قوله وفرقوا قال الشيخ
الرضي تركت فتحة ما قبل في المثنى ابقاء على الحركة الثانية قبل اعراب المثنى مع عدم اشتغالها واما الضم
قبل ياء الجمع فقلب كسرة لاشتغاله قبل الياء الساكنة وبقيت والتباس الرفع بغيرها وبطلان السكون
او قلب الياء لضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المثنى بالجمع
بكسرة ما قبل ياء الجمع ان حذف نونا هما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه ساكنا
في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في جمع المذكر فصل الاعتداد في المثنى
بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة للاعراب
قوله الضمير الذي هو اشارة الى تقسيم السبر فيما سبق اي في ضمن ما سبق في تقسيم الاضداد الى اختلاف
لفظا او تقديرا قوله وانما قال وذلك ليصح تفسيره قوله التقدير والمفظ المعرف باللام بلام
العهد بما اورده كما تبينا وينفصل لاصقا الكلام بسببه فعلى هذا يكون التقدير محل بيان
محل التصحيح لانهما كما قيل ولما كان التقدير اقل كما هو الضبط اشار اليه قوله والالكان
الناسب تاخيره عن اللفظي لانا ما قلنا علامة الظهور قوله اي في الاسم المعرب اشار الى ان
ما ليست معربة كما قيل وذلك الاحتياج الى جعل في بعض الام ان لم يقدر الوقف والى الرجوع
تقديرا التعذر او الاستثقال في الامثلة والفعات الخمسة كما سبق منا بيان محل الاعراب
ولان في قوله واللفظي ما عداه ليست بمعنى اللام والالكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل
ما هو مقابله للتقدر او الاستثقال ولا يخفى فساده قوله الذي تقدر اعرابه فحذف فيه
حذف العايد والضمير المستتر راجع الى الاعراب والاكان تقول الذي تقدر اعرابه فحذف المضاف

واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل قوله الذي في اخره اخر فوضع اخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وكان ان تقول ان اخر الكلام عام والالف خاص قوله الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة اولانها ممنوعة عن حركة مطلق والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاصها بمنع بالالف للتحقق في ميم غلامي قوله او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف والفحوى وامر هذا القسم وظهور اعرابه مثل الاول وترك الشيخ كعصاي وغلامي خبر محذوف والتقدير يعرب اسم ما تعذر كعصا وامثاله وغلامي وامثاله او صفة مصدر محذوف اي تعذرا مثل تعذر كعصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلق على التقدير الاول حال من مدخول الكاف اعني والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى الثاني حال مما اضيف اليه التعذر محذوف او ظرف او مصدر لذكر المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذر مطلق وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذكر العامل قوله فان الالف عامرات العين وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما في الاسم المعرب كما قيل بالحركة ليدخل فيه جمع تكسير وجمع المؤنث السالم لو قيل بالحركة لخرجا مثل عصا من فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان اي غلامي مبني للاضافة الى المبني وهما لغوم لان غلامي معرب ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط سنذكره ان شاء الله تعالى قوله فانه لما اشتغل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد تهيئته في نفسه وهيئتها مضاف الى الياء فالاضافة متقدمة على العامل وهو مستلزم لكسرة ما قبلها قوله فاذهب اليه آه تفريع على المتقدمة الاستثنائية اي تفهم من قوله عالما على الشرطية قوله وتوضيحه ان كسرة الكلمة البنائية متقدمة

على كسرة الاعراب بمراتب بتقدمها على العامل المتقدمة على المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز حمل الاول على عوض الثانية قلنا لاوجه لتوجيهها البقاء اسبيها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه وان العنانية بكسر الملائكة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية فيجوز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان يجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم حينئذ توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة يستحيل توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققها فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان محل علامتها على الاعراب مستند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وجعلها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي قوله اي في حالة الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاشتغال المقدر والمعنى كما اشتغال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له ولك ان تجعل مصدرا اي اشتغالا رفعيا وجريا او حالا مما اضيف اليه الاشتغال المقدر اي حال كونه مرفوعا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها فهم مطلق الاشتغال الغير والكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضي وصلة محسوسا لضعف الياء وثقل الطرفين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يستثقل الطرفان كالطي وكرسي ونحو مسلمي عطفا على قولك قاض مرفوعا او منصوبا بالاضافة قولك قاض اصله قاضو فعند بلغة من يمثل نصب الاعراب كان مستدركا لان قاضو الكاف اياه ولو قصد به لغة اللفظ اعني الحاقا بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يجز الا كره اضافة المنصوبة في التمثيلات خصوصية المذكورات بل قراءة المذكورات واضافتها وهذا لم يجز الحذف وكونها قوله فان اصله مسلمي قال الفاضل الهندي انما تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال متقدرة وقبله مشتغل كما في عصا لكنه المؤخر التقدير في عصا ما بعد الاعلال وفي مسلمي ما قبله مع الاشتغال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان

اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الامكان وتقدير حركة فصار الاعراب حالة الرفع تقدير
يا وذكر الامتناع ان يقول المتقلبة عن الواو بدل لاعتباط في الدلالة كما جعلت كسرة جمع
المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزايد بالاعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان
كحكمه وصف اخر بان لفظي وتقديري بخلاف ضمة جمع فانها عين ثانية تقديرا **قوله** فان
الياء للمدغمة ايضا ياء باقية على سكونها **قوله** وقد يقوم الاعراب بالحرف فتقديرية الاحوال الثلث
او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولافي مدة اخره سكن بعد ياء او كان مضافا او لاحقا فقدم لقاعدة
والمعنى الصلح على قاعدة النصب وانما لم يعمل دلالة اخره ليلا ينقض القاعدة بمعطوف العموم ولعله
انما لم يعده المصنف لانه بعد وبيان الاعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار
عارض وكان الياء في مثل غلامي وسلمى كذلك امتنع اجراؤها بالكلية ليس بعارضية ان خلف فلم يعد
في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده من التقديري
بطل حصره واللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا في جانب غلامي نظرا الى اخوانه والى
اللغة اخر فيه وهو في وان كانت قليلة نعم بقي الكلام في الاعلام التي بكمالها في لغة الحجاز
نحو مررت زيدا وزيد فانه معرب تقديري اعرابه وجوبا لاشتغال محل حركته الحكاية وكذا في المثنى
المجموع اذا جوز الحكاية **قوله** واكتفى بتعريفه اذ الصحيح الاكتفاء بالمعرب
عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان او
علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا ونظائر ما سبق في تعريف المعرب بعدل
عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين
وغير المنصرف بانه الذي سلب عنه الجر والتنوين شبه الفعل ويجر
بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما نحن فيه من
التنوين وعدم انحصار المعرب فيهما كما مر وبما اعرب بالحروف مثلا عنهما

قوله غير المنصرف ما خوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة والتاء في المنصرف فيه لاشتماله على
الزيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او لاتصافه بزيادة تمكن ولذا يقال فلان له امكن ولما
عرف ما يدل على تلك الزيادة سمى بغير منصرف **قوله** اي اسم معرب ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر
ان يكون نكرة وكيفما يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا او لانه بغير لا يكتسب التعريف في المضاف اليه وفيه ان مراده
بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم حصولي بلا ظرفية معنى مغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا
نكرة لان النكارة اسم جنس لاعلم جنس بانه علم ضروري ولا ضرورة هنا والعقل بانه خبر مقتض بخلافه
الاسلوب الشايع في العرف وجعله موضوعا والعادة المحفوظة ايضا تقتضي ان سبق العلم بالشيء
يستدعي صحة وضعه موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف **قوله** ما في محل الرفع على الظرف او مبتدا
قدم خبره والجملة صفة ما العامة في اللغة بمعارض غير طبعي يستدعي حالة غير طبيعية في اصطلاح النحاة
ليست بموجب ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امر اينا سب وذلك الامر المناسب
سمي بالحكم فعلة ثم ان يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صرح كلام المصنف في الايضاح بدل
على ان اطلاق السبب على كل من النحاة حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل شرع في تعريف
غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا
فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده **قوله** واجتماع شرايطها انما قال ذلك ليلا يبطل
مانعية التعريف بغير المنصرف وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما وبطلانه لخلو اللام واضيف
كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه انما يندفع النقض به لان من شرايط تاثير العلتين
انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد
السببين واما في الاخيرين فلان دخول اللام او الاضافة يعادل السببين او احدهما لزيادة قوتهما
الاختصاص لهما بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب يصدق
التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه وبمنع ايضا على المؤنث لصدق التعريف
عليه مع ان انصرافه لدخول الكسرة والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز

والثاني بان يمنع وجود سببين يستحقان بكل منهما ما يستحقه بالآخر كما قال العلامة ان هذا الثاني
مختص بالمنع لدلالته على الجمعية ولا مجال لتقدير المنع لان المنع الظاهر مانعة عن
تقدير اخر كما ان يقال ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر او ان
بحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم **قوله** من تسع بتنيه يقول وتسعة عدل الخ
فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما
يساويه والحصر فيها باستقراء **قوله** من علل تسع او من تسع علل والاول اوفق بقوله
واحدة منها او بما قال البيت اعني قوله موانع الصرف تسع **قوله** اي العلل التسع مجموع ما في
هذين وهو لا باعتبار تقدم العطف على المحكم كقولك البيت سقف وجدار الخ قال قدس سره
في حاشيته اوالموانع الصرف تسع كلما اجتمعت شيئان منها في الصرف تصويب انتهى **قوله**
الا بيتا لا يرى بعيد الانسان الحوي وانما لم يذكر او لعلم اعني علة التعريف لان التعريف
مستفاد منه بخلاف لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامها الا بضرب من التكلف بان يقال
للراوي اجتماع الشيئين حقيقة او حكما لجرد ما فظة مجردة عن التعريف اريد مجرد
اشتراكه وذلك لان ثبوت العلية للجمع لا يستلزم ثبوتها لما سبق وكذا ما سيأتي في التركيب
قوله والنون فيه بدلية اي العلة مجموع الالف والنون **قوله** منصوب على انه حال او صفة
موصوف محذوف منون تقديره اعني لان النون لما ذكرت مطلقة اصبح الى تعيين الحركة ويجوز
ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذهني زيدت للتمييز فقط على الوزن بدل
عليه تنكير البواقي او بدل محذوف موصوف اي نون زائدة او خبر مبتدا محذوف اي هي نون زائدة والجملة
معترضة **قوله** اي المغني وبمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداه للممنوع لانه
خبر محذوف اي تلك التسع هذه او بدل من تسع او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير
تقدير في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التوقع المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى و
الارض جميعا قبضته **قوله** وقوله الخ الجملة حال من صاحب حال الاولى فيكون من الاحوال المتداخلة

وهي الثاني بان يمنع وجود سببين يستحقان بكل منهما ما يستحقه بالآخر كما قال العلامة ان هذا الثاني
مختص بالمنع لدلالته على الجمعية ولا مجال لتقدير المنع لان المنع الظاهر مانعة عن
تقدير اخر كما ان يقال ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر او ان
بحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم **قوله** من تسع بتنيه يقول وتسعة عدل الخ
فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما
يساويه والحصر فيها باستقراء **قوله** من علل تسع او من تسع علل والاول اوفق بقوله
واحدة منها او بما قال البيت اعني قوله موانع الصرف تسع **قوله** اي العلل التسع مجموع ما في
هذين وهو لا باعتبار تقدم العطف على المحكم كقولك البيت سقف وجدار الخ قال قدس سره
في حاشيته اوالموانع الصرف تسع كلما اجتمعت شيئان منها في الصرف تصويب انتهى **قوله**
الا بيتا لا يرى بعيد الانسان الحوي وانما لم يذكر او لعلم اعني علة التعريف لان التعريف
مستفاد منه بخلاف لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامها الا بضرب من التكلف بان يقال
للراوي اجتماع الشيئين حقيقة او حكما لجرد ما فظة مجردة عن التعريف اريد مجرد
اشتراكه وذلك لان ثبوت العلية للجمع لا يستلزم ثبوتها لما سبق وكذا ما سيأتي في التركيب
قوله والنون فيه بدلية اي العلة مجموع الالف والنون **قوله** منصوب على انه حال او صفة
موصوف محذوف منون تقديره اعني لان النون لما ذكرت مطلقة اصبح الى تعيين الحركة ويجوز
ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذهني زيدت للتمييز فقط على الوزن بدل
عليه تنكير البواقي او بدل محذوف موصوف اي نون زائدة او خبر مبتدا محذوف اي هي نون زائدة والجملة
معترضة **قوله** اي المغني وبمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداه للممنوع لانه
خبر محذوف اي تلك التسع هذه او بدل من تسع او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير
تقدير في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التوقع المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى و
الارض جميعا قبضته **قوله** وقوله الخ الجملة حال من صاحب حال الاولى فيكون من الاحوال المتداخلة

اومن ضميره المستتر في زايد فتكون من الاحوال المتداخلة او صفة **معلم** ولو جعل الالف فاعل الخ الفرق
بين ما هنا وما ذكره ان جعل الظرف لمكان الزيادة او للتنبيه انه اذا عد الاول بعينهم زيادته وتقدم زيادة
الاول على الثانية وعلى الثاني لا يلزمهم الا تقدم الاول بحسب الوضع على الثانية **معلم** يعني ان ذكر العلل اما
من قبيل التقريب بالاقرب فلعلة تقدم من المبالغة المفهومة من المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب
التفعيل هي للتكثير وفيه اشارة الى ان اكثر ما ينتهي لتكثير **قوله** للتكثير **قوله** العلل او العلة
باعتبار كل واحد اما الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان
لفظ العلة اطلاقها على كل من التسع حقيقة عند المصرين بناء على ما ذكرناه **معلم** وقال بعضهم الخ
لعله اراد ضم النشر والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم فنحو وزن الفعل
مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انه لا يتناول نحو اكل علما بل هو اعلم ايضا
واما التركيب البوافي وقد تكلف في اعتبار التركيب بناء على تكلف لا معنى له فتأمل في ابراهيم **معلم**
وقال بعضهم احد عشر بدل التسع مع مراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التأنيث
ممدودة وهو كل الف بعدت للتأنيث زيدت في آخر الكلم طلبا سواء كانت للالحاق كارطى او لا
كحبلى لانها بالعلمية تمنع من الصرف كالف التأنيث وامالف الالحاق فممدودة فلم يلحق بالعلمية
بالالف التأنيث الممدودة وان كانت ممنوعة من الصرف والعلم المصروف يعتبر سببا لان مراعاة الاصل
مقدم رجحة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني لم يشبه عنده وان كان القياس يقتضيه لانه
اشبه بالف التأنيث من الالف والنون الزايدتين **قوله** اشارة الى قسمي التأنيث يعني ان التاء
بنيت للفظ معتبر وان كان مع التذكير كحنيفي الذي لم يعتبر تأنيث العلل به فلا يقال جاءت طلحة
وكذا المنسوب الذي حذف فيه العلامة **قوله** من حيث اشتماله على علتين اه واعلم ان قال ان الكلي يضاف
الى العلة حقيقة لانه الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجوه احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامها
مما عرف من الف التأنيث **معلم** ان لاكرة والتنوين الخ فيه ذكر الكرة سهوا مع ان الكلام فيما سبق
بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد بجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان قوله

الحكم لم يفرقوا في التثنية وجمع المذكر السالم بين المؤنث الا اذا اعربا بالحروف كما ذهب اليه بعضهم

قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا يختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية

مرجوع للترجم والنهاية لا تنحصر فيجاز ان يكون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبر وسماه لم يعلم وجهه

قوله فاذا وقع في اسم علمتان اه لم تمنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا

قوله اذ الفرعية ليست بمناقضة بل الفعل الظاهرة بل يحتاج في اشباهها الى تكلف وكذا اثبات

الفرعية في الاسم بسبب هذه العلل خفي ولم يكتف واحدة الا اذا قامت مقام اثنين قوله فيشبه الفعل

اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء واذا شابه اسم الفعل في تمام معناه نحو صه

الافعال ينبغي ويعطي عمله واذا شابه في تركيب حروف الاصلية في جزء معناه كاسم الفاعل يعطي عمله

وليس لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب بمضارع بتكفل الاسم واذا شابه بوجه بعيد كونه

فرعا فلا ينبغي به لهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطي بها عمل الفعل لكلة من

الفعل بل يتنزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او بينه حال بعاقوله فمنع منه الاعراب

وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز بعض الامرين

في الايضاح ومال الشيخ الرضي بجواز الكسرة بضرورة عدم التنوين وعدم ضرورة عدم بناء وانما اتبع

الكسر التنوين لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فمن راعاه والنصب

من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فخذ فواصبوا الكسر اتبع لانه خلل الفعل وقال النصب

انما يتبعه لان الكسر يلازم التنوين يعني ان اذا وضع بدل التنوين بدخله الكسر فاذا انتفى التنوين من

غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض لانه لو انتفى مع العوض وهو اللام والاضافة

لم ينتفي الكسر لان وجود العوض وجود المعوض عنه قوله لان العدل فرع العدم والعدم لان الاصل بناء

الاسم على حالة قوله والوصف فرع الموصوف يتوقف معناه على ما يقوم به قوله لانك تقول هذا

اه فهو فرعه لفظا ولما غلب تذكير على التأنيث كان فرعا في المعنى هكذا قالوه وفيه بحث لان التأنيث

طارئ على قائم مطلق الاعلى قائم من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر هو لهذا اذا فاته المشترك

بينهما المذكر والمؤنث وهو ما لا فارسية الساذج من غير عوض للتذكير والتأنيث قوله لانك تقول رجل

ثم الرجل يعني ان التعريف طارئ التنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع في الغالب

ولما كان ما عرفه كان مجهولا لما كان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله والالف واللام والنون

الزائدان فرع زائد عليه منهم من قال ان منعهم للصرف لمعنى فرعيتهما بالغي التأنيث كحمدة

والمقصورة مع انتفاء التاء وكونهما زيدا معا وكونهما في كلمة واحدة وكونهما حرفين في حمدة والتأنية حرفا

شبههما بحرفي العلة ولا يخفى انه لا بد مع اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان اصل كل نوع

اه يفيد فرعية قسم لا القسم الاخر الذي في اول احد الزوائد الاربع قوله ويجوز فرقه ولا يجوز

على ذي الكل لان الفروع ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عن اصولها ولهذا جاز

قصر الممدودة في الشعر ومد المقصورة الا ما ندر او جوز الكوفيون وبعض البصريين

العكس للفروعية بشرط العلمية قوله ان لا يمنع الجواز قدير اده به الامكان العام وهو سلب الضرورة

من الطرفين وقد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن جانب الوجود والاراءة المنع الاول

لوجوب الصرف في الفروع بل يراد به المعنى الثاني ويقيد جانب الوجود فلهذا فسر بقوله لا يمتنع

قوله او جعلوه في حكم المنصرف فان حالا يترتب عليه غاية في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الآتي اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والعجب ان بانه وافق القدماء في الحكم بالاخر اف

وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد جدا قوله فكقوله هبت اه الصبا وكم سرت آب قال قدس

سره في حاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي عليه السلام واول اخاذا

على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوزن خوشي انتهى

كلام مرتضى بتخفيف الياء كمغنية بتشديدها مرثية سماعي شكر الله سعيه وكرامتين قال رشيقة لو

رثيته ايضا التربة جاكي بمدى غاية والمعنى حال الذي او اثر شيء وقع على من شم تربة احمد

في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية قوله فكقوله اعداه يجوز الكسر

في ان ح يكون جملة انشائية والفتح ح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام واعمال المثقل الفرد

بظهور امرها قوله قلنا الاحتراز الخ قوله ضرورة فالمراد بالضرورة ما عدا الشعر او ضرورة قوله لان علامات
التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنائي الشيء ومرائي والاصل امرأني
عنه من لم يثبت مرأني وقال الله تعالى والنجم قال سيبويه وجمال سجي كلها فاقة حلي قوله لتناسب حينئذ صرف
الذي يليه فيصرف لتناسب صرف الذي يليه كما تقول قرأت هذا قوارير قرأته بالتنوين فانه صرف لتناسب
او اخر الاي فانها كالقوافي تقتفي تواقفها وتجانسها واما اذا اضطر الخ اقول بالالف فليس نصبا صحيحا يشهد
به لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق في قوله فتح الظنونا اعلم ان غير الفصيح في
نفسه ينضم اليه ما يصيره فصيحا فان سلسا سلسالا في نفسه قبيح غير فصيح واغلاحة وجعله فصيحا وكذا
يبدل الخلق بحسنه قوله فتح بعيده والافا للغة الناشئة بيداء وروى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياجار
ان الركب قد حاروا بضم الراء كما في ياحار فقال الكاتب ياسيدي ياجار بكسر الراء فصح فامره بجلده امر به اولا
واراد به التناسب بحسنه قوله مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي لم يكن الا لسبب لا يكتفى
بسلاسلا قوله وما يقوم مقامها اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابرهه في هو حديث غير منصرف
قوله احدها الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع الى ان ينتهي الى الوزن فيمتنع من
جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب منعه فمنهم من ذهب الى ان علة قيامه مقام السببين
لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف سبب انها التكسير بجعيته حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون
ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الاحاد العربية واما نحو ثمانين فشاذ واما نحو الزمكي فالاصل فيه ضم ما
قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس مشتقول من الجمع واما نحو بجالي وشآبيب في النسب الى اليمن
والشام فالالف فيهما عوض عن احدى ياءي النسبة فحذف الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب
احدى ياءي النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بهما في الوزن وكذا
تهامي بفتح التاء في النسب الى تهام بمعنى تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن
حذف منه احدى ياءي النسبة كما عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوب الى العار لانها تثبت في واحدة
وصيغ هذا الجمع اعتبارا لتلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل بجال لانه منسوب الى جزيرة الذي هو

الثمن

الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية لعدده وهو الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد الثماني وهو
احد وصف الاناث دون الالف التي قبلها غير الف منسوب اليه تقديره لكونه بدلا من احدى ياءي النسبة و
كذلك الياء غير الياء واما كراويل فاعجمي او عربي غير منصرف اه وجمع تقدير او اما نحو اكلب واجمال
وان لم يأت لها نظير في الاحاد فالاعتذار فيها انها جمع قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد
بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصار كانها بانيان على افراده ما والاصح الاعتذار
بالجمع افعل في الواحد اعجميان والا فانك يحتمل ان يكون فاعلا ولا بأس به مشتقا على غير القياس كما
او جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المسند اليه قال قدس سره في الحاشية فاكالب جمع الكلب
وسيجمع كلب واسور جمع سوار وانانيم جمع انعام وسيجمع نعم انتهى السوار بازة
دست وقد تلحق التاء الاسور وعليه قوله فتح في قراءة خلولا القي عليه اساورة من ذهب بتقديم
جهاربايي واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراه واجمع جمع التكسير فقط لان جمع جمع اما ان يراد به
التكسير او الضرب المختلفة كذا في الطرح قوله او حكما كالجمع اه انما جعل ملحقا بالقسم السابق
لانه شابهه في وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره و
وثالثها انه ممتنع من الجمع مرة اخرى قوله والممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف
وهي للتانيث دون الالف التي قبلها وعالم بغاير احديهما الاخرى نسبا الى التانيث تحكم
تقليبا قوله فانها ليست لانه ذكر للكلمة لبنائها وان اتفق في بعض الاحاد الزوم ها كحجارة وبجارة
قوله فالمراد بالفاء لتفريع العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم السبب شرط تاثيره وعليته وهو

في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي معروف عن هيئته قوله مصدر مبني للمفعول فصيح نقله بالخروج
لان مفهومه اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر خروج بنفسه والمتكلم يفيد با
لمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق
الغرضية وهو هنا احد وليته لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم اي خروج ماديته لا بنصور خروج
الكل عن جزئيته ح عن صيغة كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر نعبنا

من السكة ليس في جانبي صورة الحقيقة اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورة الحكمية لان الام بمنزلة
جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينهما وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة
المحللة بين او الاضافة ولهذا يغير التعبير بانه خروج عما هو هيئة من الصيغة او من استلزام كلمة اخرى
معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا اصحت في يوم جمعة مع انه ليس معدولا عنه
والاولى على تقدير الحصول اذ ليس في مدخل في صورة الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحروف
الزائدة ويمكننا ان يقال ان ذلك خروج غير تام لان التقدير في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه الغير
التي بسبب المقام فيلزم ان يدخل في خروج لانها مخرجة لا خارجة قوله وفي دخول العدد والاصح يا مثل قوله
واما اللغة التي الشاذة كالمجموع والمضعف او منسوبات الشاذة واما القلب كما يشمل في ياس
فقيل انه ليس خارجا في صورة اذ لا مدخل لتقديم بعض حروف على بعض في الوزن فانه الامر عتبا
واما كخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما كما هو يستعمل على الصيغة الاصلية
اكثر من استعمالها على الصيغة الغير المعتد بها فاطلق اخف الى الكامل ولا مانع ان الاصباح
الى هذا العدد على تقدير كون غيره وغير قياسيا قوله بل انما جمع كنوس والبناء للمفعول على القوس وانيب
وليهذا ايضا قالوا البهائم في مقال جمعها ولو كانا مخرجين عما قوس وانياب نسبا اليهما
قوله واعلم انه تعلم فطعما اه كان وجهه ان نظر النحاة في تتبعهم اولا الى الاعراب والبناء فاذا
نظروا الى الاعراب ثلث واحوالة وجدوا اعرابها اعرب منع الصرف وما عكسوا بانتفاء ان منع الصرف
لا يكون الا بغير عتبين صيغة او حكما فتشوا عن حال تلك الاشياء فوجدوا فرعية ظاهرة وهي
العلمية والوصفية ولم يجدوا اخر فاضطروا الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصح الاعتبار الا العدل
فاعتبروه ولم تفتشوا عن حال الاصل في بعض الاشياء لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل
العدل عنه وفي بعضها وجدوا ما يدل اخر فالثاني هو العدل تحقيقا او العدل المنسوب الى ما هو
محقق في الخارج والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج
قوله فاقسام العدل الى التحقيقي والتقديري اه مشهور ان اقسام العدل اليهما ليس باعتبار

الاصل

الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الاشياء ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف
ولعل وجه ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت به دليل غير منع الصرف ان اصل عمر
ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس عينه لذلك الاصل الا باعتبار العدول عنه فقد ثبت
العدل به دليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الاتي فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به
ان الدليل الحصور ثبت اولا للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثلا واما
ثبوت العدل بغير الصرفية فبما سيجيء فبالغرض قوله فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصفا بحال المتعلق
واما على المشهور فمعناه خروج تحقيقا اي خروجا متحققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيء فيكون وصفا
بالتحقيق وصفا بحال الغير وكذا معنى قوله تقديرا قوله فعلى الثلث ومثلث صفة بعد صفة لخروجا او خبر
محذوف اي ذلك الخروج خروج ثلث قوله والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ لتوافق الدال الدليل
هذا اظهر مما قاله الشيخ الرضي وسيوان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ومثلثة بمعنى واحد
وذاك يدل على ان التعبير اما يراعى فيه العدد المعين ولفظ المفهوم عليه في غير لفظ العدد في كلام
العرب مكررا نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فكان التعبير في باب العدد ايضا كذلك اذا عملنا باستقراء
والحاق النادر بالغالب ممتنع فيه بالاعم الاغلب فحيث وجدنا ثلث غير مكرر بلفظ حكم بان اصله مكرر وليس بثابت
لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله قوله الرباعي قال الشيخ الرضي جاء فعال مما
في قولك الكتب مجزءة والكسور فيقولون بقيت عليه [illegible] لاظهر الواو بدل الكسر وفي ما وراءها الى العشرة وعشر خلاف والصواب ما قاله الشيخ الرضي
جاء فعال من عشرة في قولك الكتب مجزءة والكسور فيقولون بقيت عليه [illegible] وخمس
وسدس وسدس والسبع معفوة بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع باء النسبة
نحو ثماني وسداسي وسباعي والثماني والتاسع قوله والحقيقي العدل والوصف عند
وذهب جماعة الى ان السيبويه ان العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او الصيغة
الى الوصفية قوله لانا الوصفية الوصفية الى كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من احاد العدد

ثم جرد عما يعني الزيادة فقيد لما عن لوازم اسم التفضيل فهو كافر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى
فصح ان يكون مؤنثه حمراء كما يصح حسناء وفضلى في حسن وفضل بجره وانها في حكم
احمر معنى وفيه بحث لانه وقد صار اسما كما مر به المصنف لا يكون في حكم احمر قوله وعما ما ذكرنا من
تغيير يعني الخروج عن الصيغة الاصلية وتبينه بالامثلة لا يرد الجموع الثالثة اي لا يتقض التغيير بها
قوله كيف ولو اعتبر جميعها يعني ان افعل وفعلى وفعلاء وفعل وانيا لم يصح نسبة الشذوذ
اليها او نسبة الشذوذ اليها اما من جهة انها مجموع عان للواحد على خلاف قاعدة الجمع او من
جهة انها معدولة عان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا تغيير الواحد ابتداء
ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ قوله او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضي
ان حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه
مؤنثا كان او جمعا كعمر واذا نكر واما الثاني فان كان جمع فعل فلا عدل فيه الا اذا جمع وان كان
صيغة مبالغة فاعل فما كان لا يختص بالنداء كختع في مبالغة خاتع او ذاهب في الارض فلا
عدل فيها واما ان يختص به نحو يافسق وهي في المذكر كفعال في المؤنث نحو يافاق فتقيدها
العدل عند النحاة فتى لو سمي بها مذكرا لا تمنع صرفها وتحكموا بان الاصل فيها ساوية اخواتها من زنة
ما لم يجامع مبالغة في عدم الاختصاص بالنداء وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول
عن الشايع واما الثالثة فان الجمع جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم الثاني فعل قبل العلمية
ففيه احتمال العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا كما ذكره من قبيلة وانما حكم بالعدل فيه
لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطر ارتاح الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت
قائم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قائم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف
ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى
السيد قلنا لما سمينا بها غير منصرف حكمنا بانها معدولة لان عن فاعل ولم نحكم بانها
معدولة لان عن فعل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه

في العدل

في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعل اسم جنس وهو
ممنوع فالمعدول عنه هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل وانظر ان الحق ما هو وهذا قوله فانهم اعتبروا
العدل على زعم بعض النحاة قوله فاعتبروا فيها العدل لتحصيل سبب البناء اي ليضم الى مناسبتها
لتنزل وزنا منزلة مناسبتها عدلا حتى حصل البناء وقوله لان مجرد المناسبة اولا لا توجب البناء
والا لبنيت كلام وسيجيء انما اعتبروا ابتداء لتحصل الكسرة اللازم سببا للبناء او ذكر الراء مصححا للامالة
المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف
من الاعراب ولهذا يقال ذكر نابا فقط اهـ وههنا ليس محل نظائره وذكر اسطر اولا وفيه اشارة الى ان التقدير
العدل في غير المنصرف قد يقوى للحمل على الاكثر قوله فلا يقوى فيما نحن فيه وهو غير المنصرف قوله
الوصف الاشبه بفتحتين لغتان وهو كون الاسم على الاقل به لا بالدال لانه هو الاشبه بالفعل الصرف
قوله عما وافت مبهما تعلم بتقييم الابهم الصفات التي افادت معنى وفيه نظر لان الاوصاف اما فائدة
من صفاتها تقييد الذات بمعنى لا يدل على ذات مبهمة بل يدل على تلك الذات بصفة فان الفياض
فائدته من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على ذات مالها الكثرة الماية فانه
بهذه وكذلك المصقع يدل على ذات متصفة بالصقاعة مع انه وصف مثلا اوبه مصقع او ور
جمع وار يدل على اوور متصفة بالصقاعة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن
الفعل الذي فيه كما في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احد الزوايد فالاولى ان يقال كون الاسم
مما الاعلى ذات مبهمة لم يتعين الابهم الصفات التي افادت معنى او جعلت اليه فان البعض ان قلت
اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طلحة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب توسعا حيث
لم يفرقوا بين المصغر والمكبر سواء كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرط الوصف كونه صفة
فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرافع لاصل وهو ههنا الصرف لا يؤثر الا اذا كان راسخا
قال الشيخ الرضي لم يتعرض الى ان هذا دليل قطع عدم على اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف
اربع وعشرين فعل بعد ان ان يثبت انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل يقبوله التاء ويجاب بان

التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هي طارية على عمل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة
على المؤنث لشيء لانه فاذا زال الاعتداد بالوزن الاصلي فيعمل بسببه وضاتاه تخرجه عن الوزن فكيف
يعتد بالوزن العارضي في اربع مع كونه في الاصل خارجا من شرط اعتبار الوزن قال قدس سره وليس ايضا
بشيء لما قيل من ان المانع قبول التاء التأنيث وهذه التاء ليست للتأنيث بل للتذكير لان التاء في اربعة ايضا
للتأنيث لانها لتكثير اربعة رجال او رجلة من باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اقتضاء ضابط
الجماعة المذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصفة
ثمانية قال المصنف التاء العارضة هي الداخلة فيما والتاء في اربعة ليست كذلك قط شرط ان
يقول الاولى ان يقول وايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين في شيء واحد فانه تركه لانه يعلم فيما بعد
قال قدس سره في شيئية ولغا فان الوصف اصلا للتفرع عليه الدلالات للعبرة عليه انتهى اي ليتفرع الدلالة
الثالث المعتبرة في باب الاضافة والاستعانة عليه فان الوضع اصلا لان الاصل ما ينبني عليه شيء واذا
كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بني ليتوهم ان اشتمال الظرف على المظروف
وكل ان تقدر مضاف والتقدير في زمان الاصل قط فلا ينفره الفاء للتفريع قط وهي الغلبة
اي هي الغلبة الاجمالية اختصاص الدال على المعنى الوضع ببعض افراده فح اذ هي الغلبة مطلقا ح
اختصاص الدال على معنى ببعض افراده فح ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاجمالية على الوصفية
شرط وبقاء المعنى الوضع فاذا لم يتغير اللفظ الدال على المعنى الوضع اصحا مخصصا وان خرج عن
كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير فلك الفرق وتوقف الغلبة لاعتبارها في مفهومهم
قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الكلية والتقييد بالوصفية
وفيه ان محل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح الصراط بمعنى راه راست سياه وارقم مانيه
وقالوا ان ادخال اسم للتقييد من الجديد لما فيه من الوهمية قال الاولى ان يقال انه بصدد تعيين الذات
والاسم دخل في فلك التقييد بها بصفة قط فلذلك الفاء للتعقيب مبدل على ترتب المعلوم واللام للتعليل
فتقييد ترتب المعلوم فلا ينفي احدهما عن الاخر وفلك اشارة الى ما ذكرين مجموع الاصليين

اخر ترتب احدهما على الاخر لان الاصل الاول ليصح عطف اشتغل على حرف ووجه ضلك ان يجعل مجموع معطوفا على المعطوف
عليه متقررا على مجموع الاصليين ويجاز ارصد فعل فرع الى اصل على ما مر في المتصلي واما قوله وضعف فهو عطف
على حرف بلا اشكال قط حرف نسبة الصرف الى الكل لانه صفة بجزيه واشتغل اسوداء اي حرف اسود واشتغل
اسود من الصرف قط اشتقاقه من الجدل الجدل محكم تافتن رسن را قط للطايفة خالوا هو
الشراف وهو طايفة اخضر طالطه طل حمرة يحصل على كل شيء قال في الصراح فيل نام مرغ كه اورا
بعربي يقال به حارند قط لاشتقاقه من الحال خال لنقط سياه كه بر اندام بانست شده ونشان
يقال ايضا خيلان جماعة قط لان الاصل والاغلب الحال خطهم لم يثبت واما التاء في غلمان استعمل لم يقصد
بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت في انفسها
متصفة بتلك الاوصاف قط التأنيث بالتاء هي تاء وزايقة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها ينقلب
في الوقف هاء وتاء افت ليست للتأنيث لانتفاء التعقيب في الاخرين فقط بل بدل من اللام
فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انها
معروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها معروفة عنده لان التاء ملفوظ فيها
ليست متحفظة للتأنيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعهد
في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم تكن متحفظة قط فانه لا شرط له للزوم
الالف قط يصير التاء منيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء وضعها للفرق بين
المذكر والمؤنث وهي لا تنفك لازمة للعلمية سواء كانت تلك العلمية اوصفة كجحاجة وحسنة
وقد يجيء على خلاف اصله وح تنفك لازمة للعلمية كحجرة لم يعتبروا هذا اللزوم قط لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان استثناء شذ نزها الخ قيد بقدر الامكان لان التصرف
قد يقع فيها لضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه غير المتبادر بضرورة الشعر في المتبادر
للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكلم العربية فيعربها
بتصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الصرف كما قالوا في جبرئيل جبرئيل وجبرائيل وجبرين

وذكر التفتازاني بحثهم بما لا طائل تحته ورده بما لا مزيد عليه وان كلامهم الضعيف وتركيب حروفها المناسبة وكأن تقول ان التعرف في تلك الاعلام لعدم صيانتها عن تغييرهم بما يشبه اوضاعهم ولهذا قالوا هي خالفت ما ثبت فلانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلامهم **قوله** والتأنيث المنوي او ما يؤول تاؤه فقد ولا مجال للتقدير الا في المنوي **قوله** اي التأنيث اللفظي بالتاء قيل لانه المقدر عندهم اضعف من الظ **قوله** شرط الظ العلمية **قوله** شرط لوجوب منع الصرف ومستلزم **قوله** او تقدرا الاوسط اي بالفعل فدار كهند مع انها متحركة الاوسط بحسب الاصل **قوله** يخرج الكلمة بثقل احد الادوار الثلث اقول هذا الثقل يوجب تحتم تأثير كل من العلمية والتأنيث وتحتم تأثير كليهما فلم جعله المصنف سببا لتحتم تأثير التأنيث قلنا لانا الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث اولانا نمنع ان الثقل الذي هو التأنيث لكونه معنويا صار العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح قدس سره **قوله** علمية بلدة تنبي اشارة لبلدة تنبي الى وجه تأنيث العلمية اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلا فينصرف وقد يعتبر كل منهما فيجوز الامران اذا عرفت هذا فنقول ان لام الاستقبال معلوم ما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيه الوجهان وكذا اسماء القبايل في تأويلها بالقبيلة وفي **قوله** يمتنع صرفها او يمتنع كل منهما عن الصرف والاول اوفق لقوله يجوز **قوله** فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شروط اخر تركها احدها ان لا يلتبس المؤنث مذكرا اي الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكر او اسم به مذكر صرف وكذا حايض فانه في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يلتبس المجرد من التاء منها صفة المذكر وثانيها ان لا يلتبس مؤنث محتاجا الى تأويل غير لازم كمرجال فانه مؤنث بتأويل جماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعمال بمعناه مجردا في المذكر ثم ان تساوى استعمال مذكر او مؤنث تساوى الصرف ومنعه وان غلب استعمال مؤنث فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنث فمنع الصرف واجب والشرط في اشتراط الاول بيّن ان التأنيث المذكور في الاول بتسمية طارية وفي الثاني بعارض تأويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرء وما عرض فلم يبق التأنيث والشرط في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرناه يظهر وجه ترك الشروط **قوله** لان الحرف الرابع فيما هو

على اربعة

التنوين رعاية لحق الجملة حيث امكنت فتتبع الكسر التنوين على ما هو عاصة وبقي الكلم قابلا لسائر تغيرات
كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاخر وبالنسبة
ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو حرجان في كرطان واحد زنجان في اصفهان
واذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا
مع الكسر كما يقبل سائر التغيرات قوله وتحرك الاوسط ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط ان تزيد
الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثاني خفيف ووضع كلام العجم على الطول فما
الثاني ليس منه قوله وبهذا افتخر بعضهم وذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وقالنة حاشية الفاضل
على التأنيث للمذكور او غرضه منع ما هو وجوده ولا يخفى انه قاله بما ذكره الشارح قدس
سره في الحاشية قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اولم يسمع فيه لوط غير منصرف في شعر عفى كلامهم
قوله لانه اعرفي اذ ليس علامة لتقطيع قوله وشتر قيل يجوز ان يقال امتنع صرفها
لتأويلها بالبقيعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ولا يرجع اليه ضمير المؤنث والمناقشة في مجال
فلو مثل بلمك اسم ابي نوح النبي عليهم السلام لكان اسلم قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز
ان يقال لا غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف
نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني الفصل دون عدم
انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان يناقش فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه
المثابة قوله للجمع او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع
يقوم مقام السبين ليطابق تفسير الضمير في قوله شرط بما ذكره قدس سره قوله صيغتي منتهى
الجموع منتهى مصدر مبني مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير يعني ان تلك الصيغة
من حيث انها بهذه الصفة مقابلة للتكسير فلا يرد النقض بمساجد فانه مع خصوصه غير قابل للتكسير فان وزن
مفاعل قابل للتكسير ليرد ايجمع جمار على جمير قوله وبعده الا في حرفان اولها مكسور او ثلثة احرف
اولها مكسور فلا يرد النقض بصحار وكمأة قوله لانها جمعت في بعض الصور بان اذا لم تكن صيغة

جمع

جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله ولهذا قوله ليكون صيغة مصونة عن قبول التغير
فيصير لازمة فيصح ان تقع اصلا هو الصرف قوله بغير ياء الياء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا
كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بعامل لانك كنت بمال يغاير المال وهو
خبر آخر شرطا او صفة لمعمول صيغة قوله منقلبة عن ألف التأنيث اذ فعلى الاول يكون قوله بغير
ياء متعلقا بالوقف وعلى الثاني يكون متعلقا بخلافه قوله جمع فارة لانها كما قيل لان
فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفارة الى خرق ويقال للبعل
والحمار فارة بين الفروهة ويقال للفرس جواد اشتق الى الخرق قوله ويقال للفرس رابع ايضا
قوله لانها مع ياء كانت على زنة المفردات اذ قبل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن
بها كما يجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغير الاوزان كما في وزن الفعل على ان
التاء في وزن فعالة موضوعة مع العلمية لعدم استعمال اشاعث جمع اشعث لانها بدل من ياء
من ما فانها كانت للاعجمي كجوارب في جمع جورب وايضا فان عدم الاستعمال بالتاء لا
يقتضي الوضع مع التاء قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائن بزيادته و لانها بدل من الياء بالنسبة
كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو كرسي مع انه غير منصرف قوله ثانيه مفرد قوله محضا لا
يصح الاعاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محضا لا يصح الا معاملة الجمع
معه قوله جمع فرزين او فرزان وهو معرب قوله واما فرازنة فمنصرف قيل ليست اما للتفعيل
لعدم التعدد ولا للاستيناف لعدم سبق كلام اخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال و
الخالم يقل فمنصرفة لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد فرازنة او ان
المراد اللفظ وهو الظاهر لا يقال فعلى هذا ليكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث فكيف يصح
تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة ما سمع مع انه يجوز ان لا يكون منونا قوله
وحضاجر على لا يضع ليس منصوبا باعني لان المنصوب به لا يخلو من مدح او ذم او ترحم ولا
يستقيم هنا شيء من تلك المعاني بل هو منصوب على انه حال من الستة في غير منصرف

قوله بلا الياء ؛

وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اضافة كان بمعنى النفي فانه حينئذ في قوة لا وجاز فيه ما جاز
في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتأكيد النفي والا فهي نافية
من ابراهيم ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرف نكال النكرة
ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان يكون الجواب اعتراضية
لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الا يبعد **قوله** بل للجمعية الاصلية للجمعية وان كانت منافية للعلمية
كالوصفية لكن اعتبارها يمنع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد
ومن قال للجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية شخص برجال فلم يأت بشيء لان
نوع الابراهيم منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابراهيم المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية
فكما يجوز ان يلغى شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يلغى شائبة من المعنى الوصفي
فيه كما اذا سميت شخصا احمرة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الانثى و
الضبعان هو المذكر والجمع ضباع ثم كر حال سراجه انتهى قال في الصراح ضبع كفتار
وضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار وبره ضبعانة كفتار ماده وبهذا يوافق الصحاح
فعلى هذا الدفع السؤال **قوله** والالف والنون بعد النكرة منصرف في المعارفة ممنوعة لجواز ان يكون
مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قول علي للضبع انه علم
جنس شامل للضبع والجنس الضبع انتهى وهذا بناء على تسليم تأنيث الضبع
وقد عرفت ما فيه **قوله** لئلا يتوهم ان للجمعية كالوصفية والامكان اعتبار الجمعية المطلقة
قوله وهو الاكثر في موارده الاستعمال او مذهب الاكثر **قوله** ارجح خبر محذوف **قوله** محل
على موازنة لانه ضئيل والد ضئيل بميل الى المي شين وانما لم يمنع من الصرف اجرام المعرب
محققا حملا على موازنة من افعل حملا للاقل على الاكثر لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاكلب
واجر **قوله** لكنه من قبيلة حكى اه اعتذار عن انه لم يعد الا للحمل على الموازن من الاسباب
وقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المحشي في شرحه يلزم هولاء

الا يقولو

الا يقولوا الجمع وما شابه الجمع وقد قال بعضهم بذلك **قوله** تقديرا اي قدر تقديرا **قوله** فانه يكي
به عن كل قطعة من السراويل كسروانه **قوله** عبارة السيد قدس سره انما قال كذلك لان السراويلة
لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة من الخرقة فيكون المفرد معروفا واعلم ان على
جعلها بمعنى الثياب حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون
السراويلة بهذا المعنى مفرده الا ان يقال ان السراويل منقول من المعنى الجمعي الى
هذا الجنس بلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا في ان يكون منقولا اليه من الاقطاع لا
من اقطاع الازار ان قيل تقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجز نعم جاز في الاشياء كما يأتي
اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز
اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شرازة جمع شرزة وهي القطعة وفيه انه لا يجري
على باب اجراء الجمع على الواحد لان من باب اطلاق الجمع عليهم اللهم الا ان يقال اذا صح الاجراء صح
الاطلاق **قوله** واذا اعرف اي اذا كان عدم العرف غالبا والعرف منكورا بان لفظ اذ في
الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان اللفاظة **قوله** فلا اشكال بالنقض به على قاعدة
الجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال وجه اخر وهو ان
سراويل اذا عرف كان ينبغي ان يعرف مصابيح لانه يوازن مفرده اذا انصرف
فزازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اجمع ولا اعتبار بهذا
الاجمع او بالنظر الى اوبتقدير الجمع في سراويل مطلق حرف اولم يعرف وذلك لانضمام
هذا الوزن بالجمع فحينئذ نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد
صرف **قوله** اي كل جمع منقوص او كذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم اداة
واصيل مصغر اصل لا مقصور كما على فان الالف ثابتة لفظا **قوله** اي في حالتي الرفع
والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما الجملة المستفادة
من الكاف **قوله** لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ولان الاعلال قوي وهو الاشكال

زنة

الحرف سببا ومنع الحرف سببيه بمعنى ضعيفا وهو مشابهة غير محسوسة **معلم** على من سلم حصار مثل قرارة المشبهة بكبراهيه **معلم** وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله غير منصرف لاجل الاعلال قدم ما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يقيد ذلك بان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسرة بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو يعبر عنه والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده والاصل جواز ذلك بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواز حذفها واثبات الحركة ثم جواز حذف الحركة لاشتغال ثم جواز تعويض التنوين عن الحركة لتخف الثقل بحذف الياء الساكنة **معلم** وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق وهو من ابيات سيبويه

ولكن عبد الله مولى مواليا ... على كل من ساكن الشام يقدم

والاصل مواليا بتشديد الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف لاشباع والا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو **معلم** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسماء تركيب يوجد في الاسماء وهو المعرف بها لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا ومنعا لا يقال فاقد الاضافة الى الشرط بالعلمية لان المركب الجعلي كلمة واحدة لا يتوهم الاعلى لانا لا نسلم الحصر لجواز ان ينتقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينتقل الى معنى جنسي كما اذا انكره لزيد العلم ولو سلم فمنقول العلمية شرط التحقق وثبوته لاشتراط **معلم** من غير فرقية ان قلت على اعتبار هذا القيد في ما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد يحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسم مع اسناد يا كان او اضافيا والعالم يكن التركيب مما التفطن لم يحتج الى نفيه بوجه **معلم** لياء مع في الزوال والانفصال او ليتحقق سبب اخر حتى ترتب اثر المنع **معلم** فيحصل له قوة اي اللزوم **معلم** وان لا يكون باضافة ولا اسناد الباء للملابسة اي ان

لا يكون

لا يكون ذا تركيب ملابسا بسببية الاضافة او الاسناد وذلك لان كل كلمة تنقل من مركب اعرابا وبناء تارة باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكم **معلم** لانه الاضافية اه اولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو بعد العلمية واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا بعد لانه مشغول بامر الحكاية **معلم** فكيف يؤثر في المضاف اليه اذا كان في طباع شيء اقتضاء امرا لا يجوز ان يقع فيه اقتضاء ما يضاده كما اذا كان في ماء واحد حكي فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة **معلم** من قبيل المبنيات عند جماعة منهم محض من قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم الخروج والا لم يظهر اثره لفظا **معلم** كانه اكتفى اه قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم بما يتضمن حرف العطف بالفعل لا بما يتضمنه بحسب الاصل ومن الى يزيد الخلائق والذاهب بعضهم ان محمد عشر على معرب غير منصرف ومبني سيأتي يقدح جواب اخر سوى الجمهور في افتقارهم في منع الحرف **معلم** من غير ان يتصد بل من غير ان تنقل عن مركب مستعمل في معنى غير ما على الاركيال **معلم** الالف والنون قبل الواو بعض مع والاء اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقولهم ان كان اه **معلم** لانها ما الكرة في الزوائد بالفعل فلو احتمل لفظ لومن الاصالة جاز صرفه كما يجوز ان يلوح من الحسن كما جاز ان يلوح من الحسن ويمنع ح **معلم** لمضارعتها الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث لما كانت منع صرفها ايرة عليه وجواه عدما جعله شبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان المدجوه الاخر مساوي الموجودين صدر اكسكران وحمراء وكون الزيدين في سكران مختصين بالمذكر كما ان الزيدتين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يرد عليها منع صرفها الا بريز الى صرف زمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمانا مع عدمها **معلم** اما كونها مزيدتين وفرعيتها للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراط انتفاء فعلانة الا ان يقال وجهه ان المجرد من التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة ينافي الفرعية التي تؤثر ان سببها **معلم** واما شبهها بالفي التانيث اي في منع

مقول نا التانيث ان قلت لابد في السبب من فرعية على ما هو المذهب فلنا السبب اما المشابهة والمشابه
فان كان الاول فمن فروع الطرفية وسوف وان كان الثاني فهو فرع لما ذكر عليه لكنه سبب غير اصلي بتوسط قوله
على المشابهة مع ان المشبه بها عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية معايرة للفرعية المشبه به.
علا والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الصفة الاولى انتفاء التاء بخلاف
لان الكلام الشامل والاكلام المقابل للعقب والكينة والمقابل للحكم بحال والمقابل للظرف الازم الظرفية علا
وافراد الضمير باعتبار انها كلمة واحدة ومجموع وتثنيته الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعدد في انفسها
علا او شرطه ذلك الكلام فيه ان يخالف الشرط الثالثة السابقة لكن يخرج عن اللزوم تسامحا في بيان
اعتبار الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول علا فشرط العلمية منهم من قال انها شرط
سبب ومن قال انها شرط محقق للمشابهة لكن بانها كافية في التأنيث بقوة حال مقام علميتي
او ليتبع التاء او يتحقق سبب اخر كما عرفت في التركيب علا كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء
في الاسم حركات التاء وفي الاسم الصفة يجيء كسرها وجاء فتحها وضمها ايضا لكن للمؤنث
ح مع التاء علا او في صفة فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل
اولان الالف والنون يوجبان في الاسم والصفة واجيب بان التردد ليس باعتبار نفس الطبيعة
بل باعتبار فردها وفردها يلزم الافراد احدهما ويمكن ان يجاب ان او للتقرير بعد له علا لانه فتح
كان مؤنثة فعلاء عند الاكثر بها وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا بالانصراف قوله
ان وجوه فعلى ليس مقصورا للذات بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى مالا يطلق بها
غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب يحصل بوجوه فعلى فزيادة الوجه ضعيف وقد اشار المصنف الى
ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب منه وجوه فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب
عندهم امتناع صرف رجعى حط قلنا لعل حط عندهم انتفاء مؤنث مبني على دليل لفظي
والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يفيد الا بوجوه فعلى علا لانه صفة خاصة له تعالى
لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فانظر الى الوضع كان له فرعية

بحسب

بحسب القياس واما بالتاء لان الاصل في التأنيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر
من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا
اللهم الا ان يقال ان التأنيث بالقياس لا يفيد ولا يكفي علا وندمان لما كان للمراد منه ما هو اللفظ كان
غير منصرف على ما ينبغي ان لا يكون ولا يتكرر هنا الالف كلمة مع علا وهو كون الاسم على وزن يعد
من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة
لا على زيادة النسبة والالم يحتج الى قوله فشرطه والا ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه على ما شرطه
التحقيق لا على الاشتراط لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية فيما له زيادة اختصاص بالفعل
علا بالفعل بمعنى اه في اكثر نسخ وافصح المتن والضمير راجع الى الفعل وضمير يخصه راجع الى الوزن
او بالعكس وهو اقرب كما هو المشهور علا وكذلك بدئ بالمال اي اسرق علا وخصم من خصم
الشيء اي اكل الجميع ما فيه علا وشلم علما مرتجلا بالعبرانية موضع بالشام يقال بيت المقدس علا
ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل مجهول من الخواص لم يثبت في اسماء الاجناس الا بدلا
لغوية وقيل العرب قد ينقل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقولهم انزلكم عنا قيل وقال فنهي
ان يكون منقولا من وبل بمعنى اسرع واما ويل علما لقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه او دال بمعنى مشى
مشيا مخصوصا والتقرير للدلالة على العلمية كما قيل في ثمود ثمس بالضم والوصف للعموم
يعني ان المراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات لان العدم والخصوص من صفات
معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض في حكم واحد اي في شأن الشرط واحد
وتخصيصه وهو منع صرف ولفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار التضاد بين منع صرف
الالفاظ وهو واحد اي بالنوع والا فمنع صرف احمر في حالة الوصفية والعلمية لتعدد المنع
حتى تقدير احد الضدين اه بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتضادين
المتقابلين وبيان ذلك ان الدلالة ان لم تنافي بين الدلالة على العدم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر
والا بين العدم والخصوص لاختلاف محلهما وهو الدليل والا بين ادراك العدم والخصوص ان

جهة كقول الشيخ كلمة التشبيه وان لم يجز فيه ذلك لكن يقابل والا ان تعذر الكلام على وجه الاجمال
للشبهة فيه وهو ان الوجود المنقطع بالذات الوجود العيني فكيف يوجد ان لا يوجد في عالم النفس بالبداهة
في عالم العين او لا يوجد فيه في باب النظر وهو تأثير الضدين في امر واحد بالشخص سواء كان
الضد ثابتا او عدميا والوعل لغة في الوعل والوعم بمعنى الاست شاذان قوله ولم يذهب بعلى منع
صرفه الابعض النحاة فذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين الفعيلين يؤثر وذهب عيسى الى تأثيره
اذا كان منقولا من الفعل كقولك انا ابن جلا وطلاع الثنايا ياء ولا فلا كقولك جلاوبر بانه ان
ان كان على فعال مع الضم وهو لا يغير وان لم يكن على فعال وصفة نحو رأيت انا ابن رجل جلا
اي انكشف امره او كشف الامور علة ويقلب كما قاله النحاة لان فاعل
اذا اصل على المذكر فان صف عاقل انه غالب في الافعال ولم يجئ في الاحياء الا حائم وعالم وسالم
اسم شجر السمر ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك
الزيادة لانا نقول لعله يجيء فيها الجواز به بعد ذلك المدوزان فلت بعد الوزن الجامع
سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل يظن فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص
بالفعل او بالغلبة فلنا زيادة تلك الوصف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها
في جميع الافعال وزن الاسم اشد اختصاص بالفعل علة او يقول غير مختص فصده به
بقرينة المقابلة لعل وجهه ان شق الاول اولى بالتأثير والظاهر ان او بمعنى الخلو وان كان النسبة
بين الشيئين العموم من وجه لما فسرها في شمر واحمر واجتماعهما في نحو يزيد وبشر ونحو استخرج
معلوما ومجهولا وامر اه واستبق وتباعد وتبوعد وانفعل وافتعل علة اي اول
وزن الفعل اه لما كان المراد من وزن الفعل كون الكلمة على وزن الفعل صح رجوع الضمير
الى الوزن والى الملوزون كما سيجيء المتمم علة زيادة حرف او حرف زايد على الاول صح لفظ
في لان الصفة تنسب الى موصوفها وهو شايع وكذا على الثاني لان النسبة بين قولك اوله
وبين الحروف الزايدة العموم من وجه وصح بنسبة العام الى الخاص بفي علة وبالعكس لان

المراد

الزمخ موضع او تعمم من حروف اتين ولو غيره فذكر الحرف لم يذكر كهراق و سراق
من اراق ماضيا وارق امرا وكذا الوقف في الوزن مع بقاء الزايد سواء كان بالراق
كسبع او بالقلب كاعلى او بالابدال وغام كاشر او بالحذف لما كان كما في اذا السين بفعل محذوف
العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانكسر الحذوف لان السقوط للجزم او للوقف الجاري مجراه
لا يلزم في الاسم قوله فيقول في يقل من لم يقل وافش السين جاء يقول وافش
قوله غير قابل اي حال كونه اه حال من ضميره اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه
لا اختصاص له بالفعل لا بفعل الثناء اصلا قوله ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل التاء
بحسب الوضع فلا يرد النقض بالراء او قبائل مؤنث انا يلوم عاما فعلاء قوله ومن ثم امتنع
احمر وانفرد بعمل قبل ما جعل وجوده الشرط علة للشرط وطن نظرا لما تقرر من ان الشرط ثابت
بالسبب لا بالشرط فقد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانفراد
بعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية اه
الخفة او مع شرطية لا بالشرطية محضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا بتأثير علة الحكم الذي
فيه الالف والنون ليس الا التحقق السببية وهو الثنائية بالالف التاء نيابة المجموعة قوله
بواحد من الجماعة اي يفهم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فان اريد به
المسمى يريد والا لم يصح توصيفه بافضل لانه نكرة قوله لما تبين اي لدليل ظهر بالتتبع
قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء تقييد المستثنى منه بالاستثناء
الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء في امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق
والثاني استثناء من المقيد ونظيره لكرما يقال في توجيه طرفين من جنس واحد اذا كانا
متعلقين بفعل واحد بلا عطف ولو جعل بعض فعلة العدل ووزن الفعل معطوفا
على فعله بلا شرط فيه لكان اظهر حالا واخصر عبارة ولعل النكتة في العدول
اختلاف تأثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله كما في عمر وحمد

الى غير الطيار او الهما او كل
جديدة لمرة حسن

معطوف على اضلاع

اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في الاسم بوضع الاعلام كعمر وزفر والفعل سواء كان الاسم
غير منصرف قبل العلمية كاحمد اولا كاجمع وبه يرد ما اختلفوا انه تاثير مع العدل في اسم كان غير منصرف
قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب
جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي وعليه ما قال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي
وهو باق وافرد وجمع واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة
عند الكوفيين قوله وبهما يتضح ان وضع لما يتوهم من القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة
جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التسمية وقد يدفع
ايضا بان العلمية غير مؤثرة معها لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورودها قوله عما اوزان
مخصوصة هي اوزان الثلث في مثلث وافرد وسحر وامس عند تميم والطائية ايضا عندهم اي لا يوجد
شيء من الامر الدائر بين ان المانع منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد
الامرين والمراد بالمانع ما يجامع العلمية مؤثرة ولم يكن شرطا بها وهذا الخ لمنع وان كان
منهم ان احدهما لكنه اعم منه بحسب مفهوم وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في الكلمة
واحدة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كان ثلث الاسباب بتحقق كما اوزن بمجان
قوله وايضا فرعرفت به يندفع النقض بافرعا وزنا افعل حيث قيل انه معدول عما كان
معه اللام او الاضافة اودمن قوله ولو كان قوله الكتاب آه بعد ان يجعل الاخفش فاعلا
او يلتزم في جعل فعل كسيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المحققة عنده وامتناع نصب اعتبارا
بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد قوله في مثل
احمر على حال من احمر لانه مشتق منه ليس كسبب المنع قوله وكذلك افعل التفضيل وكذلك ثلث قوله لتضمن
معنى الوصفية فيه بخلاف فعل فعلاء ولذا لا يجمل فعل التفضيل وكذلك ثلث قوله حتى صار
افعل لسماى صار ملحقا به كاف كل قوله اعتبارا يجوز ان يكون مصدر الخالق لانه ذكر

الاعتبار

الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتبار الوصفية الاصلية يعني ان المعدوم يجعله كالثابت
قوله وفيه بحث آه ان قيل جاز اعتبار تلك الوصفية في العلم لما اخذ السميت باحمر مثلا فيه
حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولو لاكثرة انما يجوز
عند الغنى الاصلي كزيد قوله وان الاخفش قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان
غلاما في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس وانما سمع منه ما منع الصرف قوله وهذا القول اظهر
لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قوله لا يلزم علته للنفي للنفي قوله فان العلم للمعدوم والوصف
للموجود يعني انه اراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص في صفات
في معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض في محل واحد اي في شيء واحد وتحصيله قوله
وهو منع صرف لفظ واحد منها لشخص فلا يرد اعتبار التضاد بين في منع صرف الالفاظ وهو واحد في
بالنوع ولا في منع صرف احمر في حال الوصفية والعلمية تعدد المنع قوله فلما تقدير احد الضدين
آه بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم ارتفاع المتقابلين وبيان ذلك ان لا يتدافع يدل الدلالة على
العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا يلزم العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول
ولا يلزم ارادة العموم والخصوص ان جواز استعمال المشترك في المتعددين وان لم يجز فلا نسلم
ليس للتقابل وكذا ان تغاير الكلام على وجه لا يجامع الشبهة وهو ان الوجود العقلي
جاز اي وجود العين فكر هو ان يكون في عالم اللفظ ما يندرج في عالم العين او لا يكون
فيه في ما هي النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص لو اريد الضدان
محققين او لا والا فلا في ما هي النظر لان الضدين قد يجتمعان في امر واحد كالكيفيات
المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك قد تحقق فلم قوله لكنه شبه به فلا نسلم لزوم
ارتفاع عما في التصور حال ما يشير هما في امر شخصي بمنزلة ارتفاعهما في التحقيق
قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله الا بصورة الكثرة يعني انه
اراد بالكثرة صورة بطريق الاستعارة لان الكثرة ملزوم الغلبة البناء عند البعض ويطلق

الكثرة

الكثرة بالكثرة في الصورة بطريق الاستعارة اي الاستعارة الملحوظ بها بانه شبه

على الحال الا ان ابنه يجوز ان يظهر ان يقول بالنكرة لعدم اختصاص حتى بالبناء قص اعني اللام والاضافة
دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذكرهما تغايرهما تغايرا كليا بخلاف البواقي قص
وحيث ضعفت آه في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت مع وجود ضلعه وهو اللام
والاضافة او انه محذوف لا يمنع بل الاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في نحو هذا بيت
مناقضة التنوين المقدرة قص ان العلمية تزول بالعلمية والاضافة فيه ان اللام يدافع العلمية
اذ المكان العلم في الاصل مصدر او صفة كالفضل والحسن قص كالصافات قال قدس
في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم واقام الرابع على طرف الحافر نافلا من
الصحيح قص اي المرفوع الدال على كونه واحدا من الجنس لا على الجنس لما عرفته فعلى هذا التفسير
يكون جملة هو ما الشمل فتطلقه عن الربط وهو اما موقوف وقوع الاسم الغير المركبة مذكورا للفصل
او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات
واللام للاستراق الانواع ويحتمل على تقدير الاول للعهد الاشارة الى ما يفهم من ان حيث قال وانواعه
رفع ونصب وجر وفيه تامل قص لان التنوين انما يكون للتمكين فتامل جعل الضمير راجعا الى كل
واحد من المرفوعات اولا المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما الشمل قال
المبتدأ هو الخبر فيجب مطابقته به كما يجوز مطابقة للخبر اذا لم تات بشيء الا ان يقال ان اللام
ابطلت معنى الجمعية وابقى معنى صيغة الجمع للاشارة الى تعداد الانواع او يقال ان الكلام محمول
على بيان الطرة قص على علم الفاعلية لم يقل على علم الرفع لان الخفاء المرفوع ليس الا باعتبار
ما هو فوقه فاء الخفاء هو في تعريفه صارت قبيل اخذ المعروف في تعريفه ولئن تنزلنا عن ذلك
فلا شبهة في ابهام الدور ولانه قال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الالف
المنال بمقام التعريف قص والمراد بالشمل الحكم عليها ان يكون موصوفا بها اي كالموصوف
بها فان الحكايات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها شبيهة بها لعدم استقلالها
وتبعيتها للاعراب ويجوز ان يقال صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة فالمرفوع ما له نسبة الى علامة الفاعلية

بلوغ نسبتها الى الكلام الى الجزء ونصبه او ملابسة العامل عليه للعاري والمراد بالشمل هو هذه
الملابسة قص اذ مع الرفع الحكم انه في محل آه المطابقة الغالبة اذ الرفع الحكم هو هذه الجنبة مستلزم
لتوهم رفع له والاعتبار رفع ما هو في محله وان الشمل الاعم من ان يكون محققا او هو هو ما كان او هم
من ان يكون الشمل له او هو في محله فان الامر ظاهر قص وكيف يخفى الرفع لعل الباب
على التخصيص عدم ظهور شمول الحكم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه آنفا قص
اي في المرفوع فان الكلام مسوق لبيان الابتدائية انفعالية وبالنسبة منه فعلية ومنها المبتدأ والظرف
قص او لكونه اقرب ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوع بتقريب الاتاويل ونوافقه قص ومنها
المبتدأ قص لان جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك زيدا ضربته
والكرام الاناة وقولهم بدل كراى رأى وبدفع بانه ناظر ولانه نسخ بالمثال وفيه انه قد نسخ
بنحو كفى بالمرء وبدفع بانه ناظر غير مطرد والحذف زائلة قص الى هي اصل الجمل الشمل لها
على ما هو موضوع للاسناد قص ولانه عامل قوي لانه موجود محسوس بخلاف عامل
المبتدأ فانه عدمي معقول وقوة المؤثرة يقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية اقوى من
المبتدأ ولا يعارضه ما قد كر في المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله قص لانه باق
ولان ما عداه يقع انابة اليه فهو امر المرفوعات كما ان الالف للاستفهام اصل فيه لقيامها
مقامه كلمة قص ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بمقتضاه وفيه استيهاب وهو فضيلة وكمال
قص الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل قال السيد في الاسناد
هنا يعني انه ناقصة كانت او تامة ضربية او زيدية مثبتا كان او منفيا محققة كانت
او موهومة قص بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بقدر ما يخفى التعريف قص او شبهه
او التشبيه بالاثبات والتشكيك قص او مشابهة في العمل او في الدلالة على الحدث
والتجدد فاعل الظرف لانه فاعل معنى الظرف لعامله صيغة قص وقدم الجملة الحالية
بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفادين من لفظ او قص لان الاسناد

اما فهو لشرف المسند اليه في الحقيقة لانه مقرر المسند وانما يذكر المسند بحسب الدلالة اللفوي
لكان ذكر قوله وقدم لدفع توهم الرجوع الضمير الى مال يعلم في الشرح قص المراد
تقديمه عليه وجوبا لان الوضع الكامل قص المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه يصدر بقوله نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف والجزأوه فلو لزم المعرف والشرف لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد عاقائم التعيين محل الفائدة وان الخبر طب يقع في انتظار ما وفي تقديم قائم عاز يد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض نقل عنه الكوفيين جواز التقديم والاستدلال بانا لو جعلنا زيد في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يخل اما الاضمار تفسير محل الموجود او ان في اثبات المعدوم ولهذا قال ليس في زيد الا ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم كلمة لم اضع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته قص اى الاسناد وفيها الاشارة الى ان قص عاجهة قيامه به متعلق بالسناد او صفة لمصدره فيحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخفى عنك ان الفعل لا يكون عاطرفية القيام بل الاسناد يكون كذلك قص عاطريقة قيام الفعل اى قيام مدلوله يقال علمت هذا الفعل عاوجه كذا وعاوجهة اى عاطريقه وطريقته وشكله قص وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اى وذكر علامتها وهو لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجوه لامر وانتساب ذلك الامر الى التغيير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه ما عطف والمراد بالاسناد الذي هو عاطريقة القيام ثبوت شيء لامر شيء ثبوتا اى مثل القيام وبيتا كائن في الدار او في التغير فتغيير القيام ان قلت فيلزم ان يكون الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا القيام افراد بعضها يماثل بعضها قص واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه في قوة ان مع الفعل المجهول قص كضرب المقصر والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى ما ذهب اليه المتقدمون في البهريز قص وزيد قايم ابوه قيل هو مثال ابتداء ولكن مضافا فيما قصده لان ابوه يجوز ان يكون مبتداء وفيه انه لو كان مبتداء لوجب تقديمه عاقايم كما في زيد قايم قال ص والاصح هو في اللغة ما ينبئ عليه

الشئ

الشئ وفي العرف القاعدة والمراد هاهنا ذكره قدس سره ان قلت لم اشر بهذه العبارة على قوله
الاولى مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا انما في لفظ الاصل اشارة لان اقرب
الفاعل في الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز سهوا ما يخ مطابقة الاول قص وانه لا يخصص
اولوية بل تبنى عليه بعض الاحكام كما بينه بعضهم فلذا كر جاز اه فقيه زيادة تشويف
لما اسمع الحكم المكلف قص في القاعدة وكذا الاصل فيما هو بمعناه ان يقرب في الفعل ويتقدم على ما
ليس بمعناه كالفعل الاول في باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثاني وكذا الحال في المفعول
بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قول اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل
من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكنه قد يزول ذلك لاقتضاء معارض يقتضي رجحان
البعد او وجوبه ونظيره في الكم ما يقال ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكنه قد يزول ذلك لاقتضاء
معارض سخن قال ص انما يلي الفعل لم يقل انه يليه مع انه اخصر والشمل لشموله
شبه الفعل ايضا فوضع للظاهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وللاشارة الى ان الفعل
اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به قص لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل
متوجهة بخصوصه بمفعم كذا لان الفعل وظرف النسبة الذي هو فاعل هما ناقصان في قوام النسبة ومفعوم
لها والمقوم فكما ان الهيئة تدل التضامن على النسبة كانت هيئة الفعل كذلك الفاعل له لدلالتها على قوام
النسبة كان في هذا وجه زيادة قص يدل على ذلك دلالة ان كان السابق دل عليه
دلالة لم يدل عليه ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضرب ان ويضرب يوم
وظريف قال ص فلذكر اللام للتقليل فيفيد ان كون الواو اصلا علة بجواز المثال الاول
وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فيفيد ان ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل
السابق او للتعليل فيكون في باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء والام
ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان مترتبا على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته
على تقدير تساويهما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه قص لتقدم مرجع

الغير وهو زيد رتبة تقدم الشئ على المرتبة كون الشئ بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم
بالفعل اولم يتقدم وهذا في حكم المتقدم لان ثبوت السبب قوة ثبوت المسبب فيكون قبيل
وضع السبب موضع المسبب قف فلان لا فرق ولكن جئني بسبب الياء فانها جوزا
ايضا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم المفعول الفاعل كشدة اقتضاء الفعل للمفعول به
كاقتضاء الفاعل وغيره لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل
قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انه قبل تجويز
الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والغير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة
او لعلم يفضي لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز واما الدور وهو قبيح وفيه انا ان نكتب القبيح
اهو انا ان نكتب المستبشع مع انا نمثل ما ذكره جاز ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واما
ظهاره يوجب التكرار وقد قال انا اعمال الثاني يقتضي اعفاء الاول عن الامر الظاهر فلو اظهر لم يظهر
كونه مانع قف جزى ربه آه الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس
او حقيقتها قال قدس سره في الحاشية معنى الكلب يعوي عوا اذا نبح وقد فصل جملة اخبارية وضعت
على سبيل التفاؤل بانا الدعاء فدا جيب قال لفظا لغير اي اذا انتفى لفظ الاخبار قف فحمل الاشكال
فانا اصفار المؤنث لا صفار جنسه فصوصها اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص جنسه فزوكي في
التمثيلات قف المفعول المتقدم ذكره في حق الاشكال او في حق ذكر المقابل الذي هو الفاعل لاشتمال
الذهن في احد المتقابلين الى الاخر قف فلا يرد اه يعني ان التعميم التخصيص شايع قف نحو ضرب موسى
عيسى حيث فانا القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب ظاهر في تابع
احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه عمرو قف بعد الاشتراط توسطها بينهما آه اي بعد
الاتفاق بينهما في صدورة التقديم الثابت والتاء خبر الذي يحكم باشتاه يعني ان التقديم الثابت
مشروط بتوسط الابنهما اذا لم يوجد توسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء
والمستثنى منه وهو غير جائز والتاء خبر الممتنع اي فيه مشروط بتوسط الا بينهما كما سيذكره قدس سره قف

قوله مع رعاية متعلق بالتجوز والمراد به نظم الطبع الاصل او الاصل الذي هو جعل المقدم فاعلا لا رفع الالتباس دون الفضلة رعاية نظم الطبع وكذا الكلام في مع رعاية آه ورفع قوله الكلام

قوله والقائلون الخ اي الا ان يقال ان المفعول الخ يقوم في المثال المذكور عند القرينة على ان المقدم فاعل حسن افندي

قوله لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا اه فلا يجوز عندهم في المثال المذكور ان يعمل ضرب الذي هو ما قبل الا في زيد الذي هو ما بعد المستثنى بالا وهو ظاهر فليتأمل

فلم تجز زعم التباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبع ولقائل ان يجوز عن التباس المخل بالمقصود

يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو معلوم ضرب عمرا للالتباس بالمسند اليه الخ المخل بالمقصود

قف فلمنافاة الاتصال والانفصال اي للزوم خلاف المفروض قف مع جواز

انا يكون مضروبا بالشخص اخر ظاهر في المثال المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا واما في الكلام

عاما فلا يظهر كقولك ما ضرب احد الا زيدا اوضرب كل الا انه لم يبق احد في بعض النسخ انا يكون زيد مضروبا بالكل

قف لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا في مذهب اليه الكسائي وجماعة منا

النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز ون انا يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى

بها الا يكون ما بعدها او مفعولا لغيرها عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو

المتفق عليه او قال انا ما ذهب اليه الجماعة قف لاحتمال انا يكون معناه ما ضرب احد الا عمرا

زيد كما ذهب اليه جماعة في النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز ون استثناء واحدة بلا عطف

وللمجوزين انا يستدلوا بقضاء وما نرى بكر انبكر الا الذباب بين هم ارادوا لنا

بادي الرأي انها اي ما نرى بكر انبكر احد في حالة من الاحوال الا الذباب ارادوا لنا في بادي

الرأي اي بلا روية قوية وتدبيره وفي الظرف مثلنا بفعل مقدر اي انبعوا في بادي الرأي

او بان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل قف وارض ان نضربه وكذا اذا الفعل بعلته او صفته

ضمير المفعول عند من يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيد الذي ضرب

غلامه واكرم سوءا رجل ضرب غلامها قف وجب تاء ضيره لم يقل سوء وجب تذكيره اي المفعول

لانه ذكر احوال الفاعل قف لقيام قرينة مقام الفعل في الدلالة عما سوى المراد واللام

للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث قف لان التقديم الخبر الخ وبيان ان الكل

عالم لصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب

المنطبق على السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شيء عليه

لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل مع صنع كالعرض

الفعل يؤتى بالفاعل كما يأتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير ناء
قاعم يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضى ان زيد
فى المثال المفروض مبتدأ ولا فعل ليطابق السؤل فانه جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل
القايم لان الفعل والاصل تقديم الفاعل عنه ف يزيد مرفوع والاصل عما يزيد لان البكاء
يتعدى بعلى لكنها يحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومى قدس سره ان يزيد ساء على
بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذكر لان المناسب للمقام ان يدعى ان الصارع
والمخبط لما وقعا فى شدة وتعب بسبب موتكم يا يزيد ناسب ان يبكى عليهما وذكر لان فى
رخاء وثقة ف بقرينة السؤال المقدر الدال عليه بلفظ المبنى للمفعول فانه مشاء لان
والترده وهو منشاء السؤال فنزل السبب منزلة المسبب ف لخصوصه
اللام للاجل كما هو الظاهر وح يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت
وح يحتمل خصومة وخصومة غيره ف تعلق بصارع وان لم يعتمد على شيء ولان الجار
يكتفى ببرايحة الفعل لا يبكيه المقدر لان هذه البكاء موته لا بكاء الخصومة مع انها
ليست سببا قريبا للبكاء قال ح ومخبط ما تطبع حكاية حال ماضية قدروه الى ضمير
بصورة الى لان الامر عايلا لاستمراره فى الخيال مع بقاء اثره قص والمخبط الرجل
الذى بغير وسيلة اى بغير علقة وسابقة ف يقال اخبطنى فلان واصله من خبطت
الشجرة اذا ضربتها بالعصا بسقط ورقها قص والطوايح جمع مطيحة
على حذف الزوايد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على
القياس ويجوز ان يكون جمع الطايح للنسبة مثل مشاء وراق يقال طاح يطيح
وطاح يطيحى اى ذهب قص كلوا قبح جمع ملحفة من الالحاح بمعنى كرة ان
يقال رياح لواحد قبح اى للسبب ولا يقال ملفيات قص وما مصدرية
لانها اكثر من الموصولة بمعنى الذى اى لكنها بيان الطوايح من الاموال قص ومما يتعلق
اهلكها

بمخبط قال قدس سره فى الحاشية وتعلقه بمخبط لتقدير معنى ياء السببية الشيخ لانه لما تبين السبب الفراءة
ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوايح يزيد معنى لا يلايم لان
علة البكاء هلاك باى سبب كان وايضا الطوايح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاك
اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الالتباس فايدة وذكر ان التفسير بعد الابهام اوقع فى النفس
وذكر السؤال فعل صريح او حرف يؤدى معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
خبرا ماضيا فانها مع ضميرها تصير فى قوة ثبت الخبر وذكر فيما بعد لو خافة نحو ولو ان ذات
قرءان سيرت الخ فانه لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير ليسهل عاد بحذف ان يكون للتنبيه وهذا
مثل يضرب لكف بناء عن شيء ونهى عنه واصله ان رجلا شريفا لطمه انه ف فحذفت الجملة اعنى يقدر
جملة لان افتقهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية ف او لتنازع
العاملان فى ضمير مجازى بنا الثوب ف واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعل العاملان على طريقة
تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع ف فى اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت و
ترحمت على ابراهيم وح يكون الاخير كالثانى والباقى كالاول عند البصريين والاول هو الاول والباقى
كالثانى عند الكوفيين ف اقتصارا على اقرب مراتب التنازع واولها ف معمول للفعل الاول اتفاقا
فلا يجوز فيه التنازع بان يراد بالفعل ما اعتبر التنازع بين العاملين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر ف
او هو لسبقه قبل الثانى او هو طالب والاخر مطلوب وان كان الاخر هو المؤثر والاهم قابل والمانع
مرتفع ف وفى تنازعهما فيه اهما احسب يكفى تبوجهان اليه لو فوه بخصوصه او بعمومه طرفا
لنسبتها واغفلنا بالعموم ليدخل فيه مثل فى وحينها متعلقين الزيدان متعلق ولا يخفى
ان ذكر التوجيه اما حسب الاصل والطبع او حسب التصور السابق على التحقيق بمراتبين
او لا تنازع بالفعل حال تحقق العاملين لوجدان كل منهما معمولا ولا حالة التصور الذى هو مبنى
للتحقق ف ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذكر الموضع اى لا يأبى ان ذهبت انه واقع فى ذلك
الموضع ان يكون معمولا لكل منهما لتصور النزاع ولا يخفى ان متعلقا فى حينها متعلقين

في باب التنازع لوجاز ذلك لزم ان يكون المقدر في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلا
منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجوه الفعل بالفاعل
في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب انه يقتدر عند البعض اما عند ثم اقام واكرم الاثنان في عداه
المشئ وزيد وهو نزى بدوى قوم فهو منهم واما عند نحو السيع بهم والجرفناه ليس ما ضرب البيت
الجمهور وبانه في نزى المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استيفاء فاعله واما عند
الاخفش زيدا في الغرة والكرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئيه مسد الكل
فخلافا الكسائي اصله يخالف قول الاضمار قول الكسائي خلافا قال وجاز
الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء فقط روى عنه نشر بكم الراعي فيلزم
تواردة العلتين على معمول واحد وهو ذلك انه غير جائز وهو لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات
الحقيقة عندهم فقط ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة
عنه يخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولكن نجعله موافقا للرواية الصحيحة
بان نقول اضمار الفاعل في الاول اتصاله به ويلزم منه انه جاز اتصال الفاعل بالفعل
خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك بل يقول بما نقل عنه او بانه يقول جاز اعمال الفعل الثاني
فقط في جميع ما مر خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك في شئ اصلا لاستلزامه في طلب الفاعل فانه مشترك
قال ان المستفتى عنه شرط المستفتى عنه الجزاء لتقدم ما يدل عليه فقط لانه
لا يجوز حذف احد المفعولي باب حسبت لانه مفعوله بالحقيقة مفهوم المفعولين
لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء المفعول واحد
واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منها في الظاهر مفعول لبراءة
ومنه قوله تعالى ولا يحسبن بالياء فقط ليثبت ما يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة عازما
عليه بان العلة المحذورة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق
ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز

الاضمار

الاضمار بعد الذكر لكنه فيه انه يلزم المفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح فقط على
المذهب المختار او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين وما قال الخ وجها مرجوحا ثم قطعه فعاد
اقرأوا كتابه على اعمال الثاني والا لزم صدر الخطيب الكلام على الوجه المرجوح قال الا ان يمنع
مانعا اي اضمر شائع في جميع الاوقات الا وقت منع مانع فقط وهو انه لو اضمر هنا خالف
المنصور الاول وتاويل المنصور الاول بكل واحد بعيد جدا فقط ولو اضمر هنا خالف المرجوحا قال
الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير المرجوع اليه لتلبس المخالفة بينهما قال لله ما فان كانت واحدة
وقبله ان كن نساء والغير للاول فيجوز ضمن وجنبهما اياهما الزيد ان منطلق فان التنوع يحث
للفرق البين بين الاصل والفرع فقط ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الا آخره بين على
ان تاويل المنصور الاول بكل واحد مما لا يعتنى به فقط ولما استدل لا يقال لنا ان
يقول لا يجوز ان يكون في باب الاعمال الاول والا لزم صدر كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف
المنصور لانا نقول الحذف للضرورة وانكسار الوزن فقط لانه في مثل زيدا كان وانه
بان زيدا كان كذا ومراده هو هذا قال وقول امرأ القيس هـ ح بالبين تنبها على قوة الاشتراك
وضرورة الجواب عنه فقط بكفاني بدل او بيان لقوله وقطعه على تقدير تردد كان كفاني الا آخره
ان قلت هذا اذا كان لم الطلب معطوفا عليه على كفاني واما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة
على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلت لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء ببعض الشرط ولا الاخيران
للزوم صدر الكلام على التاكيد وفي التاء ليس مع ان واو العطف والاعتراض تتبع اغراض لكن فوات
لان نفي السبب مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البليغ فيلزم اضمار الطلب ونفي
الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب
لا الى الطلب البليغ فقط لاستلزام عدم السعي وجعل ينتفي الشرط جزاء له فقط وثبوت
طلبه المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم السعي فظاهر وان المراد من السعي الطلب والمنافاة لعدم
الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية فقط فعلى هذا ينتفي ان يكون ان قلت يلزم حينئذ عدم صحة
المستدرك

بقوله وكنهها السعي فلما لا نسلم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة
على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجدا لكنه يطلب في الحال والازمنة
الآتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاسناد اما باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار
طلبه في الازمنة الآتية وبيانه ذكر انه لما قال طلب المجد كان لسائل ان يقول لم انت طلب مجدا الماضي
بعض الازمنة الماضية اذ ربما يكون العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب المال فنفى ذلك بقوله
ولكن ما السعي لاحرك بجوز ان ينافش في الوجه الاول بان القرينة على الاعتبار المجد البيت الاول
وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلق قص شدة اتصاله بالفاعل لقيامه
مقام الفاعل واشتراكهما في الاحكام قص كل مفعول صدق فيه ان المنظور في التعريف الجنس لا الفرد فلا يرد
لفظ كل فعلم للاشعار بالعلة قص حذف فاعله بالبناء للمذكور لان الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض بانبت
الربيع البقل لان الفاعل بالبناء للمذكور مذكور بالحذف قص وقيم هو الذي اقام الشيء ليدل انهم
الفعل الى فعله مقامه فيلزم ضم الجملة المعطوفة على الجملة الموقعة قص الغير قص اي فعل اي الماضي المجهول
يعني انه اراد بالعلم الشهرة وصافة او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقديره بمعنى اي الى فعل وكونها
قال فلا يقع اي لا يقع وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والاكان الانسب ان يقول لم
يقع وانما لا يحصر الحكم بالمفعول الثالث من باب علمت لان الثاني منه ايضا لم يقع
في الاستعمال مقام الفاعل قص المفعول الثاني نقل الكتاب ضربن
جوز وروقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند الى امر مسندا اليه
الشيء آخر نعم لا يجوز ان يكون مسند اليه لذكر الامر قال والمفعول له والمفعول فيه
كذا ذكر لعله لم يكتف بعطف المفرد على المفرد وتقدم مع اقتصاره للتنبيه على صحة او عاء ان الامتناع
في المفعول الثاني والثالث انتهى من الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق الكوفية الظاهر ذكر الوضع
الدليل ويكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل قص بالام قيد بالام ايضا لا
يقع لانه ليس من ضرورات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول له

فص

لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالة على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع
الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس
اللفظ نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل
لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب
للتاديب والقول بان المنصوب جواب لم ضرب المجرور تحكم ولقائل ان يقول ايضا
ليس جواب اية السؤال او منشاء ان المفعول المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر المذكور
فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله المقدر يصح ان يذكر في جواب السؤال عن العلة
فاذا قيل لم ضربت قلت ضربت او اضرب للتاديب قص تعيين خلافا للكوفيين
وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة في قصة ثمود لما
نزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
وقراءة عاصم وكذا الكسائي بالبناء للفاعل قبل البناء
فعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه
ان بعض قدماهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على
الحقيقي متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالظاهر ان يقال ان الكلام اذا ساوى
مجاز عقلي لا يحكم بالمجاز العقلي مع وجود ما هو له اذ قلت باي علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر و
المفعول بالواسطة قلنا النسبة الى الاخير ظاهرة واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل
لما كان موضوعا لصدوره فالانسب الى ما هو محل للفعل وقابل له وكان الاولان محلين
للافعال وهو مؤثرة فيهما نوع تاثير فتعرفا بهما كما تشبه بهما بالمحل القابل واما النسبة
الى المصدر فلانه اثر الفعل وفي الكلام ان قولك سير بزيد سير شديد فيه قوة نظر سير شديد اذ قلت هذا
التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى سائر ما عدا عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع
وجوه حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة ليست الا ما استفيد من حرف ظرف فمعنى ضرب في الدار
الجر

ان الدار مفروض فيها لانها مفروضة مجازاً فتنبه لهذا النقل في المفعول بلا واسطة واما في المفعول بالواسطة

فلا نظر هناك لان الربط المستفاد في الدار الواسطة تربط حقيقي لا مجازي بقي ههنا شيئان

احدهما ان يكون نسبة الفعل المعنوي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي

ان يتعين لقيادة مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بها بخلافه وثانيهما

ان نسبة الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وصيرورة قيامها مقام الفاعل وجود الواسطة

عليها ولم اجد في ذلك ح اذ لا فائدة فيه والفاعل محط الفائدة فينبغي ان يكون ما يقوم مقامه

محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فيما هذا وجب تقييد قوله

فالجميع سواء بما لم يذكر ح شبيه بما كما عيد على واسطة واني قيدنا بما يذكر لان الظرف وان كان فضلة

في فهو منصوب فيه عند الحصر فلا يظهر ح القول بالشبيه ح وان لم يكن فالجميع سواء فيدل لو قال

والبواقي لسواء كان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها

موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به واما المجرور حالها على تقدير عدمه

فالتوضيح بحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح به دون قال ان المفعول به اذا

وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الخ ح اي الجميع ما سوى المفعول به وهو الزمان

المبهم والمكان المبهم والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة

متعيناً لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة المجرى كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع

منعت ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة ح سواء اي في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا

القيد مما يناسق اليه الذهن بلا شبهة بمعنى انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل

وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتيب الجزاء على قوله وان لم يكن بمعنى له فحص

لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول في باب اعلمت اولى من الثانية لانه

وان كان مفعولا لا يخلو عن فاعل للعلم فاعل للعلم ح واما عند عدمه الخ ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول

الثاني في مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التاء ضمير وان دل على انه مفعول الثاني لكنه لم يكن

مع ذكر

ان يكون مفعولا اولا وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يحترز

عن خوف اللبس فح ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل فح او ترجمة المرفوع بيان الى صلح المعنى

لان من للتبعيض وحكم ان يراد التبعيض بتقدير المضاف اي من جملة افراده فح على ما هو الاصل

فيها آه في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسندا اليه وهو ما اخذ كان مسندا فانه مبتدأ يصار اليه

للضرورة ولهذا لم يكن قائم في قائم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبر المزيد وليس كذلك القسم في المبتدأ

خبر لانه مع فروعه كلام تام كالفعل مع الفاعل فلا يحتاج لتقدير خبر مسند اليه الى ما ذكر كثيرا في النحاة فح

واحترز بالعامل المعنوي وهو ههنا ما يدل عليه العوامل اللفظية كالاسناد اي كاسناد قال الخ

والاسناد الى آخره قال هو قبول الخ بصيغة الفصل لدلالة على الحصر ههنا وفي الكردي الى بقيع الخ

مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده اذ لا يخلو الكتب في بعض الحدود من دلالة التصريح على صورة الاكتفاء

او لانه اراد التصريح بالحصر ليكون تنبيها على ان مرادهم بالمبتدأ في قولهم المبتدأ والخبر

المسند اليه ولو سلم فذلك لانا لا نسلم ان المسند اليه اعرف بالاسم فيفيد حصره على المسند ولو سلم انما لا يحصر بقول

ان اسم الفعل مبتدأ عند الحصر فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي

عليه دون الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف والا يخفى ان الحصر ليس للاسم لم يرد بالاسم

يقابل الصفة كي يقتضي مقابلة الصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مذ ضارب

فمجموع على زيد ح او تقدير وتاويلا وذكر في بعض نسخ اسم موضعه ح

وان قصد الخ او سواء عليهم ان تنذرهم ام لم تنذرهم ح المجرور قبل

انما يصح لفظ الخ بدفع انه يقتضي سبق وجود لان المكان للوجود اضمار فتنشر لمنشر له

الوجود كقولك ضيق فم الركيه قال اللغطية من قبيل نسبة الجزئي الى الكل ح

اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي لصلاحية ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن

المراد عموم السلب اما باعتبار ان الام بطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان

سلب العموم وان كانت اعم من عموم السلب لكن المراد وهو بهذا بقرينة المقام والمقول

عن الصدارة الكلام انه يجاز الحكم معقد ما فلا يحل النكرة بالافادة ف قد يكون ضرب الاباية الى الخطاب اما بالنسبة
اليه فخبر ف فيقدر وصف فيجوز ح لا يلزم من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا
حاجة الى التقدير ف علم جرما خلافا لما ذهب اليه قائم رجل فان قائم يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك خص بالظرف فيه
بحيث انه قائم لا يحتمل ان يكون شائعا وقسم المبتدأ ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته ف التخصيص بالنسبة
الى المتكلم فيه ان يهذا الاخبار فخ كلامه عن غرض ليس بمقنع وبيل لك لا الويل الهلاك والاويلك كلمة لعدم الفائدة
بل معناه الهلاك لك او تقول بان المراد بالويل صعاب الشر اطلاق اسم المسبب على السبب فيتم التقدير دعاء الشر لك
بعيد فالاولى ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا واما اخر الجار والمجرور لتقديم لانهم و
للبيان الى المراد اذ لو قدم للخبر لربما ذهب الوهم الى الصفة ف اذ اصله سلمت سلاما فقيل نحو ايجوز ان
يكون بمعنى مصدر لان كلمة لا مشتقة وسلاما عليك سبحانه الله فمعنى سلمت عليك سلاما عليك
فمعنى مصدر وقول سلاما عليك واذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله
اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما فحذف بالحذف بالتحويل بالعائب ثم حذف الفعل صونا وذكر عليك فلما
لم يكن لذكر عليك بعد استيفاء سلام مفعوله حذف التقدير بحسب الاصل سلمك الله فصون وذكر عليك فلما
حذف المفعول مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك نقم يرد عما توهمه انا لانم بطلان قولي سلام عليك
لان قولي مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او معقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار
الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة فاللفظ الصالح لان يراد بكل فرد فرد فلا يلزم
تكرار انعم له ان تقول ان هذا المعنى غير مراد وكل يحمل الذي سبق بوجه اخر على ما قيل وهو لزوم الحذف
المغير فيه وهو الغير محتاج الى التقدير مرة اخرى وبهذا اندفع ما قيل ايجب عينه بان معنى سلمت
فلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت سلاما
المراد صعلك الله سالما ولك ان تقول ان السلام لا محذوف في المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله
المأخوذ في كمت عجبت فلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه ف عدل الكلام فيه لقصد الدوام لان النصب
يدل على الفعل والفعل يدل على الحدث ف السلام في قبلي في التفسير تامل ف مد اصحة الاخبار عن

النكرة

النكرة على الغائبة الضابطة في تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كان معرفتين او نكرتين او جهل
المخاطب بالنسبة جاز كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح وان كان
المخبر عنه معرفة ف وهو القول اقرب الى الصواب لظهوره وجوده ورده والاستدلال عليه بقولك في وجوه
يومئذ ناضرة ووجل من فريد وقولنا فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا بعد وارد جا عما الى الخصائص
المذكورة تكلف ف وعما كان المخبر المعرفة فيما سبق مختصا بالمفرد وقد عرفت ان المخبر المعرف يجوز ان يكون
مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والمخبر به يكون جملة للاستثناء الى التقسيم يكون افراده اصلا ف والمخبر به يكون جملة
لم يعتد بكونها خبرية فخالف جمهور النحاة في ان الانشائية وكونها قسيمة صحيح ان يكون خبر المبتدأ او
منهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف قدس سره هؤلاء ومتمسكا بان المخبر به
ان يكون هالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله الا بتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب
صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه مفعولا فوجه واستحقاقه
ان يقال فيه في ذلك ف ولم يذكر الظرفية والشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للخبر اي كما هو المشهور
والجزاء جملة او فعلية او بالاخرة ف والجملة مستغنية لاشتمالها على العائدة ومحلها فان لم يكن فيها رابطة
لم يكن للمبتدأ محل العائدة اصلا فان ذكر لغو اخلاف ما اذا كان فيها رابطة فانه لم يكن محلا لتلك العائدة
لكنه يصير محلا للعائدة التي تضمنها الرابطة فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به وهذا
وضع اخر وغيره لك ف فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا مأولا بالمشتق فخ
هذا القاع فخ كله القاع المكان المستوي والقرع شجر يبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ
وكله تاكيد لفظي فان الكل لا بد في الخبر مطلقا مما عايد واستدل بالاجماع على ان في الخبر ضميرا ضعيفا
معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو والفرق بينه خبر المبتدأ وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان
بمعنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فحسب لدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل
فلم يكن بد من الضمير ف من عايد خبر وليس متعلقا باسم الا والا النصب اسم شبيه بالمضاف ف كما الا في نيم الرجل
لانه للعهد ف ووضع المظهر موضع المضمر الاكان في موضع التفخيم اي التعظيم جاز فيما سواه والا فعند سيبويه

يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلق وعليه قوله تع ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا الا تقيع اجرهم ش وكون الخبر تفسيرا للمبتدا قيل لا حاجة الى العايد اذا كان
الخبر عينا كما في المثال المذكور وقولك زيد عمرو رايته فيه نظر ش اذا كان ضميرا فزيد محذوف قبله اذا كان الضمير
مجرورا بمن في جملة اسمية يجوز في المبتدا جران في المبتدا الاول لان جزئية بشر بالضمير فحذف الجار والمجرور
للتحقيق وهو صفة ان كان المبتدا الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام
نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير منصوص كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا
من الضمير الذي في الجار والعامل فيه الخبر وحينئذ ينبغي ان يقدر منه ما يحتاج اليه المقول يجوز تقديم الحال
على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غيره لان في الاول في الضمير المنصوب والمجرور وفي الثاني في الضمير المرفوع قال
قد سامحوه في الكثيرة الكرة واثروه اشتروا وذهب انتهى الكر ثلثمائة وستون صاعا والوسق ستون صاعا و
الصاع اربعة امداد والمد الملء ش وما وقع ظرفا او جارا ومجرورا هو الجار والمجرور لانه يوافقه في الا حكام
ولذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو
ظاهر الشرح ش اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان ههنا فوايد اولها قالوا ان ظرف الزمان لا يقع جارا على اسم
العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تتعلق بها الزمان وفيه ان الظرف مطلق
متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وقد يراد بالمعنى وان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا
باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الغائية لان
الازمنة الجزئية ظروف للمخلوقات الحادثة كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست
ظروفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظروفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الغائية يجوز ان يكون السامع
جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان في الخريف ساعة يعرف كونه في الخريف وثانيتها ما قال الشيخ الرضي
وهو ان ظرف الزمان ان كان جزءا من معنى باعتبار حدوثه فان استغرق فذاك المعنى جميع الازمنة او اكثرها
وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم السير شهر لانه باستغراقه اياه كان هو كل جميع تنكيره
لمناسبة للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان في عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع

غالبا

ح قيل بهذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع النسبة لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو وفيه انا لا نم ان الحكم ليس الا بهو هو لانا لا نسلم دليلك ح ثم نقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتأويل ح والاصل في العمل هو الفعل والمشبه على خلاف الدرهم لله دره ولله دره فيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة وللضرورة فيما نحن فيه تقدم المبتدأ الى الذهن من الطرف المستقر مفيد وهو خبر ثبت تقدير الجملة في بعض الصور لهذا ثبت في الكل ح والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم اضافة الزمان والتقوي يقتضي الافراد ح وجاز تأخيره لانتفاء وعدم التضييق كما هو شرب العرب ولهذا كان تقدمه اوسع للعلم لكنه قد يجب الاحكام تبعا كما يكون في الشيء يتوقف عليه الشيء وغيره ح مشتملا اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه او بجزء او بامر متقدم عليه كقولنا زيد قام او امر متأخر عنه كغلام من جاءك ح كما مفعول به صدر الكلام او صدر صلته او صدر صفته ما ح كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وحيث الشرط ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تقدم مثل الذي تأتني فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجيله نوعا آخر واما المقتضي للتصدير لانه الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو صورة ان يجيء بعده ما يغير لم يره السامع انه اسمع بذلك المغير او يهوره راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتوسل بذلك الى ضمنه ح وبهذا اندفع ما يقال سيجيء لك الاشارة الى انه المختار لم يمثل له بالمثال المتفق عليه كزيد في جاءك ح وضعف بعضهم النحاة بل غير سيبويه قيل لانه من زيد معناه الخيار مثلا والوصف متقدمين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالجوز وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخيار بزيد ح لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في شرحه ان نكرة لا تأتي قوة زيد امر عمرا او خالد وتطرقا لابهام في هيئة السياق على المتكلم لا يوجب التنكير او لا يجيء ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة لكلام او لنوع تفصيل معتد ما على خبره والجملة صفة ما قبلها كقولك مررت برجل افضل منه ابوه ح او كان منه فقيل ايضا ربما جعل صدرها مبتدأ والاخر خبرا اذا ما جمعت بين اسمين يطلب العلم بكونه وصفا للاخر يجعله خبرا ح ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للامر لم يجب التقديم مثل ابو يوسف ابو حنيفة اذا القصد تشبيه الثاني بالاول ومنه لقاء الاقران في القتال ح او متساويين فيجب لوازمه التي هي التعريف والتنكير كان غنيا عن قوله او كان معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب

الوهم الى التي سيذكر في التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير معتد به لشبهة في التي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل ح او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا له بل فعلا له مع فاعله وهو جملة وفيه بحث المراد فعلا صورة كما جعل ابن زيد مقولا بها عتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو الزيدان قاما لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظة له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال كسر الجملة الفعلية فعلا تتميمة للكلام بخبر المتقدم فان قلت ينبغي ان يتقدم خبرا او كان الخبر بعد الاو معها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ في مثله قلت ذلك المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام اشتمالا على النفي او معلوم حاله بالمعاينة على ما سبق التقرير العلم بحال ما بعد الا او معها ح او بالبدء في العامل في لم يعمل بوجوب التقديم في مثل الزيد ان قاما ولم يلتفت الى ما يقال بالبدء او العامل بناء على ان مع لا يحمل عليه كما تقرر في عود الضمير فتذكر مرجعه او خلاف الاصل ح واذا تضمن الخبر الموصول نحو ضربت متعلقة نحو علام زيد الكيف تضمن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل كما لا يخفى تحمل الموصول لتصدر الخبر بنحو في الاستفهام ح لتصدر في جملة اعلم لما يقتضي صدر الكلام بكيفية لا يقع صدر جملة في محل حيث لا يتوجه عليه شيء من ذلك الجهة ولا اضاف في ما في الكلمة المغيرة لمعناها بخلاف ما يكون غير ما في الجملة التي تدخل فلا يقال تغيره بغيرك فلان الموصول يؤثر في صلته معنى التعيين ح فيتعين معها تقديمه واي حكم يمتنع تقديمه يلزم تقديم الشيء على نفسه فان قيل الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدمت التمرة عليه يلزم ذلك المحذور ح في المبتدأ اي نفسه اما اذا كان في وصفه فلا يلزم كون على التمرة زيد امثلها لجواز ان تأخير خبرها يتوسط بين المبتدأ ووصفه فلا يوازن الفصل بين الصفة والموصوف بتوسط ان يقال زيد على التمرة مثلها ح مثل تعلق الخبر بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق مرتبط بالفعل لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله اذ جعلت جملة مبتدأ ح او ضرب في بشر طالا يتوهم ان بعد اما لا يخفى ان ما ذكر خارج عما نحن فيه لانا لا نجيز تقديم خبر لعدم التباس لان الجملة الثانية لا يقع بين اما وفاءها ح اذ ضرب تأخيره حذف لكن صون تقديمه فانه لا يجيء ضرب في المنفوضة مع اسمها وضربها اذ لا يجوز تقديم ما في حيز المكسورة معنى لصدارتها ولا ما في حيز المفتوحة معنى لانها الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وضربها اولا في المكسورة معناها والثاني باطل لانها جملة تامة غير مأولة بمفرد فتعين الاول ح بالمكسورة

هو صول فجزمنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط كما ذكرنا في وجه لكن نعم الاغلب فيه العموم
قوله كان صحة وقوله عليه السلام وقول الفقهاء بحاظه مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط وتضمنها التصدر وتضمن
استماع وقول النواسخ مطلق عليها واما جازمة وقول ابن الحاجب لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء مرتبطان
هذا بيان حال انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل ما ان الجزاء قد يتقدم قوله لانها لا تخرج الكلام عن
الخبرية لا بد وان يبدي ليس شيئا مما ياتي قوله قيل بعضهم الذي حكاه ابن هشام هو سيبويه ينقل عن المحققين قال في الايضاح
منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد اشتهد به سيبويه في كتابه بعد قول الذين
ينفقون اموالهم بقوله فلهم الملك وما الفقه فبعيد منه وقوعه في مخالفة الواضح قوله فوالله ما فارقتكم قالها لكم
القطامي بالجر بالفتح وشين ومشمعرا شنين قوله لعدم قرينة اللام للوقت للاجل لانه مصحح لا مقتض والداعي
الداعي منه كونه في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام وذكر الجزاء اهل
هم محمول على حذف الجزاء اي اهل هم هو والقول بان مخصوص بالمدح او الذم خبر محذوف يدل عليه قوله ليعلم ان حاصل
الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مما قبله لان في الافتتان وتغيير الكلام زيادة
تنبيه وايقاظ السامع للاصغاء اليه وذلك انما يحتاج لشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام لمدح او ذم او ترحم تقتضي
بزيادة اعتناء فكانه اراد انه استازم من باب الصفات بالمدح او الذم او الترحم قوله وذكر المبتدا لم يبق في
صورة الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم خبر قوله في نقول المستهل البجراء قيل كان استهلال ما نوه به بدلا وبيانا
كرمن وكلاهما مستقيم قوله الهلال ما دون الثالث وبعد القمر لان المقصود المستهل بتعيين شيء اذ لا تعيين
الهلال بالثالث قوله وليلا يتوهم نصب الهلال بر ثبت او ارى وذلك لان الاصل في المفردات الوقف قوله خرجت
فاء السبع العاطفة على محذوف اي فخرجت فجاءت كذا وقيل جواب الشرط والعلة اما وانها للزوم ما بعدها
لما قبلها اي معاجلة السبع لازمة لخروجي وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها على المذهب الاصح اما قال وذلك
لانا فيه خلاف اما قيل ان اذا اظرفا فكان خبرها السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا لا يصح
وقيل ظرف زمان خبرها بعده او بتقدير مضاف اي في وقت خروج حصول السبع والمضاف قدر المضاف لان الزمان لا يقع
خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي ففاجاءت وقت وجوده السبع وفيه انه يلزم اخراج

اذا من الظرفية لانه مفعول به بقي ان اللازم لا ان يقال ففاجاءت نزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة
كما في الوجه الاخر والعامل فاجاءت لم يلزم اخراج اذا من الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجاءت وجود السبع حاصل
قوله في التتميم يقال التتمة الشيء فالتتميم اي قبيل ملازمة قوله اي في التركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اي في
خبر والالزم خلو الجملة عن العايد بحسب اللفظ لان ضمير في موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب اللفظ لان الله هو مبتدا
من الخبر اذ كونه واقعا في التركيب صحيح فيقع مبتدا والضمير قوله وقولك في اربعة ابوات الا يقال هناك قد اظهر هو ما
اذا كان الخبر ظرفا كزيد في الدار فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لان نقول الخبر بحسب اللفظ بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف و
التقدير ليس الا الرعاية امر لفظي فليس من باب حذف الخبر والتتميم غير مسلم قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا
عليه والوصل بالقرينة الحالية جاز الحذف بدلا وجوبا قوله ولولا الشعر الخ الاولى ان يقول ولولا الوقاية
هذا على مذهب البصريين حال لولا عندهم كلمة غير ملتمة من كلمتين كما تدري واليه ذهب الكسائي لان لولا الوقاية
مركبة من لو الامتناعية ولا النافية ثم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا يعبر كما هو شان الافعال الواقعة بعد
او واذا الشرط ووجب تكريرها لان اللفظة لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا كثر ان يكون في الاغلب قوله وقال
الفراء هي الرافعة لاختصاصها بالاسماء كسير العوامل ولا يخفى قصوره قوله منسوبا الى العامل اه قال الشيخ
بدلا منسوبا باضافة الى العامل والمعنى او الى العامل المذكور اي تقديرا قوله وبعده حال موطئة كانت او جملة اسمية
كانت او فعلية والاسمية هي هيا بالواو على الاصح قوله واكثر ما ترى لسيبويه منسوبا الى سيبويه بنت قال فوقع
في اكثيثة لست الرسيبويه لتلبية فصاح وخطب ما يكون الامير فجايا الا خطب اي الامير فجايا الا خطب اومات كونه ذو كان
الشايع تقدير الزمان مع المصدر يتلى قال ومن هذا ما ذهب اليه ابو الحسن اي ابو الحسن يجوز نصبه راو عبارة هذا يقع موقع فجايا
على تجريده جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال الساده مسد الخبر عن افعل المضاف الى
ما المصدرية المصولة بكان او يقوم الاعم المصدر الصريح فلا يقال ضربي زيدا قايما وذلك لان نسبة الاخطب الى الكوفة كنسبة
في اول الكلام وكان زيد منسوبا الى ابيه زيد يجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما كشيوع تقدير الزمان معها وشيوع اتصافه
الى الظرف مجازا كونهما صايم ويوم يسير اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله فذهب سيبويه الى ان تقدير ضربي
زيدا حاصل اذا كان قايما لان الاخبار عن ضربي زيد مقيد بكونه بقيامه لا يكون الاخذ حصول الضرب ووجود زيد والعالم يكيف

تقديره حصل من غير تقدير كان لان قياما من قولك الضرب حالا من فعول المصدر واذا كان عاملة المصدر كان بعيدة عنه بهذا الكوفيون
وجوبي بطلانه فان كان عاملة حاصلا لزم الاختلاف عامل حال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتي وهو اذا قدر كان
لم يلزم شيء مما ذكر لان قياما من ضمير الراجع الى زيد من تتمة الخبر وقد يفرق في لزوم الاتي وعدمه بهذا وجه الفرق قوله
ثم الخافضة فانها يجيء كثيرا مع حتى واذا ظرفية الزمانية معنى الشرط واذا انها للاستمرار كما في قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي ما حاصله ان الجملة المضاف اليها اذا لم تشتمل
في غير هذا المكان وفي هذا المحل على ظاهره بمعنى كان وتامة لان معنى الواقعة لان قولهم حاصل اذا كان قياما في معنى الواقعة
ومن قيام الحال تقوم الفرق وتنتهي بما عدا ما ذكر لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبر كان لسمع معرفة
ولان الواو في الجملة الحالية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لما لم يلزم الواو ولان دخول الواو في اخبار
الافعال الناقصة ليس لتشبيهها بالحال ودلالة لا يقتضي اللزوم قوله وتقييد المبتدأ بالعلم عدم الاتفاق وقد لا يلزم لان اسم الجنس
المعرف اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو للاستغراق وفاقا للنحاة جميع خلافا لجمع قوله ومذهب الاخفش يرد
عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول
مع بعض صلته قوله اي ضربي في زيد اخر به اي حاضرا ياه الا هنا الضرب المقيد قوله لان هذا المبتدأ لا خبر له كما في لولا
من المبتدأ قوله الكوفية بمعنى الفعل يونس انتباع ما كيله وما شاء واستباع توجيه قوله والمعنى ما ضرب زيدا الا قائما على الواقع في
الحصر على هذا التقدير تأمل قوله وثالثها كل مبتدأ اه قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالبا واجب قال الكوفيون
ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع والواو مع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يقع خبرا ولا يجوز ان
يقال العرب منقول عن الواو ولان مع اذا وقع خبرا لما استحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يبقى منصوبا محليا قوله وكل
وصيفة قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الاصل والمتكفل بالعمل والمتاع وههنا كناية عن معنى فيها عن
قاروته كرمن فراجع ان قلت لا يجوز رجوع الضمير في ضيعة الى كل لظهور وصف اللفظ ولا الى رجل لانه ليس بمقصود قلنا بمقصد
واضح فان اللفظ ان رجل مع ضيعة مرتبك الرجل قبل توجيه التقدير بكل رجل مقرون بهو وضيعة على ان يكون ضيعة نعتا
معطوفة على ضمير الرجل ويجوز ذلك وفيه انه يلزم ثمة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعة
كما في جئت انا وزيدا وعدم الانه راجح في العاطفة لئلا يكون ضيعة ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يجعل هذه

نعم جميعه مهم

اما عن الاول فبان هذا في المؤكد جائز واما في الثاني فبان المنفول معه لا بد له من فعل غير المذكور عليه الواو
واما عن الثالث فبان لام الجر اذا دخل على المبتدأ يخرجه الى الصورة قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعة كما يقال زيد لك
عمرو واما عن قول كل رجل وضيعة مقرونا كما هو فلان الخبر مثنى محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف فالنقط نجيد مسد الخبر
ولا يجوز ان يجعل المعطوف وما اسند اليه خبرا لانه من تتمة المبتدأ قيل لهذا الخبر جملتان جملية كونه خبرا عن المبتدأ وجملية
كونه خبرا عن ضيعة فهو من حيث اخبر عن زيد جاز ان يكون وصيفة له مسد ويكفي في الشيوع جملية واحدة قوله
وما بعد كل مبتدأ يكون معلوما به ومتعينا للقسم ما يقيده له تدل على تعيين الخبر فنحو امانة الله لافعلن كزيدا لاكيد
حذف خبره قوله كذا لعمرك لافعلن كذا قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال كقولك افعلن قوله اي من المرفوعات اشار به الى ان
قوله خبره واقعا مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق المرفوعات من المرفوعات فحينئذ يكون هو المسند الابتداء الكلام ويحتمل ان يكون
المسند خبره وقوله هو صيفة الفصل واما على ما قال في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل عما هو شرطه بكونه بابا كما قاله
اي اشباهها في الكسر الا فوت للاشباه والنظائر في ما يتعلق بالتقارب والتماثل كما بين الافعال قوله
اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لانها كالمشبهات وان اقتضاها بالتجريدين على السواء فالاولى ان يعلل فيها
قوله بعد حضوا حد هذا لفظ احترز بقيد الحضور عن كل ما ليس في افراده المعرف لام الجنس فان المعرف بها يجوز اخبار تلك
المعرف فلا اضافة في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد حضور احدها وبها كان كلا من ضربه واخواتها
فلا يصدق عليها مجموع اضرب اخواتها انها بعد حضور احدها فقط للمعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير
المضاف اي ضرب به واخواتها او يجعله قوله به واخواتها مجازا في هذا المعنى واما لم يحمل كلامه على تجوز
بتضمن توجيهات كلا وحده وحدها لان المقام مقام التعريف وان بالنسبة للتعريف اضرب به واخواتها بصيغة الجمع
لا يثمر شيئا فيها لفظا او معنى اما لفظا فلان الجمع والمفرد سواء بالنسبة الى صيغتهما واما معنى فلان تأكيد الحكم مثلا
ينسحب الى المحكوم به وعليه وكلا تقديرا لا يتحقق التعريف قوله فعل يقوم وجعل المبتدأ الذي بعده المكفوفة بما او
بعد المخففة الملغاة صح برأيه ان يجوز ان يقال وان يقال زيد اضرب ولا يجوز ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز
ان يقال ان اين زيد لان الاستفهام ينافي التحقيق قوله لان في تقديم حق العبارة ان يقال الا في المقدم لانه
استثناء من وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجع الضمير الى المتكلم بعيد

قوله والاصل ان يتقدم كما مر في قوله والاصل ان يلي قوله الا ان ظاهر الخبر ظرف استقر ونحوه والتقدير الا في تقديم
في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من عموم الكلام واي اصل في اخبار بهذه الظروف
تخالف خبر المبتدا في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لانه كل حدث
لا بد وان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المرهم الشخص يريد ضالة لا يدري ضلت
الاجنبي واجر المجاور والمجرور مجراه لمشابهة للظرف اذ كل ظرف في تقدير جار ومجرور قوله خبر لا النفي الجنس اذا دخلت
على النكرة واما عملت عمل ليس لانها تشابهها في افادة المبالغة في النفي وفي لمبالغة الاثبات فتجعل
من باب حمل النظير على نظيره وقيل لان لا تنفي الجنس فينوب من باب حمل النقيض على النقيض قوله اما عدل عما
ليس تمثيل النحاة بل اصل طريف صفة لان الطريف الحاصل اسم لان خبر لا يعرف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون
ظاهرة في كل ما يمثل له وفي مثاله لا يحتمل طريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا منصوبا واعترض عليه بان
ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله على نحو لا طالعا
قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه من الحال
بدون مسامحة قوله ليكنا يلزم الكذب واعلم ان يلزم الكذب لانا نعلم ان المجموع ليس صفة كذلك لا يقال هذا ابيض
السواد اي اصل نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار في وقت صعب لان هذا التعبير ليس ممتنع الاقتصار
على احدهما ولا يمتنع الاقتصار عليهما معا في حالة امتناع الاقتصار على الاول كما في ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان
النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هناك قرينة خصوصية تحمل على امر مشاهل او لان النفي رفع الوجود وهو في النفي المتعلق
من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان الظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر ون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري
من اين هذا النقل والحق انه يجب اتباعه اذا لم يقم قرينة فعند تميم يجب الفرق وعند
الحجازيين يجوز قوله والمراد الاصح هو الاول قوله فيتعين كون معنى قولهم انه فيتوجه لا من اسم الافعال وربما يعد بان
اسم الفعل لم يكن على شكل هذه الصيغة ولا يغني ان نصب اسم بعدها يرد ايضا كما في هذا القول قوله واما بنو تميم
انه وذلك لدخولها على القبيلتين اسم الفعل قوله اي عمل ليس المنفوم من مثال او من قوله المشبهتين بليس لانهما تشبهانها
بليس بشعور بكونهما عاملتين عملها وصحة اجراء حكمها عليهما ولكن لا تقول الضمير راجع الى المشبهة الموجب بعمل ليس

قوله قليل اي عمل ليس خلافا للمبرد قوله على ما عرف الشيخ في قوله او هو الشرط قوله من صدر قال قدس سره في كاشية
الصدر هو الاعراض والبراءة الزوال والغير غير هذا انه للحرب اي من اعرض عن بيزان الحرب فلا زوال لها عنها
باعراض عنها قوله اي لما يراد له وتقابل به يقول ذهب به لا ليثبت لنفي الذهاب لكن لما لا يجوز ان يكون هذا
مبتدا لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدا النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كالاسم ليس لانا نقول يجوز
ان يتخصص بتقدم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يكفي ان اسم على العموم قال
الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت معها او ما او ليس او مع الاستفهام
او النهي ويحتمل ان يعرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان بهذا الخبر الم تنصب اسم اما اذا
انتصب او انفتح فانه ينفي العموم فلا يقول لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ
الظاهر ان لا لا يعمل عمل ليس الى رفع ولا يقيد ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا بل خبر ما ان الاولى ان يقال لانه يلزم ان
لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه نادر والتكرار اما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع
المعرفة قوله والمراد بعدم المنوية علامة كون اسم منفيا لا اي من حيث انها علامة له فلا يبطل طرده لتعريف بعضهم
في مرت بمثلك قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول فانه بمنزلة عامل ليس في عمله قوله لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى المنوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة ويقابل
ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا للفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل او بغيره ويبطل على الاول
ان الاول الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول وهي نسبة لا يكون بعين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر يكون
محالة ذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهلم جرا فيلزم التسلسل صحيحة وان ذلك الفعل فاعل الفعل
المذكور قد يكون فاعلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موت وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقول انه ليس
مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل
وتعلق به تعلق مخصص اما وصفة بكونه مطلق فلتقريب التعبير الى تقييده بما غيره من صيغة ولا يخفى ان
لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود والاولى ان يقال ان المفعول المطلق وهو الذي يصل
بالمصدر لا المصادر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل المفعول

المطلق بضرب من المجاز وعدم التعميم بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ما خوذ
من الفعل المذكور الذي هو المصدر سواء اثر فيه او تاثير او لا تاثير ولا تاثر بكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدر
الفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل اه ✿ بخلاف المفاعيل
الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال
الى ان مفعولا مع قيد مضمون اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا
ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وما نحن اثره والتحقيق في التسمية اشتهى ولا يبعد
ان يقال المفعول ما يتعلق به الفعل اولا بالذات والى ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة زنها
مبنية لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عما يتبع معموله على سبيل
الاتفاق ومن ههنا اعني من ان تعلق المفاعيل بالذات او تعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل
النصب في المفاعيل اصلا وغيرها تبعا ✿ فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق
المفعول عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الحال انا قلنا مراد آخذ في المقيد صدق المطلق
فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق فلنا مطلقا نعم المقيدات نعم يشتمل
به وله وفيه ومعه المفعول كما في حسن الغلام ✿ اسم ما فعله فاعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب
زيد ضربا على صيغة المجهول ✿ بحيث يصح اسناده اليه على تقدير ان كان مثبتا او سواء كان بطريق
النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضرب ضربا شديد ✿ لان يكون مؤثرا فيه او كما في ذهب
اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الامثلة الاتية ✿ وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد يخرج ضرب
الثاني في ضرب ضربا لانه شيء فعلته المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم
فلو قال ما فعله فاعل في وقته اسم فعله وبانه ان اريد بفعل ضرب قوله المتكلم به ايجب عليه ان الفعل لا
يتناول القول بل يقابله بحسب ظاهر اصطلاحهم والعالم يكن واضعا في ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله
اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر
ايجب عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المفعول مدلول نضمن وهم لا يجري في صيغة المصدر لان التضمن

على

على ه و والا نعم يجوز ان صيغة المصدر لا تاتي للمطابقة على ما هو الا كما يقال ضربا في ضربت ضربا ما فعله الفاعل
ولا يبعد ان يختار الشق الثاني ونقول الفعل متناول للمقول قطعا والا لخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت يا عبيدا
انه مقول ليس بحال لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حقق السيد الشريف قدس سره فانا نحتاج الى اخراجه بقيد
الاسم ✿ لان ما فعله الفاعل هو المعنى والعاقل لا يقول لهم ان لفظ الاسم يصح اطلاقه على المسمى لانهم يجوزون صفات
المدلول آلة المطابقة على ما هو الا كما في سائر حدود المفاعيل ✿ وبه خرج نحو المصدر كلها وغيرها ما في حكمها
كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه من صدر او ارجع وهو محل رجوع
الفعل اليه لا ضده منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على ما هب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق
لانه الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدر اوح اما الاسم الدال على الحدث كالويل او لا يدل
عليه لكن يصدق عليه نحو ضربت اقواعا ورايت الغا ✿ وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور
اعم وضع لان التعليم اما باعتبار كونه مذكورا او هو ظ او باعتبار كونه فعلا كما اذا عطفه بقوله او اتى معطوفا
على قول مقدر اذا الفعل المذكور حكما يشتمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل ✿ بل المراد بمعنى
الفعل مشتمل عليه اه لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج نحو جلست جلسة وضربته ضربا
اذ اكيد به معنى الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزء الضرب هو المنسوب تحقق مدلول الاسم وانما ذكر من
حيث انه بيان للجزء ومتحد معه والا يخفى ما في قول الشارح من ضرورة كراهة التي هي مدلول
الفعل مع ان الكراهة التي هي متعلقة في التحقق لتقدم وتاخر بينهما وكذا الخروج ضربة تاديبا لان الضرب
وان كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه
علة له لا بقيد التاديبية الاتي ويخرج ايضا كراهة كما مر فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا
نقول قيد الاتي اخذ من ثمة القيد الى بقاء توابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله ✿ للتاكيد
اي لتاكيد ما هو المسند صيغة نحو ضربت ضربا فانه للتاكيد الضرب المدلول عليه لضربت لا لتاكيد نسبته
والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان سامحا وقاصرة وفيه نوع سهو او فيه نوع تجوز وعليه
حمل نوع تتمة وكلام الدماميني تكليما اي كلم بانه لا بد جاز بل امره بالتعليم لموسى عم ✿ لم يكن في منهوه

الذي بيان

لة

زايدة على ما يفهم من نفس المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والتقدير وان
كان للنوع وجب ان يكون بدلا فقط على بعض انواعه على الزيادة غير المعتبرة وقد دل على بعض انواعه وكلها
سواء كان النوع مفهوما بحسب اصله وبحوه سواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها كمن عمل عملا صالحا
او بدونه كمن عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة كضربة وضربتين او من اعانة الدلالة على الوحدة كنوع
التهتهة ي او غير الدلالة عليه مع الصدق عليه كضربة انواعا او كل الضرب او بعضه وكضربة اي الضرب
وخرست خير مقعد ما قال ايا وما استفصل بعضها ما كان لبيه وكيف ان تقول انها صفة كان المصدر مقدرا
اي قرد ما خير مقعد ما قال الضرب اي الضرب الذي ينبغي ان يبت له عنه بانه اي ضرب هو قد دل على
عدده اي وحدته او كثرته بعموم او بخصوص سواء كان المعدود مفهوما من الصيغة واللفظ دال على كثرته
حقيقة كضربتين او مجازا كضربة سوطين او سوط اطار ضربة ضربتين او فرد ما يسوط به وهو مجاز من
الضرب بعلاقة الآلية ولا يكفي انه للنوع بعضه او مفهوم من الصيغة كضرب الكتيبة او من المعهود الخارجي مع
ذكر تمييزه كضربت ضربة سوطا او حذفت ثم تابعين جلده او بدونه كضربة القاضي القاذورية ولك
ان تقول انه صفة مصدر محذوف اي ضربا ما روية او فكرة ما فقط لانه حال في نفسها بجلاف فاعلها فيحتمل كان او نوعيا
فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنية احواله وجمعها لاختلاف انواعها قوله او العهد لا يكفي في قصده
المصدر بجرد الامثال ما لم يقل جاءني بله فلو قام زيد واعاد لم يجز في مثله الا وقام كان ذلك قياسا
واحدا قوله وقد يقال قد للتقليل لانه وان كان كثيرا فهو قليل بالاضافة الى ما افاد ان بلفظه او للتكثير
مجازا كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك الآية بغير لفظ وجه كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه
اي بغاير اللفظ فعله وهو اما مصدر وغير مصدر وقد ترد مثلثة ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله
كزيد يدبر رسه اي الدرس او العجين الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله
كزيد ضرب العجيني ضربت ذلك مثل قعدت جلوسا قد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود
للقائم والجلوس للنائم قوله ابنت له بنانا فانه مصدر بنت فجعل منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه
لان معنى انبت جعله ينبت وانه مطاوع له او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى التنبيت فالام

بمعنى

زائدة وقيل انه ايضا بهذا الباب لانه بمعنى انبات قوله وبهذا يعلم ما في قول بعضهم ان الاصل في عدم
التقدير ان التقدير لما يجري فيه مثل قوله تعالى لا يغفرونه شيئا اي ضررا قليلا قوله كقولك لمن قدم خيرا
تقدم وخير يلقى خيرا او دعاء وكذا قيل لمن يضرب الى السوط ويلقى دعاء قوله له حكم ما اضيف اليه الى ما ذكر
من انه بعض ما اضيف اليه قوله اي سماعيا وقوله اي يعني ان العلم يوجب حذفه ليس الا من طريق السماع
بخلاف الحذف القياسي فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة فيلزم قياسا استدلاليا قيل
سماعا مصدر فعل محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس على حذفه وجوبا
قياسا وذلك لثبوت الضابطة الذي هو العلة الموجبة للحذف قوله مثل سقيا اه كلاما من دعاء ايضا
وبلام التعريف كذلك ايضا الا الحمد لله فانه قد يقع خبرا قوله وجد عاد عاد عليه بالذل ويقبح الى ال
والجمع بالالف والتاء مصحة قطع واصفة من المذكورات فلو كان بدل الواو والنقطة او كي في الرضي لكان اظهر
وبعضهم بان وجوب الحذف اه قال الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه المصادر واضرابها اذا بين فاعلها
او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر وكم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها بعينه قياسا واذا لم يبين
لم يجب وذلك مثل ضربة الله وكتاب الله وسبحان الله وليبعد او سعيدك وسقيا له اي بعد الله وحمدا لله
واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمدا فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز
ان يكون الاضافة في حمد لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله وقد ذكروا ذكرهم قوله منها لم يقل
بها كذا وكذا لان الواضع لا يحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو اقعودا وانتما
قيام بتوبيخ الصفة كمعاقدة كفى قعادك والناس قيام قوله او وقع مشبها بعد نفي الخ والشرط كون
المصدر مشبها بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول
الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد فيما فيه وضعا وان لم ينافيه استغنى الاخفش للاضافة في قد
يستغل للدوام وان اراد وزيادة المبالغة جعل المصدر نفس خبر اي كان زيد الاسير وزيد سير
يسعى من الكلام معنى الحدوث شرط لعدم جريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني
زيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو اريد

نفيه او ذكر نعوت المصدر قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان ثبت لكن لم يكن بعد نفي
قوله او اصل قيد صفة لنفي والاظهر ان يقال صفة لطلب من نفي ومعنى نفي قوله على اسم مبتداء او منسوخ
ابتداء بالعامل قال الشيخ الرضي فحذف النفي على اسم ليست طلبا لجواز ان يكون في نحو ما كان زيد اكبر
وما وجد تلك الكبير البريد بنصب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بالكان ووجد فالشرط ان
يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو او المصدر خبرا عنه قوله لا يكون خبرا عنه بلا تاويل او مبالغة قوله
لان الكان خبرا عنه اي قلت هو ليست منصوبا لانه مرفوع قلنا المنصوب قد يكون مرفوعا فان قلت فيتوقف فائدة
تدوين على الاعراب قلنا اذا التقى موانع الرفع والنصب لا يتوقف ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر
كما اعتبر بعضهم يسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره فوق سرة انت بالقاع قوله اسم موضع لخبر لا يخفى ان العبارة
لا يفيد هذا القيد الا بتكلف قوله كما في ضربت الارض الركب كسته الثوب قوله واما جميع بين الشرطين يخفى
انهما قد يجتمعان في نحو ما زيد الا سير البريد لا سير الا وجع يبقى ان يقال لم لا يجوز ان يكون قوله الا سير البريد بدلا من
ومنها ما وقع تفصيلا او اجمالا وجب في الفصل بها بدليل ان الجملة المتقدمة على المفسر الذي يستقل الراجعون منه
الى عبارة التي مصاحبة رونق بها مقام عوامل قوله لا اثر معنوي جملة اثبتت او ضربته في زيد بكسر فقراءة بعضهم
بيعا ويشتري طعاما فما بيعا واما الكلا واما فاعل معنوي جملة ليخرج نحو له سفر بعيد صحة او يفتهم اغتناما
واما فاعل الاثر ليخرج نحو له سفر سفر اقريبا او سفر ابعيد لان السفر القريب والبعيد ليسا من اثار السفر
بل انواعه قوله متقدمة بيان للواقع واقتران اذا لجواز تقديم التفصيل نحو اما تمشون مشا او تقعدون قعودا
شرواقوله مصدر بها اي المصدر المفهوم منها قوله وباشره غرضه ارعايته واي اسمع عاية اي الشيخ
اثر الا يخفى بعيد لا كالاثر الذي يكون بعد المؤثر قوله ارادة شبه به امر اي شبه بجاب منابه امر
فانه الواقع بعد الجملة في نحو النطق لا يعاد فانه يخرج بمن الضابطة اذ ذكر المفعول المطلق
نفسه لانا نقول قد رجت عاد تام على حذفه ولزوم مصدر موضعه فعلى هذا الوصف قوله ما وقع للتشبيه
بموضع مصدر وقع لا يشبه به امر عن المطابقة قوله عن زيد صوت صوت حمار قال سيبويه يكب في نظم
الرفع على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كلاهما وجرى الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية فلذلك

لم يجعله تاكيدا لانه يفيد ما لم يفده الاول قال الشيخ الرضي لا يمنع عندي ان يكون تاكيدا واضافة
ترك للمصدر او تاتي بالوصف نحو له صوت صياح والا ارتفاع ويجوز النصب على حذف الموصوف قوله عالجا
بفتح كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي وبهذا قال ولا بد من شرط اخر وهو ان يكون الكلام عاريا غير
لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني اذا كان فيخرج نحو زيد زهير العصا به ولا يخفى انه لا يخرج نحو قوله له
حركة في المتوقات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ربما يخرج قوله مشتقة على اسم اشتراط
ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم يدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه يدل على ما
لا بد للفعل منه اعني الفعل على قال سيبويه هذه الدلالة يغني غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضي انه قيل لم يجعلوا
الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل وسيجيء ذلك
في مررت برجل ضاحك امه صوت لانه تقطع بوقوع الصوت وان يصوت ليست كذلك بوقوعه قوله واحترز به عن نحو
مررت برجل ضاحك امه صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي الاولى في علة الاشباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف
نصبه بان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل طلبوها مما لا بد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال او المصدر لكن
لا يجب حينئذ العامل قوله ضاحك امه صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية على اشهد تاويل الوصف كما مر ذكره
وهو للحال الغير المستقبل فيه واجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اي مثل
صوت حمار كما ذهب اليه الخليل والتعريف بان يقال صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه
لو جاز هذا الجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل واما على انه جامد مأول بالمشتق اي مثلهم ضاحك فلان
بدل او عطف بيان لا غير قوله من صهل او يعني ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانك كرهت فلانا في
ان تقول بانه كهم بمعنى او انه استعمل المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وهو عامله يصوت من التصويت قوله وعرفت
بانك كرهته قيل هو ايضا استعمال المصدر قوله ما وقع مفعولا جملة قال اخبر بوقوع على انه بمعنى كان وبهذا
اظهر معنى قوله لا تحمل بها غيره اي لا اضمار للجملة من لفظه او غيره فيحتمل مصدرا نحو وغيره مفعوله قوله نحو
له علي الف صح ان يقع له خبر وعلي متعلق به او على الشك ويحتمل وجها لنصب ومنسوب ومن هذا القبيل قول المجيب الى
الكبر مرة لحق اي عجائز الحق لانه دعا الى الصعوبة ومنه ايضا ان زيدا لعالم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو

اي لحق وجهين كون له خبرا وعلى متعلق به و
خبرا وله متعلق به وجهين لعلى ومفعولا ما
على تقدير الاول كون المتعلق بعلى متقدما على المتعلق
على تقدير الثاني يلزم الفصل بين المبتدا والخبر وا
على تقدير الثاني يلزم الفصل بين المبتدا والخبر وا
لغير واجبا على نفسه وعلى هذا الوجه الاول كون له
به وعلى هذا الوجه الاول كون له خبرا
وعلى هذا الوجه الاول كون على خبرا وله متعلق به والله

الى صلة الكلام السابق بسبب الواو والام ق اى اعترفت قال الشيخ الرضى الجملة المتقدمة في هذا القسم
وما بابه عامله لتأويلها مع الفعل ق وسمي بهذه لسببية ما التأخيرية ق لانه انما يلزم
بوكد تلفظ وفوانه كما يوكد ضربا في ضربت ضربا بالفعل الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي
مثلنا بوكد مضمون الجملة الاتية ق ما وقع لمضمون جملتها يحتمل أن يجيء احترازا عن اذا اوقع ٥
مضمونها لمفرد يحتمل غيره نحو القوم جاءني فانه يرجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون
مفرد ق ما حق كيفما اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون ما حق الامر محققة وكان على يقين
فالمقصود من اثباته كونه على يقينا وهو مع كونه على شك فانه يحتمل الجملة كما ان الباطل والكذب من
محتملاته وهو يجوز ان يكون صفة لمصدر محذوف اى قولا حقا كما قاله الشيخ الرضى لان جميع الالفاظ
المذكورة للتأكيد يجيء احاد جمع القول او في معنى القول قال الله تعالى ولا يحيق المكر السيء الا باهله
ونحو اعجبني اكلة اى قطعت بالفعل وجدت به قطعة واحدة ليس فيه مرة بعد اخرى بحيث اجزم به ثم
بعيد وثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يشتبه فيها النظر وكذا
قولهم اعجبني التبنة اى جزت بان تفعله وقطعت به قطعة واحدة فالتبنة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها
في الاصل للعهد اى القطعية المعلومة التي لا مزيد عليها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان
يجعل جملة المتقدمة مفعولا بها وهذا المصدر مفعولا مطلقا نحو قلت بيانا للنوع فالقول الذي هو بدل ل
الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فقد قال ق ويسمى ههنا ايضا من المتأخرين ق
ويحتمل اليه ذهب المصنف وزيف بعض المحققين من المقابل لان اللام في تأكيد النفي للصلة
لا للاصل اللام لا يعرف عن لفظ ويجعل للاصل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي ان ق اصله
انك لا البس من التلبية لانها مأخوذة من لبيك ق فحذف الفعل الخ ظاهر
ذلك ليتفرع الجيء بالسرعة من التلبية فيتفرع لاستماع المأمور به في تمثيله ق
ويكون قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلبت الفه ياء كطلبي
وليد شيء لبقاء يائه مضافا الى المظهر ق

المفعول به قال الملخص انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به والا فالمفعول ايضا انه
اثر الفعل به او التصق وقيل لانه سبب لوجود الفعل لانه المحل منه السبب ووجود الحال ق
ولم يذكره اى الاسم والا فالمفعول لا حاجة اليه لانهم يجرون صفاته الله لوك المطابقة
عليه والكافر كفر وفيه مناقشة لان اسماء الله تعالى مثلا قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل
عليها من صفاته لو لانها المطابقة بل صفاته قد لو لانها التضمنية ق والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى
قال الملخص المراد بوقوع فعل الفاعل تعلق به لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلثة ظاهر لا يقال
ينتقض التعريف بعمرو في اشتراك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما سواء والاسناد
لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة واذا لم يسم
فاعلا انتفاء واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرا لما قصد جزء فاعليته بل جزء مفعوليته
اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع ق ولا يقولون في مررت بزيد اه لا يقال
لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلق في اصطلاحهم بل هو مفعول
به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي ق فان المفعول
المطلق عين ضلة فيه تأمل ق فخرج به مثل زيد في ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك
القيد لكن في صحة اخراجه تأمل ق يتقدم المفعول به وكذا سائر الفاعيل سوى
المفعول معه لمر عاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام ق
واما وجوبا فيما تقدم وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له
منصب سوى كقولك فاما اليتيم فلا تقهر ق كوقوعه في حيز ان وكوقوع فعله
مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل غير مبهم وتوكيد الفعل
مؤذن بكونه فيها جنسا فزان في الفظ ق تخصيصها بالذكر اه ذكر الجمهور انا
ذكر الله لا يقتضي الحصر ق لوجوب الحذف في باب الاغراء اه اشار قدس سره

قوله فلا يرد لعل المورد نظر
الى المفعول به لكنه مرفوع ح

في الى شبيه الى تقريبا الامور الاربعة بامثلتها حيث قال كقولك اقبال زيد اقبال الزمه وقوله الحمد لله الحمد لله
انا زيد لعاشق الجبيت وقوله مررت بزيد المسكين قوله لهذا امر اذ وقف الواو للعطف ومعناه
البحث على القرار على وقفه واما بمعنى مع ومعناها تقريبه وسابقه قوله واقصد واخير الكلام اي مما
اتم فيه القرينة على تقدير الفعل اذكر اذا اذا زيت معاشي ثم جئ بما لا يبتدى عنه بل هو مما يوصل به
اتساق الذهن الى كقولك اقصد او رايت او ما يعد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف
لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمال كقولك خيرا لك
اي حسبك ما فعلت من هذا الامر رايت خيرا لك واذكر او اوسع لك اي شبع واقصد مكانا
اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انته امرا قاصدا اي وسطا واما عند سيبويه
فلا ولعله سمع ذكر فعل اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية الكريمة غير ظاهر
وغاية التوجيه ما قاله التفتازاني قدس سره من انه ليس لها من حيث انها قرائن
الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطبه معينا وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها
لكن الظاهر ان مثل هذه الجملة لا يستدعي وجوب حذف امره قوله بها عطف مثال
على مثال قوله او اهلا لا اجانب اي كما جاز ان يقول صفة مكان جاز ان يقول المراد
اهل الشخص في مقابلة الاجانب جميع الاجنبي فكانك قلت انت اهلك واقاربك
قوله ووطئت الوطئ كوعيد راه قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن
ما غلظ من الارض قوله بوجهه او بقلبه فيه انه يخرج نحو يا الله حيث ندله تعالى مجاز لتشبيهه
بمن له صلاح النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه
غير مناسب فالاولى ان يقال ان المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه سؤل الاجابة قوله
مثل يا يحيى ويا جبال اه ولك ان تقول ان نداء يحيى لامن باب التخييل لتشبيهها بمن له
صلوح النداء قوله منزلة من له صلاحية النداء لرعاية امتثال الامر قوله قال الله
ايضا كما قال بعضهم اه هو الحري ويؤيده قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم

مما فظهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعدت ولا هلكت قوله
فالاولى ان خالية مع ان فيه ضم نشه قوله مناسب ادعوا الانشائي لان الجملة الندائية
انشائية فالاولى ان تقديره دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها
بلفظ الماضي قوله واحسنه نحو ليقبل زيد لم يقل حسنه لان اطلب اقبال زيد كما
قال بعضهم لانه ظرف الاخبار فلا يقع زيد مطلوب اقباله بل مخبرا عن الطلب اقباله
قوله وللمناداى يا يقع حالا من ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر وهو يقصد
المصدر الذي قام نحو يا زيد دعاء والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا نويته
في حال القيام قوله وعند المبرد يجر في النداء لسد المضاف فيه الى المقول بانه سد
الفعل يسد حتى بحسب الظاهر اي يقع نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه يجوز نهجا
قوله وقال ابو علي اه رد بان الرضية نقل ابو حيان الاجماع على ان حرف النداء
وبا في ضمير المتكلم لا يستعمل في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى ويكون جملة
واجيب عن الاول بان اه وان الكثرة اعني لانها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا نادر كالله
الله ضميم وعن الثاني بانه قد يستعمل في نحو اف بمعنى اتضجر وعن المثال بانه قد يعرض للجملة
ما لا يستقل كلا ما كالجملة القسمية والشرطية قوله وبني على ما يرفع به اي بالضرورة
لا بالامكان العام لا يقال يقتضي الحكم بالعلم الموصوف بابن مضاف الى علم اخر لانه ذكر
فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لتقلبها باعتبار المحل فان محلها اشتمال مفرد معرفة و
مستعمل بخلاف محل النصب فانها ثلثة او لتقلبها بحسب التحقق والاحتمال وفيه خدشة
قوله ولطلب الاختصار اه بالقياس الى ما علم يتضح مواضع النصب من غير حاجة الى
تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور والمضاف المنقوص والمبني قبل
النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا ايا نظرا الى كونه مفعولا او فا
اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتضى على قدر الضرورة كما قال سلام الله يا مطر عليها

وليس عليك يا مطر السلام فعا التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء يعني ما قبل
الضمة هذه المرأة هذا الرجل فعا والفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند
الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى عطف بحسب المعنى اذ كانه الجار والمجرور فعا وارجاع
الضمير الى الاسم غير ملايم مسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه قال ذلك
التكلف الذي في رجوع الضمير الى المنادى فعا اي لا يكون مضاف ولا شبه مضاف الى ياء
المتكلم المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الاراحة قبيحة فعا وهو كل اسم
لا يتم معناه اه قال الشيخ الرضي حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيء بعده
من تمامه وذلك الامر بثلثة ضرب اما معمول نحو يا طالعا جبلا وياحسنا وجهه
ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه
كالشيء واحد سواء كان على حاله نحو يا زيد او عمرا اذا سميت بشخص بذلك
المجموع او لم يكن على حاله نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة
عشر نحو خمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك
لم يكن شبها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما نعت
فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وشبهه ط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا
نحو قولك يا جاهلا لا تعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان
النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف
ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا لان
الجملة والظرف لا يقال صفة لمعرفة وفي جعلهما صلة للذي يفوت الاقتصار الذي هو الغرض
في النداء الا ترى ان ترخيم المنادى في الصفة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل
المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضافا للمضاف ولهذا لم يجعلوا في نحو يا لا مضاربا

للمضاف خلافا بعال لا ظريف في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا
اذ ليس المعنى على تقييد النداء فعا معرفة قبل النداء اه لا يقال يلزم اجتماع التعريفين
وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع التي التعريف لا يقال يلزم من ذلك الاجتماع
في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست تقتضي التعريف
مع ان محل الدخول مختلف فعا موقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة
مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما سيق اليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى
مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وجاز في حكمه واغناه لواحق الاصل الا الظاهر ليتلاءى
يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو فخطاب والمدعو فعا وكونه مثلها افراد
او تعريفا انما اعتبر بهما لتقوى جهة الاسمية ولا يلزم بناء للمضاف وما في حكمه والنكرة المقبلة
المعينة فعا وانما قلنا وذلك الخ اذ قلت مشابهة شيء لشيء لا يلزم ان يكون مشابها
لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه التشبيه قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة المقتضية
للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو بواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فتقو
المفضي مآل ذلك التشبيه تغليبا لجهة الاسمية وتكميلا لحاله الامتياز وجعله كانه هو
الكاف الاسمية وانما ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناءه فعا ويا زيدان
ويا زيدون اذ قيل العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعويض الزائل بالتثنية فكيف
يصح هذان للنداء اجيب بان لفظة يا فائتة مقام اللام فعا ويخص هذه لفظة
يا بالاستغاثة فعا وهي لام التخصيص معدية لادعوا المعدى بضعفه بالاضمار فعا
دلالة على انه مخصوص بهذه الدلالة لا بد وان يكون الامر مبنيا يعتني به وذلك الامر
المعتنى به يجوز ان يكون استغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة
حالة النداء الا مع احد الثلثة فعا لئلا يلتبس بالاستغاثة لام المستغاث له متعلق
بما تعلق به لام استغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من اللص العراق وهو متعلق

بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغث بالله من الم الفراق ف لانه علة بناء اه قال قلت
ومقول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بانه علة بناء في غاية
الضعف وبانه يرد قول اللبلي صار بعيدا عما هو مراد الشيخ وهو ما ذكر جاعلا عن الاخير له
وفيه ان البدل يبنى مع بعد وان الاخير هنا في مقابلة الاضافة لان في مقابلة التركيب
ولا يبعد بانه يجاب بانه حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما في تنازع
الفعلين ف واجيب بانه الخ او بانه قوله مثل يا عبد الله الخ من تتمة الفاعلة وقد يجاب
عن ام التنبيه ايضا بانه خليل وقيل لا لام قال الخليل لان اللام بدل عن الزيادة في اخره
للاستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو او ياء او الف ف
وبالطالعا جبلا فيه انه ان لم يقدر على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن
مضافا للمضاف لانه موصوف بمعرفة اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن
يبقى شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة تكلفا يصح ان يكون
موصوفة نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه
ف وبهذا توجيه لنصب جبلا اى يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجل غير معين لا حال
كونه رجلا معينا ف مثل يا حسن وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه
بقولنا ظريفا ليتوصف نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسن
وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريفا وصفه الا
اذا كان منعوتا بالجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا عليما لا يجهل القدوس
بل يقال قدوسا وذلك لانه نكرة وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان وذلك
قبل النداء ف وتوابع المنادى المبني لم يتبع بكونه غير المبهم الذي جيء به للتوسطة
اعتماد على ما سنذكره ف لان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف الآتي
حكمها ف تابعة للفظ فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو ولم يجعلوا

على محل

اى على خلاف العجيني ضرب زيد وعمرو بالرفع حملا على محل زيد المجرور بالاضافة على خلاف ما زيد بقائم وكاتبا وعلى خلاف ما من احد في الدار ولا زيد
عصمة الكاتبي

على محل النصب كما في العجيني ضرب زيد وعمرو ف وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به
هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف قيل وكذا لا
يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولك ان تقول ان اللام في
المبني للعهد الى يفهم من قوله وبني على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد ف او شبهها
بالمضاف الظاهر انه لا حاجة اذ واجبة في المفرد لا لهذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف
ثم في اخراج هذه يحتاج الى تحمل كما اشير اليه ف فانه لما اشتغل الخ فاعتبر حكم المفرد
ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبيهة بالمضاف اذا كانتا مناديين
ف ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرة وبزيد جلا ف اى المنوي صرح في شرح
المفصل به ف لان التأكيد اللفظي اه وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكما في
حرف النداء باشرة كما باشر الاول ف بخلاف يا زيد زيد نص في التأكيد وفي جعل ابي على
ذلك بد لا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظرا لانها يفيد ان ما لا يفيده الاول
وان اوصفت الثاني فابو عمرو بضم الثاني على انه تأكيد لفظي موصوف او بدل منه بما حصل
له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم
لا يوصف ف والصفة قال الاصح لا يوصف المنادى المضموم شبيه بالمضمر وارتفاع
العالم وانتصابه في مثل يا زيدا العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم في الشبه
المذكور في جميع الاحكام ف وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي انه بدل
محكوم حكم البدل عنده ف والمعطوف بحرف المتبع دخول يا عليه لم يقل
والمعطوف المعرف باللام مع انه اظهر لشبهه المانع للاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه و
ليخرج عنه نحو يا بحمد والله لتعين الرفع ف ترفع ولا تبع الصفة كما في لا رجل ظريف لان
التبع متوجه الى الصفة دون المنادى والرافع حرف النداء لشبهها بالرافع فكون اثر
كل عارض معطوفا ولم يظهر اثر الشبه في المنادى لمكان البناء ف الظاهر المقدر

مثل يا فتى وهو لما كان مضافا تقديرا بنى على ما يرفع كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال
ان هو لما كان مضافا محليا لان نكره اعرفه معربا بوقوع موقعه مضافا كان له نصبا محليا لان مضافا
لوقوع موقعه لكان منصوبا قوله في العطف الممتنع قوله يا زيد عليه يعني ان اللام للعهد الخارجي
والجار متعلق بقوله يختار قوله مع تجويز النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية
قوله لان المعطوف يعرف اه نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى والاول
محله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم
لتعين هذا الوجه لا يجب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي لا يقال
ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما قوله ان كان كما قال الشيخ الرضي كلام المصنف لا يدل على ما
نسب اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم خرجت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى
لهما فيه ولا يفيد الا التعريف بل تلحق بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت
اللام في الجنس خرجت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس كالمجرد التي
قلت يجوز ان يراد بقوله كالجنس ما يشبهه في كونه علما مع اللام قلنا كلامه في شرحه يابى
عنه اذ فسره بما فسره به الشارح قدس سره قوله اي كما سيجئ في جواز نزع اللام عنه
علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع
اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان
في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالمفضل وذلك لتلحق الوصفية وقد مدح اوزم بها لكنه يغير
مطردا ولا يصح ان يقال في محمد وعلي ومكة ان كان كحاله معنى جنسي يقصد به مدح
اوزم كالجد والطلب لاحتفاء في جواز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو قليل
منها ما يلزم في الاصل للجنس ثم كثر استعماله بواحد كعصمة به من بين ذلك الجنس
ووجب ان يلزم معها اللام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والالتفاتي فهذا
القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرفت بثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالمرء

والد يران

والد يران والعقوق فانها كالكوكب مختصة ومنها ما لا يتصور له ذلك لكن لا يثبت كالتي اعلام
الاشهر من الثلاثاء والاربعاء والخميس فانها لم يثبت بعضي الثالث والرابع والخامس ومنها ما لا
يتصور له ذلك لكن لم يثبت ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري معنى الثاء
فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكنها بحسب التقدير للالحاق بما هو الغالب
فان الغالب في الاعلام اللازمة لا مرها ان يلزم اجناسا صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل
يا تيم كلهم نظر الى ان تيميا في نفسه غايب وجوز للشيخ الرضي كلهم نظرا الى الخطاب العارض
قوله غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال كون كل واحد منهما مطلقا وحال كون
كل واحد منهما تابعا لمفرد او مضافا قوله اي العلم المناسب للمبني على الضم فخرج عبد
الله وزيد اه وزيدون اذا جعلتها علما قوله مفتوحة بالفتحة وحذف الالف
خطا في ابن وابنة وحذفوا العلم بجامع لتلك الصفات في غير النداء وهذا تنوينه
والالف في ابن خطا قوله التي هي حركة الاصلية اي سهل ذلك لكون الفتحة حركة
المستحقة في الاصل قوله واما المعرف باللام اه فيه ان نداء العلم وجملة المعرف باي
باللام محذوف لام لا بالتوسط فيقال في الذيدان والذيدون يا زيدان ويا زيدون
وقد يجاب بان اللام فيهما بجر بقصد التعريف الذي يلي بالتنكير لا للتعريف فخرج جاز بقوله
المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداؤه كثيرا اما يطلق الافعال الاختيارية ويراد
مبدأها اعني الارادة قوله قيل مثلا اعا قال مثلا لان نداء المعرف باللام على اطلاقه
لا يستلزم قولنا يا ايها الرجل واخويه لخصوصها وك ~~ايضا~~ ايضا في تصحيح الاستلزام
ان اريد بقولها يا ايها الرجل واخويه اللام الذي وسط فيه امر او هذا او الذي
كما قيل في قول فرعون موسى ان تمراه لفظا لم عامل قوله بتوسط امر اي هو
موصوفة قال الاخفش هو موصول حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف
للصلة ويويده كثرة وقوعها موصولة ونذرة وقوعها موصوفة واعلم ان يجب

مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها بني على الضم فاصح مع ها التنبيه
المشاركة بحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فاجيب بما يجب به ها التنبيه مما وقع
بعد حرف النداء فاصح بتوسط بهذا ليس بفصيح الوجه لانه قد يقصد نداء
بخلاف اسم فانه نص فيها وكذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بما بعده كما يؤتى بما بعد يا هو
فيقال يا هذا الرجل وبعد اله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف ما جهد الابتدائي باللام ولا يجوز الاقتصار على ايها
ولا يؤتى بما بعده بل يؤتى بما بعد ها هو فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف
ايها الابتدائي باللام فاصح بتوسط الامر بينهما في التوسط تلك الامور ان يتبع المنادى
على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يتبع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شيخا وانت
اذا اردت نداء قصد التحقيق فان كان المناسب ان لا يتوقف الزمخشري عنده
ثم الاسب ان يؤتى ذلك المبهم طالبا ما يرفع به ابهامه بحسب وضع ليشمله الحاجة الى التعيين
ثم الاسب ان يؤتى ذلك المبهم مبهما يؤتى طالبا ما يعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط
تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيينه
جنس ما اشير اليه وتارة بأي اذا اضطرت من الاضافة وابدلت مما اضيفت اليه ها التنبيه
لما عرفت فانها جاءت مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدل مما اضيف اليه التنوين فانها
معينة بما اضيف اليه وحق يرفع ابهامه اما بالمعرف باللام او بتوصيفه باسم الاشارة الذي يرفع
ابهامه بالمعرف باللام واما وصفا ولا باسم الاشارة لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار
المبهم الذي يورث نهاية شوق لانه المقصد بالنداء فحق الواقع لا يجب اللفظ
فانه ذكر ليبدل عما معه في المتبوعية لانها توابع مناداة معرب اذ رفع بتقدير المنادى
ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان كقولك ان زيدا قائم وعمرو بالرفع وبالنصب
وقد يرفع ايضا بالتنوين في معرب الواحدة فلا ينقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرو في المثال المذكور

ليس

ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وقد ان
المعرب باللام منصوب المحل باقتضاء هذا اللفظ بالشباه كما اقتضى مسمى بشيء وقع
بالشباه منزلة قطع همزة الوصل في النداء وغيره وحذف الى ربع ما اثره فيه وحذف حرف
النداء وتعويض الميم في آخره وآخر تا باسمه كقولهم قوله اد في آخره ها كقولهم ها والله ما فعلت
اللهم عند سيبويه كما ابو حيان اسم الله المختص بالنداء سمي عاكقولك يا قل ويا نوم اي يا كثير
القول والنوم لرجل كثر قولهم وكقولهم فاطر السموات محول عنده على النداء وسمي نقلا وعوض
اللام عنها وهذا الجمع بينهما الا قليلا كقوله معاذ الله ان اكتبه فحق ما يقال
في سعة الكلام الزاه قد يقال في غيرها كقوله سبحانه الكبار بضم الكاف اي الكبر فحق
فاحذه اي خذه فحق مفعولا من اجلكم اي اجله وانت بحسبه بالوصل عند
في قولهم فيما الغلامان اي اخره اباكما ان اي تتبعا في الرفع او في رواية ان تكبا لشرا
وكل خطاب لم يجعل له سوء الخطاب فحق اي في تركيب او في ما قصد ذكر المنادى
مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه فحق صورة ان الاول مفرد صورة واما الثاني
مفرد فلانه تكرار الاول بعينه واما معنى فلانه مجهولة بحسب اللفظ واما الفهم في الاول قبل
نصب الثاني فليس على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف يقابل
القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يتوهم بين الاول فان كان الاول
توطئة كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان فحق ويتبع الثاني تاكيد
لفظي واعاجي بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه ليئلا يستنكر بناء الثاني بلا
مضاف اليه ولا تنوين للعوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في
السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه
لا فصل لا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا
في الظرف وانه قال ولا يلي مبهما بدا وواي حرف الجر لا يدخل الا في الاسم او ما في

مذهب سيبويه والخليل ف او مضاف الى عدة محذوف ليلا يلزم التقديم والتأخير
والفصل ف لانه اما تابع مضاف بالاضافة الى مضاف كما مذهب اليه سيبويه وتاكيد
لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول و حركته حركة اعرابية كانت او
بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف
ف او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي ف يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
قال الجوهري في لا ابا لكم هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا يحتاج الى من ينصرك
ويقوم بامرك وقال الازهري يوشتم لا تشتم فوقه اي لست بابن رشيد
فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور ف وسكونها وهو الاكثر ف الكتفاء
بالكسر وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة منه الى الياء للعلم بالمراد
ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الياء ف وقبلها الفاء رويدا
للخفة والامتداد مصغر ورفقه المناسب للنداء قيل هذه لغة طرفانيم يديرون
الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقي وفتى بقا وفتا وفي جارية وناصية
جاراة وناصاة ف ومن جاء شاذ الخ قال الشيخ الرضي اما فتح يا بنتي والاصل
يا بنتا فليس بشاذ في يا غلام لاجتماع يائين ف ويجوز المنادى الخ يعني ان الياء
في قوله وبالهاء للملابسة والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا
اما حال او ظرف ولك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية ويوقفا بالهاء وقفا
ف وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا اوقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف
واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا والوقف عليها بالسكون اجود
ويجوز حذفها بالسكان ما قبلها كما تقف على ماحذف فاياه وصلا وذلك على قلة
منا وقفا على القاضي بالسكان المنادى واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء ف
بابدال التاء بالياء لانها خفية انابها لانها تزاد ان في اخر الاسم ولما كانت

التاء

التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتانيث طرأت التاء لكنها يوقف عليها بالهاء
لانها عوض عما اصله ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث بالمذكر اجيب بان التاء
في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في غلامة فانها مظنتان للتفخيم وبان التاء
في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير بعزيز كما في حمامة ذكر وشاة ذكر
ف لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيوقف في البدل بالهاء
نحو من المبدل منه ف وقد جاء الضم وعليه قراءة يا ابت بالضم ف لاجرائه
مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث نحو شبثة ف وبالالف عطف
على محذوف اي بغير الالف وبالالف ف فانه غير جائز قد جمع فرزدق بينهما في قوله
هما بعثا في حمة تحوبها ها اي واقع يعني ان الجواز وقوعي في قصائده
الكلام بهذا القيد يشاهد اليه الذهن ويوئل مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا
تقيد وتجعل الجواز رشادا للضرورة ثم خيم المنادى في السعة للوقف المقصد
في النداء وهو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ عنه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس
لان الانسان في حال ندائه اكثر انتباها لما سيمنع في غير حال النداء ف اي لضرورة
شعرية التخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم خلافا لمن جعل فاعلها وحذف
اللام مشروط بالفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لان
يخالف مذهب المص ولان الاشتراط ضرورة على اللغة اي الترخيم في غير المنادى اكثر
ضرورة نحو قصه ويا رمية اه في شاعفنا الاصل اضافية ف وهو حذف
الاظهر ان يقدم تقييد الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود ف اي ترخيم المنا
الرخمة بالجاهلة كالرحمة بالمهملة صفة ومعنى ويقال كلام رخيم اي رقيق والترخيم
التليين والحذف ف اخر المنادى فخرج حذف ياء يا غلامي لانه ليس اخر المنادى
بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله وهو خلافيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل

ف وشاذ ف وقيل بجواز يا تيم تيم عدي لا ابا لكم

ف والغاوضع ح

ف وصلا جاز الاسكان والوقف وجاز
الوقف بها وان اتصل بها الضمير

اجراء الاعراب عليها ق اي لجواز التخفيف فخرج نحو قاضٍ لان حذفه للاعلال وكذا التنوين لان
حذف اخره لازم احد الامرين اما تقديره للاعراب اذا سكن الاخر واما اجراء الاعراب
على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراجه ان الترخيم حذف في التركيب وبحذف
في بدء حالة الافراد ق لان العلة اخرى من قال انه حذف في الاخر بلا علة وعلى سبيل الاحتياط
اراد بهذا المعنى والاعتياد في اللغة ترجيح الشاذ بلا علة ق بل جاء الضمير كم رفع
الى الترخيم مطلق لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق ق والضمير المجرور الى الاسم
كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم ق او اشتراط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى والا
ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى ق الا لا يكون مضافا لو قال ان يكون مفردا
لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه المفرد في مقابلة المضاف وشبهه
ق او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبه به او انهما مشتركان حكما ق لانه ليس
افراجزاء المنادى نظرا الى معنى المنادى بهذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي على ما يجيء
الاول بمنزلة زاء زيد واما اذا لم يكن على ضيانه ان المضاف من حيث انه مضاف
لا يتم بدون المضاف اليه ق والامر الثاني خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حذركم
يا آل مكرم اي مكرمة ق لانه ليس اخر اجزاء بهذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي على
اما اذا كان على ضيان المركب الاضافي بمنزلة اي حال جزئية قبل العلمية في استقلال كل من جزئي
باعرابه ق فامتنع الترخيم فيها بعد رعاية اللفظ والمعنى ق والجملة بعض العرب
يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط ق ولزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم الذي
في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب نحو من وما واما نحو يد
فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ ق بلا علة موجبة وانما قيد به لجواز النقص بالعلة
الموجبة كعصا وعضة ق واما بناء التانيث فذكره الترخيم فيه ولهذا عوامل
اخر غير الترخيم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم

الف اخره تها السكت فيقال يا طلحة يا طلحه وذلك لانهم يلحقون تها السكت باخر
ما ليست حركته لعرابية ولا شبهة بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد يغنى عن الهاء
في الشعر العام الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا ق زيادتان قيل لا بد ان
يكونا لمعنى فخرج نحو عضيض ق في حكم الواحدة صفة لزيادتان من قبيل
غلان في السماحة ق في انها زيدتا معا وان كان كل واحد بمعنى بناء على معنى الاخر
كزيادتي مسلمان ومسلمين علمين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادة التثنية
كما مر وزيادة جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمين علمين وزيادة جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادة نحو فروان وعثمان وحمدان وبالنسبة وشبهها
نحو كوفي وبصري والف التانيث كحمراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها ق
او كان في اخره حرف صحيح اصلي يعني الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء التانيث
حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يلزم
النقض بينه وبين القسم الاول عما من وجه لتصادقهما في اسماء وافتقرهما في
بصري منصور ومختار ق وهو اعم انما علم لان ترخيم مثل مدعوا ومرمي
بحذف الاخير والمدة السابقة ق في حكم الحرف الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء
الاعراب عليه توافقه ما قيل من ان مثل ملهو وظبي ملحق بالصحيح لصحة اجراء
الاعراب عليه ق واو او ياء ساكنة اعم من ان يكون عينا نحو كبور على وزن
سفرجل عظيم السمك ومشربا على وزن مدحرج اي مقطوع شربابه وهو
مرعى الزرع اذا طال وكبر حتى يجاف فاه فيقطع ق حركة ما قبلها
ما جنس مخرج نحو سنور وعليق ثبت بتعلق بالشجر ق فانه لا يحذف
منه خلافا للاخفش فانه يحذف عملة ايضا ق لان نحو ثبون لم يحذف زيادة
بنون جمع ابن لانها غير تانيث الواحد فكانه ليس بجمع المذكر السالم نحو ق

الف اخره

هذا التفصيل ولم يقل بجذف حرفا نافع ما قبل صحح

ف اما في الاول اه لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما لا يخفى فتصير آخره مدرج ف وبلزم عن النقد قال قدس سره في حاشية النقد صواب النعم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعي از كبر نقد بكرتاه وست وپاي زشت روي نقده يقال له كتك وفي خمسة عشر قال اضار خمد اثنا عشر واثنا عشر واثنتي عشرة واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء الاخر بمنزلة النون في اثنان قال المصنف وفيه نظر ظاهر ان اثنا في اسم لرأس ف باخمسة وفي الوقوف تقلب التاء ها كما لا يخفى رجل بسلمة وخمسة وفوقف قلن يا مسلمة بالهاء ف فحرف وصار كحذف كثير المتكلم الى قلن استمر ان يخص وهو مشارك مع الياء المضارع الامر الاسمية فلما سهل اضا انظر الى افراد التحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فشمولية والشارح قد نبه سابقا نظر الى الافراد كما هو المتباد والى مما لبه المضارع للحاظ الواقع جزاء الشرط يغفر بمضارع والله اعلم انه حرف يدخل على المضارع المثبت ف وهو في حكم الثابت اذ قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان للحذف لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يدد وهر وجيب بان المحذوف هناك لعلة فنابت مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة موجبة ف فينبغي ان يخص الالف مما وضع منها اسم انه الالف الذي هو ما يوجب حذف حرف عليه منه فيقال في اعلوة وفاضوة اعلى وفاضية ومنها اسم بعد تحذف منه حرف اصلي السكون كان مع علم فحذف المحذوف وفيه الوقف بالسكون والحركة وهو نعت فسيبويه يجر الاخره وغيره يجر الكسر ايضا وان لم يكن اصلي السكون اصلي يرد الى اصل حركته وان لزم الساكن تحريكه وان لم يلزم ساكن فالتحريك بينهما الساكن على سكونه كذا يجر والفراء يرده الى اصل حركته وهو الكسرة ف فيقال العاء فيجر الذي كان كذلك فيقال ادعا لحفة بعطف الفعلية على الاسمية لما وجد بالفعلية كما تحيل بجعل المضارع ثابت بجعل الجزاء او بحذف ثابت

فيقال

فيقال يا حامد يا ثمود يا بكر ومثل بثلثة امثلة لان التغير في الاستقبال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما ف وفي يا بكر وان قال قدس سره في الحاشية كر وان طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح وهو طاير يقال له الحبارى والبر انثوا ظ كونيد كر مى مزور كر اه يدع جماعة كر وان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس ف فلما جزم قلبت ياء لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا يقلب الفا او ياء والضمة كضمتي التنازر والاولى والمناسب في حكم متمكن بمعرب بناءه ف وقد يستعمل صيغة النداء في الممتنع وبالعكس في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فتنقل الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثير اما يحمل العرب يا بابا على يا اب اخر مع اختلافهما كثيرا كما في أمر عام ويلوح اعرابه على حسب ما كان عليه ومن هنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بياء واعلم ان المتفجع عليه بواسطة غير ظاهر لانه ليس منادى منه ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل التفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب المنصوب بأعني او اخص وبلزم في ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا ف يعني بأي كانت بالشهر صيغ النداء مع انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التفسير اشعار بان يا اصل في هذا الباب ف المتفجع عليه ورد منه شذوذا صلة اللام فظاهره المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في تحجر عليه او لتضمن معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع وجوبا ف بياء او واو والباء للالصاق صفة للمتفجع عليه وليت للتسببية ممتازة به اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الاختيار وحذف الباء في المقصور اعرف من حذفها على المقصور عليه ف وجاز لك اي وجاز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او واو وقال الاندلسي يجب مع يا ليلا يلتبس

فعلم ان المندوب بوا اي النوع اي غير المندوب بواقيه مخصوصة بالمندوب وحاصل الامر تخصيص الشيء بآخر في قوة تعيين الآخر فجعل التخصيص

بالنداء قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان ولت قرينة حال على الندبة كنت مجازا ويا
ايضا والا لوجب الالف قبلها ف اي اخر المندوب ف فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف وبعد
الاعراب كذا قرب الرجلاه في المسمى بعزب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند
اللبس والمصنف بنيتها ملة من جنسها ولا يغير حركة البناء للندبة كما قال سيبويه يقول
في ندبة يا غلام بكسر الطاء يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي
لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم ف واغلاكيه لما لم يكن مندوبا مما طبق
حقيقة بل متنزلا عليه جاز ندبة المضاف الى ما طب ولا يجوز في النداء لمحض يا غلا
لكسرة خطاب المضاف والمضاف اليه والاشارة الى هذا لم يمثل بقولك واغلاما مكرمه
ف واغلاما مكرمه قال الشيخ الرضي اخر مندوبا كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين
او ملة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف لالتقاء الساكنين وتزاد الالف واما الحة فان
كانت حذفتها لالف الندبة نحو واغلاماه واما مكرماه خلافا للخليل فانه يقول استغنى بها
عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة قبلها مقدرة حركتها بالفتح نحو
يا قاضياه واذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح
والخليل يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين
فانك تكتفي بما قبلهما من الحة نحو واغلاماه ووا اخاغلاماهمي ووا اخربواه وواخر
اه اسكن بهما وان لم يكونا مدتين جئت بالالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم
جمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس بجمع المثنى نحو وا غلامكماه ووا اخا
غلامهمي والواو والياء بعدها الفا للتان حذفتا في جمع للاستثقال ورد حالة
الندبة واما الف الحة قلبت واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح
ويلحقه الف نحو منافي المسمى بمن ف لبيانها ولا سيما الالف لخفائها واذا جئت

بعدها

بعد بها بهاء ساكنة بينت كما بين بها لحركة وبين الهاء يحذف وصلا وربما
ثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف ف الا لحوق
وجب ان يلحق الندبة بعرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يلحق
المتفجع عليه مشهورا به لذي على كان او غير علم نحو وامن خلع بابه خيراه واما ما حكاه
الكوفيون من قوله وارجلا سبحاه فشاذ ف لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف اليه
وقراءة ابن عامر قتل اولاده بهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس باتصال الموصول
بالصلة ف لان زيادة لم يكثر فيه الا يدل التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك
قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا
عليك منتبها لما تقول له ولا يلبس بهذا الا في المعرفة المتعرفة بحرف النداء
اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف بما يعرف بها حتى لا يظن بقاؤه
على اصل التنكير ف لانه كاسم جنس ولانه موضع في الاصل لما يشار اليه ممن طب وبينا
كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى من طب تنافيا ظاهرا فلما اخرج في النداء عن ذلك
الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعلة منا طبا وهي حرف النداء ف
سواء كان بعض اه جواز الحذف اعم من ان يقع بدلا او لا فعلا يه وما قاله الشيخ الرضي
من ان المصلح يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع
ابدال الميمين منه في اخره ف نحو يوسف عبر كر وقيل عبر بي اعتراض عليه بانه لو كان
عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يقع فقد ولا حق يوسف
بكسر السين ف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس متعرفا
بالنداء الا انه اتصف بالنداء الذي كان وصفة كما تقدم وهو معرفة قبل النداء فجاز حذفه
ف والمضاف الى معرفة عطف على قوله لفظة اي ف مرصبا واه خل في الصباح

تخليص
توثيق

قالته امراة امراة العزيز فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة
طلب الشيء وقيل مثل يستعمل للمغرم قال شخص صار مثلا للتخفف على تخليص النفس
من الورطة الشديدة وفي اطراق كرى الاطراق خاص بشيء بوصف وجشم ويس
الكلفة والمشقة وكرون هي رقبة اذا اسمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصيده
صار مثلا لكل مكبر وقد يتواضع من هو اشرف منه والمعنى ان النعام اذا قيل عناه ان
ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيه اكثر عنقك للصيد فان اطول منك اعناق
وهي النعام فاصطيدت بخلاف قراءة الاسيجد بتشديد اللام في قوله تعالى وزين
لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا او المعنى
فهم لا يهتدون الان يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اي فصدهم عن
السجود والازاية على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين
لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم
عن السبيل لئلا يسجدوا اي مفعول اي به او مطلق وعلى الاول تخصص اسم في قوله كل
اسم بالمفعول والالم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه
وعلى الثاني لا تخصيص ولا باس في التعميم مع عدم الحصر وثالث من المواضع الاربعة
لانه يجب بعض اقراده منها اي اضمر عامله بناء على شرطية يعني ان على بنائية ولكن التفسير
ان تقول يعني ان على صلة للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على
عليه والفاء وجب حذفه لا يرد النقض بقوله تعالى ان رايتهم دعشر كوكبا والشمس والقمر
رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يات لمجرد التفسير بل
اتى بها جلية لبيان الجملة الاولى فجعل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين
له كقوله علمته زيدا علمته كابنا كل اسم اقحم لفظة كل لبيان الماتية بعده
فعل مبتدا اي واقع على الخلاف وزيدا انت ضاربه لانه شبه الفعل مما يعتمد عليه لما قبل

قوله نحو زيدا ضاربه هو اضاربه وانما قدر اعتمد على ههنا قد اعتمد على المبتدا الذي قبل الحذف وهاهنا زيد وهو مقدم على ههنا وهو ما اضمر عامله على شريطة
قوله وازيدا ضاربه الواو وههنا قد اعتمد اسم الفاعل على الاستفهام او بعده الاسم المحذوف نحو زيدا انت ضاربه وانما اسم الفاعل قد اعتمد ههنا على المبتدا الذي هو
الاسم المحذوف نحو زيد ضاربها وازيد ضاربها او بعده كالمثال المذكور ومثل زيدا عمرا الاسم المحذوف هاهنا عن زيد فقط

ضاربه عمرو اعلم ان يعني عمرو مبتدا وضاربه خبره مشتقل صفة لاحد الامرين
المرسوم من لفظ او او لكل من الامرين على سبيل التنازع عنه متعلق بالاشتغال لتضمنه
معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح بالتزام
الضمير وتعلقه بالضمير مما يتوهم الضمير مما تتمة بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون
متعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل وشبهه نحو زيدا
ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او
موصوفا فالعامل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا الفيت عمرا
والذي يضربه او رجلا يضربه لو سلط المسلط به كما مشت به حزبون او مناسبة
ليس في الكثير الا ان يقال ليس في شيء منه والما الكلام في ليس فيه خلل فيه الا مثلة الاخيرة ويمكن ان يعني الحزبون يقصد
يتسلط بعينه او يلازمه فلا حاجة في ذلك الى الالحاق وتقييد الفراغ عن العمل الى قوله
خرج ويخرج ايضا اسم بعده فعل او شبهه لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدر
او صفة مشبهة او مصدرا بدلا عن صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من
حروف النفي دون لم وان ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا
او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا ظنه منطلق او معطوفا
او واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها
يجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن من شيء
فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء للشرط وجعل حيز الجزاء جزءه وحقها ان يدخل
على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث
وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس بمجرد الاشتغال لمتعلق الضمير مانعا من
العمل فيه بل فساد المعنى مانعا ايضا اذ الضرب لم يقع على ضمير زيد لا يقال في المعنى غير مانع

على العمل صورة لانا نقول به فلا فيه مثل كل شئ فعلوه في الذبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى
في التسليط فح يكون فيه قيد التسليط ضروريا ولم يكن مال هذا القيد وسابقه واحد كما قال
الشيخ الرضي ح بالتراه فيه مسامحة لان التراه فاغا يكون ح في المفردات ح او بالزوم
ولو بالواسطة كما اذا توالت اسماء منصوبات بمقتضى كقولنا زيدا اخاه غلامه ضربته اي
لابست زيدا ابنت اخاه ضربت غلامه ح ولا يتصور الا بتقدير تسليط الفعل المناسب
بالزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول في زيدا مررت
غلامه الا التقدير مررت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر المفسر للفعل المقدر
ومعمول المفسر المتعلق المقدر وكذا جوز تقديره مجاوزة مع متعلقه في زيدا مررت بغلامه
وجوز ايضا في مامر الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة ح ينصب بفعل يفسره ما بعده لا
بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما بعد الصورة الاولى يجوز ان تقدر بما بعد الاسم المحذوف
ناصبا بتكلف بان يقال انها بمساوية مدخول افعال صالحة لان تنصبها وفي قولنا الخ جاوزت
وابنت ولابست اما الصورة الاولى فغيرها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد
بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فان
كان الثاني بدل من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما
بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة
ح في مكان الاضمار قال قدس سره في الكشية اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير والا لم يكن منه في الواقع ح ويختار الرفع ابتداء به مسلامة من تكلف
تقدير عامل ح بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليس له وجه
اختيار الرفع ح اي قرينة ترجح خلاف الرفع اراد بترجحه تقويته جانب النصب سواء كانت
مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان المصحة للنصب
موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستلزم عدم وجوب الرفع او اختياره

نعم لو جعلت

بعد نحو ضرب زيد امرأته كان حكمه سهل كما مر به الشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام
لكان اشمل ثم لو قال او مع الاستفهام لم يضر كما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدير
الفعل يعني ان اللفظ به والشرط ذلك على ما ذكره ان اهل طالبة الفعل فان لم يجد فعلا
تسلته عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت للصحة القديمة فلا يرجع الى
بان تطابقه والمذهب ان يضمر هل زيد خرج قوله واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش
خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذا في وقوع الجملتين بعدها وخلافا
للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله لدلالة
على الجملة لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس من دخولها على خلاف الوجوه بل قطع الحصول
قوله وحيث دخولها حينما فانا حكمها حكم متى قوله اذ هي لمواقع الفعل فيه انه لا يثبت حكم
لجواز تقدير قول رافع فيقال في اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى
مطابقة تفسيره لتفسير المفسر وفيه فوات ذلك قوله وعند فوق ليس مطلقا على قوله في الامر لخلو اللفظ
عن قرينة للفرق بينها لتحقق اللبس بتوهمه فان الاولى انها لا يكونا عند تساوي الاحتمالات ورفعه
واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما تقدم فيه وذلك لان اللفظ اذا يدل
كونه خبرا او صفة كان الاول ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة والتتمة قوله وهو خلاف
المقصد قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بينا كونه خبرا وكونه صفة لان المراد
بالشيء المخلوق لاطلاق الشيء لانه مشاه للممكنات الحدوثة فاذا اريد بالشيء
المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق بالقدرة وفيه نظر لانا لا نسلم تناول
الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة وبينا سلم تناوله للمعدوم
جاز ان يخص بالموجود لانا بالمخلوق وعلى التقدير يرتفع لا بد من تخصيص الموصوف بما سوى
الواجب وصفاته وليته سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدرة
بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدرة ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بل يجوز ان

او يجب

او يجب الواقع عند القرينة فلو جعل خلقناه صفة لم يخص بمقصود قوله ويستوي الامران
في الاختيار قلنا هي معارضة بقرب بمعطوف عليه اذ السلامة من معارضة ان العامل معارضة
بالقرب لا بقال عدم حذف العامل مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال مما يجب حذف العامل
بل مما يجب الاقتصار على بعض التركيب اعتماد على علمك بان الخبر لا بد له من عامل اذا
كان جملة فعرضه مما هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس الا بتبيين جملة اسمية الصدر
فعلية الخبر معطوفا عليها او على خبرها قلنا هذا باعتبار المنتهى اذ اجعل الجملة خبرا اما
اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل
في زيد عرف كانت الجملة بمفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير قوله بعد حرف الشرط
وما هو في حكمه من الاسماء الآتي ذكرها في الشرطية قوله والا بالتشديد يجوز التخفيف فيها
قوله لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التخصيص والعرض
والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص هذه
بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التخضيض وبعضها اختصت
بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولوية تركها بالافعال كحرف
الاستفهام وما والنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كان للعرض وكذا ان الشرطية
فان المرفوع في ان امرء هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ قوله فانه وان قصد
عليه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى
الاشتغال عنه بالضمير اشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع المحل وتجويز
نصبه باعتبار اسناده وذهب الى المصدر المدلول عليه بحيث يكون المعنى وذهب
الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعني يجب ان يكون
المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا قوله فيكون تقديره زيد يلابس الذهاب
الاظهر ان يقال يلابس زيد الذهاب به وفي هذا المثال ملابس الصفة للموصوف وفي الثاني

في ملابسته مبدأ الصفة لموصوفها ق مع اتحادهما مسندا اليه قال الشيخ الرفيع الاسم الذي قدر
عامله بشرط التفسير يقع مما عامله موقع الاسم المشتغل به عن المفسر الا يرى ان احد واقع من
استجارك احد فاستجارك المفسر وزيد انى ان زيدا ضربته واقع مما ضربته المقدر
موقع الضمير مما ضربته المفسر وان التقدير فى ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو
ان قام زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفي بالاوكذا فى ان زيدا لم يضرب الا اباه ان يضرب زيدا
لم تضرب الا اباه ولا يخفى ان نسبة زيدا الى يلابس واذهب ليست كنسبته به الى اذهب به
لانه مسند اليه وزيدا منصوبا واجب بالابتداء وكذا اذا كرره المصنف فيه انه يجوز ان يكون مرفوعا
بالمذهب المقدر على رعاية الاشتهار وتوافق ضابطة ذكريا فى شرح المنهج ق وكذا اخبرا
وابتداء وفيه ق لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر بالرفع ق بحيث لا يغادر
اى لا يترك صغيرة ولا كبيرة ق وانظاهره انه لا يمنع الفاء بحسب لفظه دخوله فى هذا الباب
لما بعدها فاقة يعمل فى ما قبلها كما فى قوله تعالى وربك فكبر ق عن بعضهم هو على بن عمر و
ق وهو الزانية والزاني الواو اما للعطف على كل شئ مفعوله فيكون التقدير وكذا الزانية
والزاني وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجلدوا بتقدير المبتدأ اى يرشد
الآية جملتا تعليل اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شئ مفعوله وجملة
قوله الفاء بمعنى الشرط المشبهة الى التعليل خبر لمقدر كما فى الزانية اه بتقدير العايد وقوله
جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب ق مرتبط بمعنى الشرط
فيكون الباء صلة ويجوز ان تكون سببية ق عند المبرد وقيل هو ظرف بعامل الظرف المقدر
والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر بوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام
ق ومثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها
لغرض كما فى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ق
اذ الزانية توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولهذا قدره المصنف

لكن

لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا ق مبتدأ المضاف او خبر كذا والتقدير بهذا
حكم الزانية والزاني كما يقال فى المفصل الباب والباب ق ان ثبت زنا بهما شرعا
وهو اما باربعة شهداء او بالاقرار ق وقيل زانية وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول
بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد ق او التقدير اما الجلد واما ايجاب
متضمن للوجوب الذي هو الحكم ق وجملة الخ يجوز ان يقال ان ما بعد فاء التقرير
او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها الا يعمل فيما قبلها ق واختيار النصب يعني
ان الشرطية اشارة الى قياس الاستثناء المستثنى فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم
وهو ما ذهب اليه المبرد او سيبويه والمناسب على ذلك ان لم يجعل لكان معناه ان اختيار
النصب واقع على بعض التقادير ضعيف وقت وهو امتناع فى القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر
الا محذور منه ق وفى اصطلاح النحاة مجهول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذورا
او محذورا منه اذ حكم عمل فيه النصب بالمفعولية ق اى حكم عمل فيه النصب بالمفعولية اشار
به الى ان اطلاق المعمول على اللفظية باعتبار انه محل لاثر العامل ق تنبيه به انما الاذنب
بالضاعة الا يقال باتى به بدون التقدير تعليل تقرير لما بعده هذا القسم الذي هو محذور اما
ظاهر او مضمر والظاهر لا يجئ فى الاغلب الا مخاطب وقد يجئ متكلما نحو اياى والشر
وسيبويه يقدر بنحو لا احذر ويزيد تقدر بنحو احذر حظا بالاول اولى كذا ذكره الشيخ
الرضي ق او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر مضافا او لا
والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا ق على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي فى قوله او ذكر
المحذر منه نظرا فانه ذكر مصدر ففيه عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر
فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس
منها وفى بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او هنا انفصالية اى ليست
افرادية فيفيد الاولى ما مثل بحذف المذكور قبل ومعه وما بعدها جملة وانما جازت

ممن فلقه اذا كانت اعرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور للمناسبة
للافهام ولم يجعله معطوفا على قوله محمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا
على فعل مقدر يناسبه اللبيه افهم احذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل
معطوفا على قوله محذرا بتقدير الجنس او يجعل مفعولا له للتقدير والعنى على ان التقدير القاه
دون غيره من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الغرضية
والاولى للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله محمول
ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف بالواو في كلامه انما يصح اذا كان صور
كلها متناولا للمعطوف فيها ليكون اشارة الى تقسيم كلامه وليس الصدر هنا متناولا لها
لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه
في الحقيقة فيتبع قوله محمول متناول لها للتعميم قلنا نعم او قلنا بتقدير العايد
والتقدير او ذكر المحذر منه ما لو فيه او باستتار ضمير فذكر وجعل المحذر منه بدلا منه
مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال للخليل انك ثم لما لم يجعلوا اين ضميرا للخاطب
والمفعول لواحد جاؤا بالنفس معنا قالوا انفسك فلما حذفوا الفعل
حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله محذوف
فصار منفصلا ثم قال واري ان هذا الذي ركبه طويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو
تقدير اياك بعد تاخير العامل وجاز اجتماع ضميري الخاطب والمفعول لواحد اذا كان
احدهما منفصلا قوله ولا يخفى الخ قوله غير صحيح ويمكن ان يقال في دفعه ان التبعيد يلزم
التقدير انقاه بعد انفسك ولا يخفى ان في تقدير انقاه مع تضمنه معنى التبعيد تاكيدا ليس
في تقدير بعد قوله لانه لا يقال انقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء يدل على البعد
قوله والصواب ان يقال يمكن ان اراد تقدير انقاه ونحوه قوله فان المعنى عليه بعد نفسك عما
يوذيك فيه تامل لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك عما

يوذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص ما تخافه في التحذير منها ليس الا ابعادها الشخص
في الحقيقة فالمحذور منه في الحقيقة هو الفرد المحذور بالمال فافهم قوله الظاهر ان الكاف صح بهذا المعنى
لان حذف حرف اه لان الحرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل
اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجاز واحبه التخفيف قياسا لحذف الحرف
الجر قوله ولا تقول اياك اكلا اما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه لغرابة الشعر والاضافة
اياك اياك مما يباعد اكلا والمراد منصوب بمثل اترك او حذرا والاضافة للتعميم
تمار قوله فلم يثبت الا ناصرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم
قلت اي وقلت قوله المفعول فيه اي من المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او الضمير في
هو كذا هو فصل على الاخير وصدر استثنافية على الاولين قوله ما فعل فيه اي في مسماه الى نفسه
مسماه او اسم ما فعل فيه قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي قوله مذكورا او مقدرا
تضمنا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن
ما يعم ما بدلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي ومما لم يمح الى معنى قوله اذا كان
العامل مصدرا او ما بمعناه قوله خلوا عتبر في التعريف قيد الحيثية اه فيه تامل اذ لو اريد بما
هو ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه
الحقيقي لا يجدي الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا او هو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل
اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبارها قوله ولا يخفى الخ قد يقصد بالقيد ضمنا الاحتراز
عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح قوله مساو زمان او مكان قد يجعل
المصدر ضمنا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لكثرة اكرهاني مدة ولية
الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل الحين مكانا نحو جلست في الشمس اي في مكانها
او اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها جرم قوله اشار الى قسمي المفعول
فيه اشار الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بناء على ان في محمولة على الظرفية

الحقيقة فليس كلها مجرورا بغير مفعولا فيه ف مبهما كان او محدودا النفاء القوم على ان
مبهم من الزمان عالم يقيد له حد ونهاية كالحين والمحدود وما اعتبر فيه ذكر كاليوم
والليلة والشهر والسنة ف وفرق ابن الملكان ان كان امكان جعل المضيف اجعالي
المكان والا فالواجب ان يقول ان كانت وما كانت اضافة الظرف الى المكان بيانية
لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عايد لان عايد المبين ف وفسر المبهم بما جهلت هذا تفسير
المقيد بين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه
هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة
لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الرضي من ان الجهات الست لا تتعرف
بالاضافة كما لا تتعرف قبل بها ومنهم من فسرهما بمثل فسر المبهم والمعين من الزمان وبه
في المبهم الجهات الست وعند والدي وسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جايز
النصب لان جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكتف ويسار يقال فيها مثلا زيد
جانبي وبل يقال في جانبه او الى جانبه كزيد اقيام وواضل وليسا ايضا كل معين مجرور عندهم
فان المقادير المسموعة كالفرسخ والميل منصوبة ف وحمل عليه ينبغي ان يكون كرام المقادير
المسموعة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل المقادير المسموعة
ايضا على الجهات الست بمشابهتها في الانتقال فان تعيين ابتداء السير مثلا لا يختص
موضعا دون موضع بل يحتمل ابتداءه وانتهاءه كتحول الخلفا قدما واليمين شمال
ف ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت صحيفة في مكان
كذا قال الشيخ الرضي ثم المكان الذي في اوله ميم زايدة وان كان مشتقا من حد بمعنى
الاستقرار والكون ينتصب بالدال على فلك الدار وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت
وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص ف
ما بعده خلت وكذا سكنت ونزلت ف ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في صلة كما

ان من

عايد المبين

ان عن صلة لفضل الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة
في غير مكان وهو دخولها في مكان ويكون الدخول مفعولا والمفعول من المصادر الملا
غالبا وبكونه عند خروج وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة
ف والتفصيل فيه الى ما يختار نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه
نحو اليوم الجمعة سرت فيه واذ ا يوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس بمعرف بالصفة
كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت
فيه اي مرة وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قال ما فعل لاجله امر هو حاصل
على الفعل وهو مقدم اما يجب التصدر او يجب التحقق ف الا ان يراد كره معه الخ لا
يقال يخرج المفعول له المجرور نحو جيئك السمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لان
التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل بواسطة المنصوب محلا والجار بمنزلة الرخصة والتضعيف
ف فان التاديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب ويترتب
عليه مع انه واجب الترك قلنا اراد بترتب ما ينفضه التاديب اعني التاديب قال
الشيخ الرضي العلة الحاملة التاديب واما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقة ومشاركته
الحدث في الفاعل والزمان ولو خرجت بالعلة الحقيقة لم ينتصب عند النحاة ف
وقعت عن الحرب جبنا قيل ولو قال وهاربته شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام
المنازعة للزجاج واظهار المجادلة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم
تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر ف والقائل الخ او القول يجوز ان يكون المفعول له منعولا
مستقلا كما هو المفهوم من الكلام بخلاف فعل الزجاج ف خلافا للزجاج
وخلافا للجرمي فانه عنده حال فيلزم التنكير ف فانه عنده مصدر بمعنى اسم المكون
مضمونا معينا المفعول له تفصيلا وبيانا لما في ضرب تاديبا فان معناه ادبته
بالضرب تاديبا ف وجنبت في المفعول عن الحرف جبنا فيه ان المفعول متغاير بالذات

للجبين فانه مقدم على المقصود بحسب التحقيق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظة فعل اللهم
الا ان يراد بالجبين الزاوية الكينية القائمة بالنفس وهو المقصود من الضرب كما قد يراد بالشجة
الالة المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه
اخر قوله او ضربته ضرب تاديب وقعت فقوله جيء الخ ان المصدر حقيقة هو المجرد عن
اللام المذكور واطلاق المصدر على النيابة عن المجرد عن اللام كما في ضربته سوطا او ضرب سوطا فالقول
بانه على هذا التقدير مصدر مغاير للفظ فعله لا يصح على شيء قوله ورده قول الزجاج ورده
المص في الايضاح ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقد لك للتاديب
ليس بمفعول مطلق فكذا تاديب الذي بمعناه ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل قبل انما
وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى ايضاح الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير
ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية قوله اي
الحق فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي
يعطر في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قوله اجره المؤمنين على رضه
الله عنه في نهج البلاغة فاعطاء الله النظرة استحقاقا للسخطة واستحقاما للبلية والمستحق
ابليس والمنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي استلزام
على حال المفعول وهي الاستحقاق قوله ومقارنا له اجاز ابو علي عدم المقارنة في
الزمان للعامل قوله فقاء في القراءة الشاذة بهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب
اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل على ان المضي والفاعل لا يشترط ولم
يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان
الغالب في المجرور التعريف او يكون زمانا وجوه احدها ما في يكون اخره اولا الحديث
او بالسك او غيره لك قوله لانه بهذه الشرائط قال المص انما اشترط ذلك لان علة
الاعمال كثيرة اما يجمعها جامعة للشرائط فحصولها دليل على اللام المعدية قوله وفي

بعض الحواشي ان هذا الرأي الشريف جدير بان يجعل ما هو محط الغاية فاياما مقام الفاعل وكفوه
عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى المصدر المفعول وعما جعل المصدر نائبا منابه الفاعل مما يغمض
قوله وقد جعل بيت العبير والنزوال قال قدس سره في الحاشية العبير الحمار الوحشي والاهل النزوال
الوثوب ومنه قدس سره في تفسير اليوثوب بر جنبيه قوله سواء كان ذلك المعمول فاعلا للشرط بعضهم
كهو المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا في قولك هو بنا زيد او عمرا معطوف على الفاعل لا مفعولا لاجله وينتقض
ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان كلا من الكاف في المعنى مفعول اي اكفيك قوله نحو استوى الماء
والخشبة اي تساوى الماء والخشبة في العلو وصل الماء الى خشبة فليت خشبة ارتفع
من الماء والخشبة بهما مقياسا يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته قوله واعراه بعاجة
لمعمول الفعل الخ فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما في الايضاح ويجوز عنده لا لان
بقولهم ما زالت السير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازي
شاملا للسير والجريان قوله او مكان واحد المشهور للاكتفاء بوحدة الزمان قوله كما تركت
الناقة وفصيلها رضعها قال قدس سره في الحاشية فصيلها يجيء بشتر از شير باز كرد ورضع الصبي
شير خورده خورد اي قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس
الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصب بمعنى مع مطلقا لنصب كل
رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب بنصب الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في
الاصل حرف اعطى النصب ما بعدها قوله واصلها واو العطف ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه
على ما عمل في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى مانعا
من تقديم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله
اذا تاخر عن المعطوف عليه قوله فناسب معنى المعية لان في المعية ازدواجا اجتماعا
اي وجد جعل كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاولى اولى
تامل تعرف قوله لوجوب العطف اخا وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف

واغنا يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذن يحمل في المثال المذكور
ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجز قلنا كان الكلام هنا لا يختص
به والام يقبل تقدير ذلك تقوي العطف قال العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف
في الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار حيث لا يحمل على عمل
العامل المنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا
جوز القوم النصب مع اختيار العطف قال وكان الاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة
وجب النصب والا فلا لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه
في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف
الجر مع انه لا يحل معقدا قال الانباري يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على
المصاحبة وهو اولى مما قاله المصنف ورود في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام
بالجر في قراءة حمزة وانما حكمنا بمنوية الشرط بالمعنى الفعلي في المثالين الاولين
كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخير ايضا شبان كلمة الاستفهام وان الذي
بمعنى المصدر يعني الفعل والصفة فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوله بخلاف
الامر يا بخلاف نحو هذا لك واياك وانحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات
معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاولى وفوات معاضدة الاستفهام بامر اخر في المثال
الثاني والمصنف لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخر
وبين الاخرين لان المعنى ما تصنع وبما ثلثه متعلق بمفهوم الكلام السابق كما اشار
اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل لزيد وعمرو وجر محذوف تقديره فذلك
مثل مالزيد وعمرو اي العامل المنوي مع جواز العطف مثل مالزيد وعمرو وقس عليه حال مثنا
الاخرين وكل قضية متضمنة بحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام محلها حكمنا بمنوية العامل

في تلك

في تلك الامثلة الحال من حال الشيخ يحول اي انقلب وانما سمى بهذا التقسيم لانه لا يخلو عن انقلاب
غالبا وما بيانيا هيئة الفاعل المبهمة في الاصل الحالة الظاهرة المنتهى الشيخ كذا في المغرب
والمراد هنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب تحققها وهي الحالة المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال
المقدرة كقوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وكقوله تعالى هذا الشوب قميصا
وكقوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرين بنوته وايضا هي اعم من ان يكون باعتبار
حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بيا زيد وابوه قايم
لكونه يرد النقض بقولك اتيك وزيد قايم ونسب الى صاحب المفصل في وصفه انه قال في بعض
حواشي ان زيد قايم بيانية لازم الفاعل او المفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم هو
التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس
هيئة لزمان زيد ولا بناء ويل وان زمان الاتيان اذا كان مباينا مغايرا عن فاعل الاتيان وعن
مفعوله لم يلايم مدعى الاخوين بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه لانه ظاهرة قال
الشيخ الرضي الحق ان الحال على قسمين متقابلة ومتداخلة وكل منهما احد لاقتضاء ماهيتها
فالمتقابلة جزء كلام ليفيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام
بالفاعل او المفعول او بما يجري مجريهما وبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في تركيب زيد
وركب مع ركوبه غلامه اذا لم تجعلها حالا عن المذكور اذ هي غير حدث يجيء لتقرير المضمون
جملة وقولنا غير حدث احترازا عن نحو رجع راجعا اي من حيث هو فاعل او مفعول
في دلالته الى ان على ان مدلولها يدل على هيئة الفاعل او المفعول به من حيث انه فاعل او مفعول
نحو تامل بنعم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما والجمع اذا
توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التفريق كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك
راكبين واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل منهما جاز وقو
كيف ما كانا كقولك ضربت هذا مصدرا متحدة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد منهما يجب

صاحبه نحو ليقيم مسخرا زيدا المصدر او يجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه تأخير حال
الفاعل يقع احدا لهما بين صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق
الحال المغرقة ان تترتب على حد ترتب صاحبها لفظا او معنى تمييزا عن الفاعل والمفعول
او حالا عنهما او خبرا لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح اي تنقطبا بانا يكون بيانا كما
الى هذا تفصيل العامل فكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخص بشخص يسمى علاقة
اي واحدا واثنا فكان الحال عن المضاف اليه لان المضاف في الحقيقة هو المضاف اليه
ولو قرأ هذا الموافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المضاف بيانا وليل يجهد
جوز والحال عنهما لشاويلها بالفاعل والمفعول ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز
الحال عن المفعول فيه وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكى هذا توجيه
جيد لكن المص جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان
عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لعروضة المعنى كان
في حكم الملفوظ من التقدير ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ اذ لا يكون فاعل
معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وقد الا
يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التقدير لكونه باعتبار معنى الاضافة
او التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لا مبتدأ عليه فان المبتدأ عليه حقيقة هو ذا زيدا مع
تقارب الاسم والفعل قوله وعاملها اه فصيل العامل هنا للتحقيق لفظيا كان العامل
والمفعول وفعليا ويعني توطئة لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوي وجواز التقدم
على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكان ارادوان لا يفصل بين مباحث التقدم
والاكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك التفصيل وهو من انه كيف اي من
صفة كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان من الحروف المشبهة بالفعل وروده للحال
على عملها والنفي والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر ان ما يصح ان يعمل فيها
بل المقيد

بل المقيد هو الخبر فهذا العامل فيه بمعنى لانك لو قلت ليت ابني فقير راجع وجعلت فقيرا قيدا للخبر
لكان المعنى ليت ابني راجع وهو خبر وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابني وان كان فقيرا راجعا
وكانه اسد حائلا وزيد كمر وكانا وزيد اسد حائلا بحذف اداة التشبيه لان النكرة
قبل والحال الحال جوابه كيف والسؤال بما في المعلومية وفيه ان المفعول له جوابه لم مع انه يصح ان يكون
معلوما والحال ان المعلوم باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار اخر نكرة موصوفة لو قيل
مخصوصة بدل موصوفة يشمل المخصوص بالاضافة لكان احسن لاستقرارها وعدمها هو
بنفسها او لوقوعها في خبر نهى او نفي او بمعناه ان جعلت ام حال اشار به الى انه ليس نصا
في الاستغراق والجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او الحال عن ضمير الفاعل في اتركناه اي امرين
امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في التعميم لجواز ان
يكون نكرة حالا مخصوصا بالاضافة او بالوصف او واقعة في خبر الاستفهام لانها شبه
النكرة الواقعة في خبر النفي في كونها غير موجب او بعد الانتفاء النفي لم يعبر قدس سره في
صورة تبيين النكر عبارة الكتاب حيث قال لا يكون الا صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مبنية
بناء المعرفة لاستغراقها في خبر الاستفهام او بعد الانتفاء المنع او مقدما عليه الحال انتهى قال شارحه
في قوله بعد الانتفاء لا يخلو الخاص عنه الا ان يقال الا بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما
عليه تنازع في قوله الحال يعني ان فاعل العرفج هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة
ولا يخفى انه لا بد من اعتبار ما به يصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الحال عنها
ثم قال لو قال او قبل الا كان سالما عن النفي لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل
الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال فذلك رد حالا فتفكر وانما قال نفيا لان الحال لا تقع
بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المص انما
حسن التنكير ههنا لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها
عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا او مقدما عليها الحال الخاص التنكير حينئذ لان التقدير

يؤمن الالتباس بالصفة ﴿ ويجعل قوله وصاحبها معرفة وح يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدا والخبر او لمعنى فعل مستفاد من قوله معرفة الا نادرا غالبا ﴿ ولم يرد بها قال قدس سره في الحاشية الزوال والمنع ﴿ ولم يشتق عما ينقص الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشتقاق للخلو والنقص بالصاد المهملة والقاف المعجمة المفتوحة من انقصار الرجل انقصارا اذا لم يتم عمره انتهى في العراق في نقص عمره تمام قال سيدنا وسيدي نا شدن ده وشتر ﴿ والاتن جمع اتان خلاف حماره ﴿ ثم يرد من العطف قال قدس سره في الحاشية العطن ماحول الحوض والبيدر مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي كشتر خوابيدن ﴿ ومررت به وحده قال قدس سره في الحاشية الواحد مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله الثاء ثم حذفت لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة ﴿ نحو مثل فعلة جهدا بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية الجهد بهذا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضم الطاقة ﴿ متناولا اي كل واحد منها او نوعها ﴿ وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال للمعرفة فلازمه ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتاويلها على الوجهين والا كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها النهاية في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثرة السائر بكثرتهم وجه الارض ونحو وفلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلثتهم وكذا ارباعهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في الجاري على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وتاكيد لما قبلها في تميم ﴿ احدهما انها اما ور

لا التقديم

﴿ ولم يكن الحال مشتركا نحو جاء رجل وزيد راكبا ﴿ يتخصص فيه ان الحال اما من الفاعل او من المفعول به وكل منهما يختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص اخر اللهم الا ان يقال حكم الحال حكم خبر خلا يجوز التخصيص الحاصل بالتباس الا حكم خبر ﴿ وانما لم يلتبس بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم والا كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس ﴿ ولا يتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا مانع كتعديه بها بالواو او لمعنى اصلي وهو العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تعديه بها مجرورة في المصدر او لام الصدر او في سائر الموصولات نحو الذي ركبا جاء ﴿ فيما مثل زيد قائما كهو وقاعدة العلم ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا وضارب زيد عمرا وزيدا اضرب منا ضربا وقد يدل على غير معينين نحو زيد عالم وفان شبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكنه لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجوه كالمكان او الزمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك اذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالبالة في على كلا منهما ما يتعلق به التمييز وان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المحكوم به وان لزم التقديم على العامل الضعيف وذلك لا يجوز مع الالتباس والحكم على البيان فتقول زيد قائما كهو وقاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا ابرا الطيب منه رطبا ﴿ فعلم هذا معنى الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي كما انه حال عن لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدا ﴿ واما اذا جعلت اذا الخ فذهب الصفي في شرحه كما مرت الاشارة اليه ﴿ فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة لا مطلقا تقييد اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد مر ان به يتبين لجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك العقيل اليسر الكثير سنبين اي الكثير منه سنبين فجئه حال والعامل سنبين ح

ح قوله وزيد قائما كهو في الدار قائما حيث قال الكل في الدار ح

ح قوله وزيد قائما كهو في الدار قائما حيث قال الكل في الدار ح

ح قوله وزيد قائما كهو في الدار قائما حيث قال الكل في الدار ح

ح قوله وزيد قائما كهو في الدار قائما حيث قال الكل في الدار ح

على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرتبطا فوعا او منصوبا كما ذهب اليه
البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها
مرفوعا والحال فوضا عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة كما مثل او بشبهها اذا كان المضاف
جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكنه على قلة نحو بتجرك ط
ما كنت بدا زيد واتبع حنيفا ملة ابراهيم قوله لان الحال تابع اذ قيل لا يرد عليه نحو راكبا
جاء زيد لان العامل منا قبت انه مسند اليه محله قبل الفعل واذ امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ
قيل وجه منع تقدمها على صاحبها المجرور انه كثر الحال عن المجرور ولم يسمع ما ظاهره تقدمها
فلو جاز لوقع قوله يجعل كافة حالا من الكاف والمعنى ما ارسلناك الا عامة للناس عما
يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل عامة لهما ارسل امة فكيف يصح الحصر
قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا من الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث الى الثقلين
الا قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لانه اخبر عنه
قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه قوله
والتاء للمبالغة كالكافة والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مختصة بفعال
وفعول ومفعال قوله او ارسالة كافية او عامة شاملة وبعضهم يجعلها مصدرا
اي تكف كفا او بمعنى حال مقدرة قوله والكل تكلف وتعسف لان كافية كفاطمة لازمة
الى الية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر من هذا اللفظ قوله سواء
كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياس الحال الموطئة
وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وصلة الطريق لها
هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا
ومنها ما يصدق به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل الاسد او شجاعا ومنها الحال
نحو بعت الشاة ذبحا ورطلا ضابطة ان يقصد التفصيل فتحمل لكل جزء من اجزاء

الجزء قطعا وتنصب ذلك القطع على الحال ويأتي بعده بجزء اما
مع واو العطف او بحرف يجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم قوله وهو ما
بقي فيه محوضة الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع غموضة قال في العراقي بمعجمة
فزاي اول ما بداء من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم
رطب ثم تمر وهو ما فيه حلاوة وليس قوله لا حاجة الى ادراج البسر بالمعنى
بعد اذ كان هذا اشارة الى ان النخل لا ان البسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاق
امار اذ كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتأويلها بالتفتح وغير النضج
او المدرك قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد قد مر تفصيل ذلك في فصل
الحديث فلا وجه لكون الجملة قال الشيخ الرضي قد يقع الجملة الحالية مقام مفرد
فيعرب الجزء الاول منها اعرابه الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال
وجاء لزيد ضاحكا نحو هذا بيد ضويد بدل اشتمال التقدير بالنقد ونحو بعت
الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء
شاة وصدرها والواو بمعنى مع كقولك كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم
مقدرا ان خصت بها الجزاءين ليعم بهما الاول يجوز ان الخليل يجوز ان
يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة درهم قوله
لان الحال بمنزلة الجزء ولان الحال يفيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول
بوقت وقوع مضمونه ولا يفيد من الابتداء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير
والواو اذا كانت الجملة الحالية فضلة صاحب لزيادة ربط ولهذا
لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة جزاء او صفة الا اذا اتصل بها
اي في الانفصال وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما جئتك بشيء وقد
يخلو الا انت تخيل وما جاءني رجل الا وهو فقيه قوله في الكلام في

الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف
نفي داخل على الاسمية وتخلو الاسمية عن الرابطية عند ظهور الملابسة كقولك
خرجت زيدا على الباب وهو قليل ف لانها تدل على الربط في اول الامر
ولانها في الاصل للجمع مع السابق فهي داعية الى النظر الى السابق ف
والمضارع المثبت بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانها جملة وارد
المغرب ادلالة خبر مبتدا محذوف وشرط في المضارع الواقع حالا خلوه
عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن وخصها ف المشتملة على المضارع واه
كان بلم خلاف للاندلسي فانه قال لابد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ ان
اذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخل الواو واذا انتفا المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب
تجرده عن الواو ليدل على هذا التحقيق ذكره السيد الشريف والمقصود هنا
كلام بعيد عن التحقيق فيحمل ما لا يذكره ف ويجوز حذف العامل وقد يجب
فيما سماع من العرب منها حالة ابيع الحال ارضا بها شاة او غيره مقرونة بالفاء
او ثم فيقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا فذهب الثمن صاعدا
او ثم ذهب الثمن زائد بدرهم اخذا في الارض يا ويقول في غير الثمن قرأت كل
يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زيدا الى ذهب الوجه كل يوم في الزيادة
والصعود ف وهي اي الحال المؤكدة اما لتقرير مضمون الجزء تاكيده
واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو ف والمنتقلة قيد للعامل
بخلاف المؤكدة في منها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال
مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة
والتصور ف اي حقه ذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي
فيه نظر اذ لا معنى لقولك تعلمت الامر وعرضت حال كونه مطوقا وان
اراد ان

اراد ان المعنى اعلم مطوقا فهو مفعول ثان للحال ثم قال والاولى
عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال
يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى
المبتدا فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة
على جزئي الجملة ولا على احدهما ف او بمعنى الشبه معطوف على قوله
بهذا المعنى فيكون لاحق منشا معنيا التحقيق والاثبات ولاحق
بمعنى معنى ف وهو التحقيق وما بمعنى اللغو بهما اراد ان
يقول ان متعلق التحقيق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة
الاخيرة هو ما من حيث انه اب للاضافة اذ لا معنى ليتقنه وابنه فقال
اي تحققت ابوته لك الخ ف اي شرط وجوب حذف عاملها او شرطها
في وجوب حذف عاملها اما قدرت بهذه الامور الثلثة لان الحال
المؤكدة قد يكون موكدة لجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض
مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يأول امثاله
بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثير ما يجيء صيغة الصفة
مقام المصدر ف التمييز ويقال له التبيين والتفسير والتمييز بكسر الياء وقيل وقد
يقال بفتحها لان المتكلم يميز من بين الاجناس برفع الابهام ف ما يرفع
الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس فكر ليتميز مبهم صالح لاجناس
مختلفة فتعارض تمييز واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف
على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن زيد
الم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن زيد بمعنى غبن في رايه
وان للم بطنه متضمن فيه شيئا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفه

نعم وجل ع

الافساد ع

بالشديد للزوم الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع
الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد قف في المعنى الموضوع له من حيث انه
موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسمي العدد والكيل
والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا
يستدعي تمييزا واما يستدعيه اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون
كما سيجيء وهي فيها مجاز قف لكن المطلق منصرف الى الكامل فرفع ما ذكره
الشيخ الرضي من ان لفظ المتر لا يدل الا على الثابت المطلق ويجوز ان يدفع ايضا
بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري
والمراد ههنا هو الثاني قف لكنه غير مستقيم بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة
في كل واحد من معانيها بخلاف الغيرين فان اطلاقه على خصوصية منه مجاز قف
وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات فيجوز ان يقال ان التوابع كلها
محذوفة لذكر ما فيما بعد لا يقال فحينئذ لا حاجة الى ذكر المستقر لانا نقول لان
صفة المشترك قد فرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر
لاخراج القرائن الآذنة المعينة لما يراد من المشترك قف ولا ابهام في بعد
المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يحتاج التمييز عن اسم الاشارة مع انه كثيرا
منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى وجل ما ذا رأى العبد بهذا مثلا تمييز
عن ذا الحال عنه وكذا الحال في رجلا في جئني رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على
ان اسم الاشارة كما ذكر به رجلا ونعم رجلا قف ولا ابهام فيه الا
من حيث دلالته فيه ما يحتاج الى ذكر المتعلق بالمعنى المذكور وهو النصبة ولا
ابهام فيها الا ابهام فيما يوصف بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره
قف والامر حيث وصفه بهذا ما لم الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع
الى الحقيقة

بالحقيقة الى المعدود قف فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد حال
الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذ لو صح اضافة
التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا او علما واما غير مضاف اليه اذ لم يصح اضافة
التمييز اليه فتقول في كفى بزيد رجلا او شهيدا كفى شيء زيد على ان يكون
زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره
الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى بزيد كان
بهما كل ابهام في ان الكافي من زيد ما ذا اهو رجوليته او شهامته واذا قلت
رجلا او شهيدا كان المعنى كفى برجوليته او شهامته قف ثم فرع عز موزون وصل
عز صلة للرفع كما يناسق قال الفهم وقال الشيخ الرضي ان عز في مثله يفيد
ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما قال فعلت عز امرك اي بسبب
امرك فالتمييز صادر عز الموزون لانها سبب لان عز نسبة
في الجملة اي النسبة سبب له لانك نسبت شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب
اليه في الحقيقة بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه
سبب لاعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح
جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في كفى بزيد
زيد نفسا لانك لو لا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا فكان
يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي كما نفس زيد فزيد هو سبب الانتصاب
نفس وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان
انما مهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد
تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عز في هذه الموضع بمعنى بعد بما
في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قف فهو ما يقدر به الشيء وذلك

اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور
ولا موضوع كذلك كقوله ملاء الارض ذهبا والملاء قدر ما يملاء به الشيء
وكقولك عندي مثل زيد رجلا وما غيرك انسانا وسواك رجلا محمول
على مثلك بالتبعية ونحو بطولك رجلا وما غيرك انسانا وسواك رجلا
او لوضعه ارضا ف ومثنى الشيئين مثنيا بالتقدير وهو اصح من
بالتثنية ف وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر رجلا ف
او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لانون الجمع نحو
وجهها لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة ف لان المضاف لا يضاف
ثانيا لان الكلام لا يضاف الا الاسمين بدون عاطف وان اضيفت مع حذف
المضاف اليه لزم خلاف المعروف ف فان الاسماء بهذه الاشياء
قال الشيخ الرضي قد يتم الاسماء بنفسه فينصب عنه التمييز وذلك في
شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة او
التفخيم نحو نعم رجلا بابها فقوله وللّٰه صره رجلا ان اريد الضمير مبهما
وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ما اراد الله بهذا مثلا والناصب
للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة ف عندي الرخو
ضلا راضوة ونعي ازيمانه زوضم قاراهط نذوه كرصه قال في الصحاح
الراقوة مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين ف فيضرب الى
قوله ويجيء ضمير الفعل يرجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان
هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين معروف سواء كان جنسا او لا
سواء قصد به الانواع قال الشيخ الرضي ان قصد به الانواع وجب جر التمييز
عن التاء نحو عشرين تمرا وان لم يقصد به الانواع وجب ما تنا به اجزاء وه

قوله اي تشارك

اي يشارك اجزاءه في اسم الكل اي اضافة كان نحو اجزاء واقتضاء ذلك لازم الاجوبة
جنس مع انه ليس لها اجزاء ف ويكون ازيجاب عنه كان جوابه قدس سره
مبنيا على التنزيل او الاكتفاء لفظا ازالجملة بفتح الهاء او كسرها ليس من باب الجنس الذي
يخص فيه جاز الجمع بها ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد
افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع ف نحو عندي عدل ثوبين لا
عدلا بكسر الباء ثوبين ف لانه لا علم مثلا عند اضافة عشرين
لا يخفى ازرضان لو كان تمييز الكان نكرة ولو لم يكن تمييز الاحتمل ان يكون
علما بل الظاهر انه علم لانه اعلى تقديرا لا يكون علما ف ومن
غير مقصد حال من الشيخ الرضي وهو كل فعل حصل له بالتفويض اسم خاص
يليه اصلة ولكون بحيث يصح اسم اطلاق ذلك الاصل عليه نحو خاط
صيدا وهو يتعب عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز
التمييز ما يليه على التمييز نحو قطعة ثوب ف وبقصور غير المقدار من
طلب التمييز وان اخر عن طلبه لم يجز ان نصب التمييز الذي يكون للتنصيص
على ان التنصيص عليه اثبات نسبة ما هو طالب التمييز ف كان الظاهر
ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي
طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام في النسبة
بحيث احتملت الطرف ورفع ابهامها التبع مستلزما لرفع ابهام
الطرف صح قوله من نسبة والكلمة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان هناك
كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات ف وكتب ها في ان بقاء الابهام ليس بسبب ذلك
ان نعم رجلا منشد في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هناك فتامل
حاصل كلامه قدس سره ف والمصدر جعله الشيخ الرضي خلافا لسيبويه

الجملة ولهذا قال لاحاجة الى قوله ادخل اضافة الكل الخ لم يجعله من هذا القبيل
ولهذا ادخل اضافة ولعل ارادته بشبه الجملة ما يشمل على نسبة قريبة من نسبة
التام وليست الاضافة كذلك قوله نحو حسبك زيد يكفيك زيد قوله
فكانه قال طاب زيد اى كانه مثل بفعل وبئس فعل ثناء وذما قوله
واما وكذا في ما عطف اعني وابوة الخ قوله والدين في الاصل اليه قال
الشيخ الرضي الدين في الاصل ما يدل على ما ينزل من الرفيع من التبيين
ومن القبيح من المطر وهو ههنا كناية عن فعل المدح والذم عنه
واما نسب فعله الى الله تعالى فقصد التعجب منه لان الله تعالى منزه عن
شيء عظيم يريد ونحو التعجب منه ينبغي ان الله تعالى ونضيعوه الله فحقه لله
صره ما اعجب فعله قوله ثم ان هذا انما يصح الى قوله والا فهو ما المتعلقة
في هذه العبارة شبه مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد
نفسا فان نفسا اسم يصح جعله الذي انتصب عنه ولا يصح ان يكون متعلقة
طاب قدس سره بتقييد معدمها يكون التمييز لم يكن نفسا في ما انتصب
عنه وكذا قيد معدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد
نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما يصح ان يكون بمعنى ما انتصب عنه
بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون
التمييز لم يكن نفسا في المتعلقة بان يكون طاب زيد من حيث ان له نفسا تتعلق
به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس
مثلا معان احدها الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنفوس ليس الا
بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يجري
ما ذكرت الشبهة اذ لو تقدمت الشرطية يكفي زيد رجلا لم يجز هذا الجواب

فيه بحث

فيه ان هذا الجواب انما يجري لو تقدمت الشرطية يكفي الا ان يقال انه خارج عن هذا الكلام لانه في حكم الصفة
ان يقع به بهذا الكلام في الرجولية ويمكن ان يجاب عن هذه الشبهة بان اضافة النفس لفظا قوله هذا المثال
لما الحيوان الجواب اذ لا يراد ولو كان كالمثال الاول فسما لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان المتعلق
قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح الا بتقدير تمييز الا والذات من حيث هي ليس بها طيب الا قلت المراد جملة
شخص مع جميع صفاتها قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان المتعلق قطعا ولو
اريد بها الذات لم يصح الا تمييز الا فالذات من حيث هي ليس بها طيب الا قلت المراد جملة شخص مع جميع صفاتها
قلنا نعم كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه
والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحة ههنا كما اشار اليه الفاضل السهسرامي والمراد بكونه لمتعلقة صحة الاضافة
اليه ولا يخفى اضافة النفس الى زيد وبعض الشارحين جوابا آخر وهو تقدير معطوف في تالي الشرطية
الاولى والتقدير ثم ان كان الخ يصح جعله لما انتصب عنه والمتعلقة جاز ان يكون والمتعلقة واعترض عليه
بوجهين احدهما لزوم اجتماع المقدم والتالي وقد يدفع بتعدد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتعدد
التالي بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم مقدم الثانية الشرطية
الثانية نفي المقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين انتفاء الاخيرين المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفاء
كليهما فليس صرف ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه لفظ المتعلقة او لم يكن شيء من معانيها المتعلق ويدفع
الاخير بان هذا الشق خارج والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير وان لا فهو لمتعلقة او
لا ولا يخفى سماجة هذا الجواب قوله والمراد محل يحمل عليه طلاقة عليه جعل الشيخ الرضي صفاة الشيء
كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن فيه مسامحة قوله وهو
الذات المقدرة عن الشيء المنسوب الى زيد المعبر عنه بالنفس واما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلق
هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه قوله الواو بمعنى مع وهو تقييد مشاركة ما بعدها لما قبلها
معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شرابهم رطلا منا به ان ابتداء
لفظا على معنى تمييزهم النسبة تقديرا اي طابين قوله مبتداء لفظا بمعنى طابين لفظة مبتداء وطابين معناه

فاعلا وهو قليل كثير في كلامهم ﴿ لان من تامة في التمييز في القسم الاول مطلق وفي القسم الثاني اذا كان مما انتصب عنه
وقيل مطلق هكذا قال الشيخ الرضي وقال في المغني يعني قال الله وره من قال رسا ولا يقال عندي عشرون نفسا ٣٣
والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل حالا فمتى يخلص للتمييز ﴿ لكونه من حيث المعنى فاعلا ونحوه
الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليتمكن اوقع في النفس لكون البيان بعد البيانية لا يمنع من التقديم
كقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم ﴿ اذ اجعلته لازما بتضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز حالا
باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لان المطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل ﴿ نحو فجرنا
الارض عيونا اخالك بالجمع لان التفجر يتنوع الى ماء عذب ومالح وغير ذلك او الى ماء وقار وغير ذلك
﴿ وذلك عينه مثل قولك ربح زيد تجارة ربحت تجارة زيد كقوله تعالى وخسرت تجارتهم
﴿ خلافا للمازني بمستاء ومسرة وتلميذ الاخفش ﴿ نظرا لقوة العامل قال سيبويه بكلام العرب تعتاد
ما فيه ﴿ قول الشاعر وهو يحيد الشراء ﴿ المجهز الى آخره قيل الرواية الصحيحة وما قاله بعض
فخلا بسكر حوله بالعراق في بعض الروايات بالعراق ﴿ وما قيل قيل يحتمل ايضا ان يقول تطيب بمذكور
مفسر التطيب بمقدر قبل نفي ﴿ غير قاصر في التمثيل اذ بناء تمثيلهم على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم
﴿ استثناء الاستثناء في الشيء وهو العرف وانما سمي بهذا القسم المنصوب بذلك لان المتكلم يطلب نفسه
مرفوعه بحكم ان منصوبه غير الوضوح فيه لكنه عبر عنه بالعرف لتأييد معنى الكون وتظيره التعبير عن معنى وقوع المؤمنين في
الكون بالافراج في الآية الكريمة للذين امنوا آخرجهم في الظلمات الى النور ﴿ كما فيه في تقييده وفي الكلام عليه ايضا
ولو توقف على انها غير كافية في الكلام عليه اجيب بانا نقول فيه يلزم من نقيض قيده كما يشير اليه قوله سمة هنا هو الكف
لكن هم قال ان المستثنى مشترك لفظي بين متصل ومنفصل لان ما بينهما مختلفان فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج
ولا يكون جزئيان مختلفي الماهية تحت مفهوم واحد كلي وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين
قابل تعريف واحد كالحيوان وانما المشترك بين الاثنين والفرس ظل ذلك بانها تقول ان المستثنى هو الذي يعد
الاول ضمنا مخالف لما قبله نفيا واثباتا به يشكل عليه عد المطلق في المنصوبات وتغييره الى قسمين ورجع التمييز
في قوله الآتي هو منصوب اليه يحتاج في دفعه الى تكلف عموم مجازا واجراء حال المدلول على الدال او الاكتفاء بالجمل

الضمني في قوله الآتي الا لمعنى المجاز في المستثنى ومنهم قال المستثنى منقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء
فيه مجاز فيه لان لفظ مستثنى مجاز فيه ﴿ لا يمكن اجراء ما عليه بخصوصه لا بعد معرفة بخصوصه ﴿ فالمتصل ما
للنفي ﴿ هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او ما وياله هما اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاءني
القوم الا زيدا هما داخل في العموم واما خارجا عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج شيء فرع دخوله و
يلزم ايضا محالية الاجمال والفصل والصحيح قائلا لو قلت له علي دينار الا دانق كان له ذلك اخلاقا للدينار
وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره
الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة بمجيء على الاستثناء ولكنها
متأخرة عنه لان المنسوب اليه هو مجموع مركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة عن المنسوب اليه قطعا
كما انها متأخرة عن المنسوب والمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى
يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كما خلا وعدا فانهما ظرفان وقيد انا
للنسبة فيكون انا متأخرة عنها فانهم يجيزون ان يقال عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على حكم فلا يناقض و
بيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم ثبت او بمجيء الى القوم على احتمال ان يقول على طريقة الايجاب بالقياس
الى الكل والايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك لانه تقرر الايجاب بالسبب
بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس
الى ما بقي وليس بعض الاخراج الامعي الغة في الحكم بعد التغيير بذلك في النسبة والحاصل يكون في المنقطع تغيير ذلك الحكم
هناك اخراج ﴿ من مقدره اي وعده وكثرة ﴿ بالاغراض الصفة بيان للواقع قبلا بذيه بهل ﴿ واخوا
اراد بها الكلمات المحفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يقول جاء القوم المخرج منهم زيد و
مستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مناقشة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة
صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك والدفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة
الاستثناء ﴿ واحترز عما نحو جاءني القوم اه قيل لا ولكن لا يستند عيان اخراجا ولهذا يستعمل
في صورة لا يتصور فيها الاخراج فانه يقول جاءني زيد لا عمرو وما جاءني عمرو ولكن زيد ﴿ اي بعد الا

وصورتها لا تبيع المنقطع الا بعد الا وغير وبيت ع اى ليست بنفع ان الموجب والمثبت اصطلاحا ما فهم
موجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله ع وحترزنا بما اذا وقع في كلام غير موجب اما واجب نصب اضطرارا
بعد الآتي كلام موجب لانه لولم ينصب لكان بدلا والبدل التكرير العامل فيلزم ثبوت الاتي في المستثنى و
تمتنع منه واما غير موجب فلا يلزم ذلك فيجوز اعتبار تكرير اصل العامل ويترك النفي العارض ولان البدل
منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ وهو في الاتي بمنزلة نفي المعنى وفيه حافظ اما في الاول فلان تكرير
العامل ليس الا بمقتضى ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاءني زيد لا عمرو في
العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان البدل منه ليس مطرحا بالكلية حتى تفيد المعنى وفرق
بين نفي الشيء ونفي حكمه ع وهو ان يكون الكلام موجبا تاما الكلام التام اصطلاحا في هذا الباب
الكلام الذي حاصله يتم بالمستثنى آه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله ع منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لعدم المقتضي اراد به ذلك انه في قبيل النفي فينبغي ان يكون حرفا في الاتي اصلا ع
والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال الصحيح في شرح المفصل العامل في المستثنى منه بواسطة الا
قال ولا يجوز ان لا يكون هناك فعل ولا معناه كما في قولهم الا زيدا اخوانك والبصريون ان في الاخوة
معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل كان ان ينتصب المستثنى ع
او معه ما عطف على قوله بعد الا بهذا الهوا لط الناقص الى العدم لكن يجب ان ينتصب به مشروطا بكونه بعد
الا وضع لك غير مفهوم في العبارة وكذا الكلام الوافي وناقصا ومنقطعا ويمكن ان يجعل معطوفا من حيث ما قصد في كلام
موجب حتى لا يتجه ذلك وهو ضرب آخر لكان او حالا ع اى المستثنى منصوب ايضا ضربا من
الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا نظام كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مغاير لما قبلها سواء كان متصلا او منقطعا
والا ولو المنقطع وان لم يكن حرف العطف كالمكن العاطفة في وقوع المغاير بعدها او المتغاير في الحمار بمعنى لكن
قالوا انها اشبهت بس فنصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف وجوبا في الاغلب كما في جاء القوم الا حمارا اى لكن
الحمار لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قولهم ما اتوني الا ما اسوا الكشف قال الكوفيون ان الا
في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس كذلك بدليل الاستدراك والاجماع تفيد الاستدراك الى انه وقع توهم من خاطب فنزلا

تنبيه

ما بعدها في حكم ما قبلها ع في الاكثر متعلق بمنصوب المفهوم بطريق الانتساب او خبر محذوف
ع واما بنو تميم آه في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع عاريا عن المتصل بما
على صفة ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عاريا عن المتصل لانك اضفت ما فيها
هذا الاحجار فجعلته ما فيها احد ولا ما يتبعه الا اذا اردا العام يجوز فيه الا ينصب لانه ليس من جنس الباقي بخلاف
الط ع اسم يصح صرفه متعددا كان او غير متعدد مثل ما جاءني زيد الا عمرو ع لا عاصم اليوم ولا اسم له
الا في رصم ضبب كثير ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كما اتفق بمعنى مدفوق ومنهم
من قال ان عاصما بمعنى ضبة وعصمة ومنهم من قال ان رصما بمعنى الرصم وهو السبخ ومنهم من قال بتقدير مضاف
والتقدير امارصة من رصم او مكان من رصم والمعنى لا عاصم اليوم في الطوفان الآتي من رصم اسم فيها موضعان
وهو السفينة وذلك انه لما فصل الجبل عاصما من الماء قال لا يعتصم اليوم معتصم في الجبل وبنى على مقتضى واحد
وهو مكان من رصم الذي بنى بهم يعني السفينة ع التي بها ام الباب لانها موضوعة للاستواء وعامتها
ليست موضوعة له بل موضوعة لمطلق الظرفية والعابرة والظرفية والجاورة والحلول والنفع وغير ذلك استعملت في
الاستثناء بجامع ما بينها من المناسبة ع والى اسم الفاعل فيه لدلالة الفعل على صاحبه ع او الى بعض مطلق كما يقال
اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على البعض فلم تترك من حق الكل وانما يجعل الكل لان صيغة الفعل تعم
وانما قال مطلق محتملا للبعض لان ما فوق البعض كما يعين لم يزل يستلزم الط ولا يدل العبارة عليها فقد
يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه بهذا المعنى ع والتقدير جاءني القوم غير الخ اذا قيل غير اذ كان
معناه استثنى على كونه ناقصا فاذا قلت جاءني القوم غير الجهال زيدا كان معناه استثنى مجيء عنه واحدا فقط عن الجائين
زيدا او بعضهم زيدا كان معناه استثنى الجائين او البعض من زيد بمعنى ان ليس زيد جائيا ولا بعضهم منهم واذا قيل غلامه
كان استثنى منه ناقصا قيل جاء القوم غلام زيد كان معناه استثنى مجيء غلام زيد او استثنى الجائين او البعض من زيد الى سلب
عنه ع وقت خلوهم اى خلو الجائين منهم او بعضهم قوله او لا يلبث لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان
ولم يكن ع وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل في قوله آه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس
فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد ع فيما بعد الا ان الضمير المجرور قيل يعود اليه وتوضيح الشرح

او الاول المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل به الكلام بعد لم منه في حكم متنحية ثم قيل يرفع بعضهم نسخ لفظ فيه في يتوجه قوله فيما بعد الا متعلق به يجوز ويجتمع على سبيل التنازع لا يخفى انه على نسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب فلك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلق بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلق بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل واما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع فلا ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط انه لا يكون المستثنى مقدرا خبرا عن مستثنى منه افاد لو كان مقدرا خبرا عنه جاز احد حين كنت جاءني القوم الا زيدا لم يكن البدل مختارا وانه لا يتوجه حينئذ كلام نحو ما قام القوم الا زيد فيجوز من قال قام القوم الا زيدا في النصب بنا على اول البطلان يجوز الا على البدلية اذ ابدل البعض من الكل واما صحيح وكذا مع انتفاء ضمير البدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يفيد غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه فا بالاضافة بنوع تحمل وبعبر عنه بعض العلماء على اي على قدر اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى هو عامل المستثنى منه فان اريد الاول فليس نحو ما مررت الا بزيد بزيد فانه موجب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا موقع لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير كور او المستثنى موجب متعلق بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل واما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط انه لا يكون المستثنى مقدرا خبرا عن مستثنى منه افاد لو كان مقدرا خبرا عنه جاز احد حين كنت جاءني القوم الا زيدا لم يكن البدل مختارا وانه لا يتوجه حينئذ كلام نحو ما قام القوم الا زيد فيجوز من قال قام القوم الا زيدا في النصب بنا على اول البطلان يجوز الا على البدلية اذ ابدل البعض من الكل واما صحيح وكذا مع انتفاء ضمير البدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يفيد غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه فا بالاضافة بنوع تحمل وبعبر عنه بعض العلماء على اي على قدر اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى هو عامل المستثنى منه فان اريد الاول فليس نحو ما مررت الا بزيد بزيد فانه موجب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا موقع لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير كور او المستثنى موجب متعلق بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل واما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط انه لا يكون المستثنى مقدرا خبرا عن مستثنى منه افاد لو كان مقدرا خبرا عنه جاز احد حين كنت جاءني القوم الا زيدا لم يكن البدل مختارا وانه لا يتوجه حينئذ كلام نحو ما قام القوم الا زيد فيجوز من قال قام القوم الا زيدا في النصب بنا على اول البطلان يجوز الا على البدلية اذ ابدل البعض من الكل واما صحيح وكذا مع انتفاء ضمير البدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يفيد غناء الضمير

لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه فا بالاضافة بنوع تحمل ويعبر عنه بعض العلماء على اي على قدر اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى هو عامل المستثنى منه فان اريد الثاني فليس نحو ما مررت الا بزيد بزيد فانه موجب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا موقع لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير كور او المستثنى موجب متعلق بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل واما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط انه لا يكون المستثنى مقدرا خبرا عن مستثنى منه افاد لو كان مقدرا خبرا عنه جاز احد حين كنت جاءني القوم الا زيدا لم يكن البدل مختارا وانه لا يتوجه حينئذ كلام نحو ما قام القوم الا زيد فيجوز من قال قام القوم الا زيدا في النصب بنا على اول البطلان يجوز الا على البدلية اذ ابدل البعض من الكل واما صحيح وكذا مع انتفاء ضمير البدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يفيد غناء الضمير

لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه فا بالاضافة بنوع تحمل ويعبر عنه بعض العلماء على اي على قدر اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى هو عامل المستثنى منه فان اريد الاول

تنزيها لله فيجوز على هذا ايام تلك بوجهان في جميع الموضع مصدرا يعني تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك
لاشتكم ايام التنوين فيما غلب عليه تجريده فما اصل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان في خلقه ان ترك تنوينه لا
يدل على علميته لانه لا اصل ابقاء على صورة المضاف فيما غلب استعماله مضافا قوله ومعناه تنزيه المشبه اه استعمل
حاشا في الاستثناء وفي غيره معناه تنزيه الكلام الذي بعده في سواء ذكر بعد اداة التنزيه شيء في نحو جاءني
بنزيه السباع في السوء ام يذكر نحو جاءني زيد حاشا عمرو اي انزهه عما عنى انه منزه عن ان لا يظهر ذلك الشيء منه كما شيء
فيجوز الكوفيون البلغ قوله استعمل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة فاضيفت اليه وبهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني
غير زيد وعمرو بالرفع لان معنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعرابه المستثنى بالا كان احد ان يقول واعرابه
غير اعراب المستثنى بالا بروجه الخلاف واعلم ان غير هذه بمعنى حرف لا خلاف فيه عارضه قوله وغير صفة
غير مبتدأ او ما بعدها خبر له قوله باعتبار فيه معنى المغايرة بكواو كان في الذات او في الوصف لكن
قال الشيخ الرضي في استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز قوله وذلك لاشتراك كل منهما اي معنى ان استعمال غير
بمعنى الاشتراك كل منهما اي المغايرة قال غير زيد على مغايرة مجرورها لموصوفها فانا واو وصفنا الا زيد قلنا غايرة
ما بعدها لما قبلها في الحكم فيجاز استعماله كل منهما في معنى الاخر بعلاقة المشابهة قوله مذكور اي اشتهر ظرفا ليلزم ظهر
في كونها صفة قوله نحو جاءني رجل الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اشتمل عليه
الجنس وليس زيد القائم منه قوله واعلم ان هذا الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الاعم الصفة تعذر
الاستثناء وهو ما ذكرتم من الضابطة لان توجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر وحينئذ لا يلزم انضباط مطردا ولا
منعكسا فوجب ان يقول لجهل غير معلوم شموله المستثنى والاعدده وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم
بينهما غالبا قوله فالاية الاية صفة كسيويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يطلق الا في غير موجب
قال اهم ولا يعتبر النفي المستفاد من لولا النفي المنسوب اليه كما يفهم من لفظي الا فقط وافقل وابى ومتعرفة وحرج
بذلك يعني الشيخ الرضي وبعضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء قوله يجيء لا يتعدد الا لانه اي كيف لا يلزم
انه الا لانه التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة تلف صدق انتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم
كلها كما في تبيان الحرم مستلزم لاثبات لوازمه كلها قوله بناء على ظرفية يا قال الشيخ الرضي حاصله ان يكون

في الاصل

في الاصل صفة فحرف مكان وهو مكان قال الله تع مكانكم انتم وشركاؤكم مستويا ثم حذف المضاف وهو صفة واقيم الموصوف مقامه
مع قطع النظر عن المعنى الاستوائي فصار بمعنى مكان فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افاقة معنى البعد تقول انت
لي مكان عمرو اي بدل لان البدل كائن مكانه بعد عنه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني
القوم بدل زيد اخرجه زيد لم يأت ثم جرد عن معنى البدلية المطلق الاستثناء فيكون في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى
مكان بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق ان ظرف في الاصل غير ظرف في المعنى المراد فالكوفيون لم يعبروا
نظروا الى معناه الاصلي اذ المعنوي في امر آخر صفات الظروف بعد حذف موصوفها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون
نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير قوله واخراجه بعد ية المسندة اراد بالمسند او خبرها ما يصير اسما او خبرها
والاظهر العبارة بان يقال المراد بعد ية المسند لضمير ما يلزم اسناده واقعا بعد ضمير ما قوله فالاسناد الواقع
بين اجزاء الخبر لا يعقل وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد
قد غير بدخولها قوله كما مر ضمير المبتدأ في انه قال الشيخ الرضي حاصله ان ضميره قد كثيفه بعض الاحكام فيها
بالخبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيقبح ان يكون ماضيا الا مع قرينة او مقدرة وكذا
قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يعتمد في ايصبح زيد يقول وفوقه والا وفي كان ذهب
اليه ابن مالك كثير وقوع خبرها ماضيا فلا قدر فلا حاجة تم ان كان قميصه قد وسع ابن مالك وهو لحق
حتى صار ظلوما ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع التوبيخ لا يستمر قال
انتقل اليها وان زال واحوالها ظلوما موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو جامد الصفة والصفاح لانه
مصاغ اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المقيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واعلم ان غير المنفي مطلق
كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو جامد والصفة والصفاح قوله وكذلك اضرب الامر اما واقع
في بعض التعاليق في قوله تع وما زالت تلك دعويهم ان تلك خبر فعل ضرب منبي عالم كفاح تعيين الدعوى لان تلك
دعوى قوله وهو كان يعني ان اطلاقه ليس بكثير قصصي مثل انا كسرى قال الشيخ الرضي في حذف كان مع اسمها بعد لو وان
كان اسمها ضمير غائب او حاضر كقولهم ائتني ولو بخاتم من حديد وكقولهم ائذن لي ولو كان العلم باحتمالين بعيدين وفوقها نحو
رأيتك لو قائما اي لو كنت قائما قوله هي ان يجيء بعد ان اسم وجاز تقدير مصدر في علمه وخبر ذلك مع كان في موقعه

واحد اي بجر تعيين النصب نحو سير كما تسير الركبا فراسخ وان جعلا فرا جعلا اسما نحو كنت راكب فاذا الركب وان كنت
رجلا فاذا رجلا ﴿ اربعة اوجه قال الشيخ الرضي ربما جر ما بعد بن وان لا مع ما بعدها ان صح رجوع ضمير
كان المقدر الى مصدر ما فعل من الجر في نحو الجر والمقتول بما قتل به بن كسبن فسيف لان كان فتل كسيف
فضله كسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح بن لا صالح فصالح ان لا يجوز الجر وبصالح عالم وبصالح
﴿ ونصبهما يجوز في الثاني تقدير فعل لا يجب نحو يجز ضبا ﴿ ورفعهما قال الشيخ الرضي في
رفع الاول ضعف منصوب ينقطع اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفي عمله فيه الان كان في عمله او نفيه
فيه واما الثاني فلان حذف كان مع ضميره الذي هو في صورة المتصل حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر
جارا ومجرورا بخلاف صفة مع اسمه الذي هو كجزئه لا سيما اذا كان خبرا متصلا فان قلت لم لا يعد الرفع كان
الثانية قلت لضعف تقديرها لعلة استغنى بها ولا يكرف للتخفيف الا كثير الاستعمال ولكون الشهرة دالة
على المحذوف ﴿ فكان فراءوه ضبا الخ يصح وصول العامل الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد
له من الفاء ﴿ فاصل اما انت لان كنت قائل الكوفيون بان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية
وما عوض في الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لسلامة اللفظ والمعنى فلا
حاجة الى التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في نقيضه اي فراشة اما انت فانزل وقولهم لام يأتكلم
البصريين ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت فانزل متعلق بقولهم لام يأتكلم او يمنع تقديم ما بعد الفاء عليها
الا مع ان الشرطية فلا بد له من تقدير فعل بعدها عند البصريين من نحو قولهم فقيمي
ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جواز الم يغير صورتها مكذا ان حذف وجود
مع نفي كما في ان زيد كان منطلق وان حذف شرطها بلا عوض يغير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذا
من ما يلي كان نفيا بما عن الشرط ثم لا يخ حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها
او خبرها او يبقى فيها وحدها فان الاول وجب في اجزائها العامل نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شيء
فزيد منطلق فلا بد اذا من اقامة جزء مقام الشرط وان كان الشيء في ذاته غير لازمة بل يجوز حذفها واثبا
﴿ المنصوب بلا التي لنفي الجنس غير تبعية فلا بد من نحو لا غلام رجل عالما حسنا ان منصوب بلا ولم يبل لا

﴿ اي لنفي صفة الجنس اي لنفي ما اجري عليه ﴿ لما عرفت من ان منع البعدية والاعوض لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه
عن تعريف المنصوب بلا الى هذا لانه يخرج بقوله يليها نعم اغنا الحاجة اليه في تعريفها لم لا ولعله قال فلا يصح
﴿ وهذا القدر كاف في حد آخرها وقيل في اخراج المراد الذي اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول عالم
يسع عالمه واسند راكز بعد حذفه اليه ﴿ وهذا القدر كاف او فيه المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسع آخرها
شيئا فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يقع بالمرفوع على العامل فيه ﴿ او مشبها به ان قيل ما تقول في قولهم لا
تشرب عليكم اليوم اي لا قبح عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرف الجر صلتان للمصدر وام
الفاعل وهما لا يتعلقان به دون صلتها فكيف يعملان فيكونان شبيهتين بما بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب
عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قولهم اليوم خبر اي لا وجود عاصم
اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله الا خبر عنه كما جعل الجار في الصوت الا
خبر لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يخرج عقد يتعلق
يتعلق به الجار والمجرور بقضية ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل فيجوز ان يجعل خبرا عن
اسم الفاعل فان راجع اليه الا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم الفاعل المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر
﴿ والكسر في جمع المؤنث السالم خلاف اللازم فانه بنيه على الفتح ﴿ بلا تنوين لانه وان لم يكن للتعلق
لكنه في مشابهة له يمنع من الدخول على المبني ومنهم من بنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماء عاطفا الى التنوين
للمقابلة ﴿ والبعض منهم من قال ان بناء الياء اي آخر لان المثنى وجمع في حكم المعطوف والمعطوف اليه
الذي جعلا اسما واحدا وقد صرح في باب النداء انه مضاف للمضاف ﴿ لانه جوز ولانه نص في الاستغراق
والنفي به دون ما الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا يرى ان ما جاءني رجل لا يفيد استغراق ولهذا جاز بل رجلان
او رجال بخلاف ما جاءني من رجل ﴿ كان الاضافة اي الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان
المضاف الى الاسم الصريح لا يقع مبنيا الا نادرا كقوله خمسة عشركم ونحوه ﴿ والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة
المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد ينتفيا فلا بد من التكرير
للتنبيه عليها ﴿ لكن مطلق لا بعينه يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص ﴿ فيلزم على ما قدر

السوآل مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم اولا لاشتمالها على ضمير القصة ثم ويقوى هذا التاويل
اعلم ان نتح اللام واجب للتاويل بلى وكانت اللام في الاسم نقلت فتحة الهمزة التي اضيف اليه اللام في عبد الله وفي عبد الرحمن
اذ الله ورحمن لا يطلقان على غيره تعالى فقد تنكيرهما اما النتح في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصالة ما
في الشائع فالامر واضح واما كان النتح على التاويل الشائع واضحا كما يدل عليه قوله لان لفظ ان تنوينه للتنكير جعله نسيا
منسيا تاويل الشائع وفي مثل لا حول ولا قوة اي لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاعة ثم فانها بجنس النفي حريصة فتريده
عليها لانك اذا فتحتها يحتمل ان يكون لنفي الوحدة لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا
رفعتها يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون في الموضعين لنفي الجنس على العمل وثانيها ان يكون في الموضعين
بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرية والثانية زائدة واذا
فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم التبرية والزائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه
على انه اسمه وان يكون للتبرية ملغاة وان نصبت الاول وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرية
وخبرها محذوف واحد مرفوع بلا الاولى والثانية والغاجازة فلا يرفع انها عاملان لانهما بحكم الممانعة في
حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان اي لا حول ولا قوة موجودة لاحد موجودة ان ويجوز ان يعتقد
لها خبر واحد عند غير سيبويه فان لا عاملة عنده غير في المتبوع والتابع اما عنده سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد
لان لا عنده مع اسمها الذي مبتدا والمعطوف منصوب بلا فيستدعي خبرين مختلفين فيجب ان تقدر لكل منهما
خبر فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكنها يليقها عن العمل يجوز الغاء
اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية او كليهما والثاني معطوف
على محل الاول والقياس في ذلك بعني الجر كما في ان قوله وضعف المصنف الشيخ الرضي لانكونها بمعنى ليس اذ
لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس ولم ير والا كون اسمها بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستراح
مظنونا انها عاملة عمل ليس والحق انها للتبرية لكنها ملغاة للقرينة واذا دخلت الهمزة صدر
الجار فانه اذا دخل جيء فتحت بلا عمل وغصبت مثلا الشيء ورجعا فتح نظرا الى اللفظ لانها مبنية مع الالف
نظرا الى اللفظ واما استفهام اظعباة المصحح في الثلاثة لكن لا يفهم فيها جواز ان يعني التقرير

والانكار والتعجيب في الاولى ان يعرف العباد عن ظاهرة ويحال انه خص الثلاثة بالذكر لمكان طلاق فيها قال
السيرافي لا يلزم لجواز الاستفهام وقال لا يجوز جعل التابع على الموضوع في صورة النتح اذ النتح يغيرها عن الجر
فيصير اسمها منصوبا لا فتح الاعلام التي للاعلام قال الامير ما نقله الشارح قدس سره واما قوله لا رجلا بل
كان القياس الا رجل بالبناء اخره بدل على محصلة تثبيت المحصلة المرة التي تحصل من المصدر تثبيت اي
تثبيت تشكل كذا لمكان الالف اي شبهت الالف ذات والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك
اذا قلت لا رجل ظريفا اي ركب فكانك قلت لا ظريفا ومعربا رفعا ونصبا مصدرا لان نوعيان والقول
بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي لا يقاس وان ثم وجعل مرفوعا فرارا ان الصيغة تقتضي الجر لكن
ينبغي ان يقول حكما حكم تابع المنادى لا يجتمع ان فانه لا يقتضي وجوب البناء في البدل اذا افرد انكرة وكفرهم من
كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يقول في النكرة ومطلق البيان
حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي واجرى على ذلك الاسم اعلم ان حد الاضافة وذلك الاسم المشبه مضاعف المذكر السالم
والاسماء الستة الاب وغانه لا يقطع همزه الا عند الم واما عند الشيخ الرضي فالاولان والاخ واجراء
الاسماء الستة الاب وغانه لا يقطع همزه الا عند الم واما عند الشيخ الرضي فالاولان والاخ واجراء
الاحكام المضاف عليه اغلبية فانه لا يتبعهم انه منصوب بالشابهة المضاف انه لو كان كذلك لنون الابا
كما ينون الاحمى وجهه ولم يحذف النون في الاضافي اي مشاركة اسم الاجناس مضاف بمعنى ان صورة
هذا التركيب صورة الاضافة بالام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشاركة المضاف المقدر فيه اللام
هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يتغير فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشاركة وهو
الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لانه اعم من التعريف او المعنى الاخص فقد يلتحق لنقصان
المعنى حال المصدرية لانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة تغيرت لئلا يلزم ذلك قالوا الحاصل
على هذا التقرير وقصد النصب مما ذكر تكريرا لا تحقيقا وفي الاتيسي مع المعرفة ولا يحذف الاسم وجوبا لجزء الاسم
يحذف في الجزء الاسم وجوبا لكثرة الاسم والعلة واحدة خبرها والاقرب تلحق التاء كما في ربت وثمت لتانيث
الكلمة او المبالغة ولانه دخل في الاجناس مضافا لا النكرة وهو الغالب او على اباك او وهما مستعار للارخاء
فهو لا حين مناص والغالب في حين النصب بلا يليه اسم محذوف والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع

بالباء ليؤذن بالجر محذوف والتقدير حينئذ مناصح موجود او لا يستعمل الا محذوفا وقع احد جزئي الجملة المشبهة
في النفي اقول الشيخ الرضي ان ما ولیس النافي اذا دخل عليه الباء الزائدة والحق انها لمطلق النفي اي جرية يعني ان الضمير راجع الى
الجزية المستفادة من جر ما والا قال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى ذلك لان قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه الاسم او الفعل المتروك متمكنة بشبوتها في ذكر
وما مشتركة بين الاسم والفعل نافية دون كفة والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا خلاف ما علم من
انه لا يجوز الجمع بين حرفي نفي لمعنى واحد لا يقال ان النفي بالانتقل عن بني تميم انه يجيز الاعمال
مع الانتقاض بالا والشيء قد يزال واما الدهر الا منجحون بها بهله وما كاد المحاقة الا عذبا واجيب بان المضاف محذوف
من الاول اي وما كاد آكاد منجحون وان عذبا مصدر بمعنى وقد قامها هم كل مخرق فيها مثل قولك ما زيد الا اسير
او تقدم ما اليس يعرف على اسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد ببا عمرو صاربا بخلاف ما وان فانهما ظرفان نحو قولك
فما منكم من احد عنه حاطرين اي حاجزين هما منصوبان او مجروران بالباء الزائدة فحكم المعطوف الرفع حملا
على المحل قال الشيخ الرضي عبد الغافر هو خبر مبتدأ محذوف اي هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطفا على سبيل التوهم
اذ كثيرا ما يقع حاجزا عن العامل عمله يعني للواقع فلا يتوهم الدور لفظا او تقديرا لم
يقل او محلا لان المعدوم ذاكر اقسام العرب بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاسم واعلم ان يقال
بداهة علم المضاف اليه علم الاضافة لانه قصد ان يأخذ لا حق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اه مجرورا بقه
مع ان المراد بتبيينه لكن المشتمل اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء والمضاف اليه
ومن وضع الظاهر موقع الضمير للتنصيص على المراد او لاحتمال انه اراد بالمضاف اليه ما يعم المضاف اليه المذكور او لان يقول
اعم من المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه كقولك بالهمزة بخلاف المضاف اليه المذكور وحدها فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة
او ملفوظا فان اشار الى ان قوله لفظا خبر فان المقدرة وجاز تقديرها في نحو ما مالكة وقوعه والاحذاء وكثرة
وقوع اللفظ والتقدير في تركيبهم وجاز ان يقوم حالا من حرف الجر لاختصاصه بالاضافة والعامل على الواسطة
من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجازة المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام
المدلول العامل نحو اتاني ركضا وبطوءا والقول بان اللفظ والتقدير سيان اقسام التوسط لا يمنع عن تحمل بعض تكلف

فحص

ش
مراده بالمضاف اليه المضاف اليه بواسطة
حرف الجر ؛

قوله وجاز تقديره بجر كما سيأتي عند قوله وحسن حذفه
بل جعله بمعنى اسم الفاعل ومفعول حسن حذفه

وهو الجر بيان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا المعنى اما حين يتبعه ما قبل منا ان تعريفا للجر وتارة يصدر بان الخفاء
في المجرور باعتبار الجر فلهذا خفي تعريفه ما يتوقف على الجزم الدور اي مسلمنا عنه يعني ان التعريف يمنع الخلاف
فلما حاجة الى القول بالغلبة وان اللام في تعريفه للعهد الكلام من التنوين تنوينية او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحصر
الوصلي يجوز تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصله الحصر جمع على ان الوجه فاعل الحصر في على الشيء
بمنزلة جزئية والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قام مقام التنوين فحذف القائم مقام التنوين فاعل الشيء بمنزلة
حذفه فما قال الشيء فلم يرد بقوله فما قوله الشيء والجمع الحصر واما الصاد بالرجل فمحمول على الحصر الوصفي قال
الشيء الرضي عالية فيه التنوين والتنوين يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون لحذف كما في كم رجل وهو اجل بيت
الله والصاد بالرجل لا يعمل فعل هذا يلزم جواز الغلام زيد بصحة قال التقدير لا نا نقول لا يلزم من تحقق الشيء
شرط شيء وتحقق ذلك الشيء لجواز ان يتوقف شروط اخر وهو هنا مجرد الاضافة المصححة على التعريف
حيث ليس قائلا بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف في حس الوجه لانه هو هو سواء وقع في صاد بزيد لانه تعلق
بفعل فيه عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه والعامل يكون حرف جر لم يعمل المضاف ولا
الاضافة عمل الجر لانها اذا عملت كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيء الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة
للمضاف للحقيقي بتجريده عن التنوين او النون لاجل الاضافة لانها تفيد معنى اراده به ما قام بالغير وهو
معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في الحد ما يعم قابل اللفظ علامتها اعلم انه لا يصح حمل
ان يتوانه على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ابرازها بمعنى
ومن البين امتناع الحمل واعلم ان قيل فعلامة المعنوية ان يتوانه الخ لان الكلام سوق للاضافة المعنوية لانها
كالاسم الفاعل الخ والمنسوب قوله واما اه فكان المراد بالمساواة المساواة في الجملة
قوله واما عطف على هذا اليوم فان الاحد هو يوم الاحد ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد
وكذا الحال في الباقيين وفي المسجد الجامع وطور سيناء والاصح اللازمة الاضافة مثل عندي ومال ولدي وما
لم يستعمل معطوفا عنه فاذا اطلقت او جئت بنافر لانه غير ما كونها قوله ولا يحتاج فيه الى التطاعات
اه قيل في تصحيح اضافة كل الى الرجل ان كلا لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئيات الى الكلي بمعنى

اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئية او الافراد مثلا والا لزم فك كل عن الاضافة وهو لا يجوز فتنبه
بحث لان كلا للاحاطة والجزء والفرد ملحوظ في جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى
الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد ق فان معنى ضرب اليوم اه يعني ان هذه الاضافة
بادنى ملابسة وتكفي في الاضافة بمعنى اللام اوفى ملابسة كقولك لبكر الخرق كسهيل اي كوكب يضرب به افتضاح بائعة الخرق
لملابسة انها تشتري في الشتاء عند طلوعه لا قبله كما يهتك ثياب المدبرة المهنية للاعوزق
احيانا ق واما الاضافة بمعنى من ففيها كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة
باي ملابسة مجاز ق كما لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه ق
قلنا ذلك اه قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة ليفيد ان الواحد مما حل عليه المضاف خصوصية في المضاف
اليه ليست للباقي نحو اذا قلت غلام زيد وقد يزيد غلمان فلا بد ان يشيعه الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية
زيدا ما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك
وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل بو
وضعها ثم قد يقال غلام زيد وغير اسنادة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل
وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل لا باسنادة الى معين وهذا هو الحاصل كلام ولا يخفى
ان مخالفة لما هو المذكور في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية
الجنس او موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف
بلام الجنس يكون تارة لاراءة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لاراءة تمام افراده او بعضه
غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشارح
قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا او ذاك بحسب عناده ق وليس في هذا الحكم في نحو مثل وخير اما قال
في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبيه ونظير وسواء كل الى غير ذلك واما يمتنع بعدم
الاعتداد بها لعلتها ويجوز ان يقال اختار قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها
بمعنى الفاعل فان مثل هذا الغير بمعنى غيري واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية كما كان للحال
او الاستقبال او غيرهما وايضا ليس في هذا الحكم في نحو مثل وخير اما قال في نحو حسبك وشرعك وكفيك ونهيك وانهاك لان معنى
حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحدا وعند بطنة تكريره وليس
العلة في تكريرها ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى امر وام مضاف الى ضمير واحد فلم تعرف بضمير واحد
كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من اضافة
المضاف نحو ربه رجلا واحدا فالضمير عائد الى رجل ويجيء ان الضمير الراجع الى النكرة غير محضة محضة
نكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة محضة بشيء وكذا ينبغي
ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيله وناصره وظهره وغير ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع
الدور الذي يتوهم في امثال هذه التركيب ق لتوغل طرفي الاضافة نحو غلام زيد في صفة لا يخفى
حال وكذا اضافية فانه يشتمل كل ما في الوجود الا اضافته ق الا ان يقيد المضاف اليه هكذا قال ابن
السيد وقدح ابن الحاج في قوله تعالى بل مكر الليل اذ تامرونني قال عطف صلة على غير الذي كما تقول جاءني
العطاء فمنجب ق ان يكون مميز معرفة لا بصح توصيف صلة بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل الاضافة
ولقائل ان يقول سلمنا انه صفة فمحمول على غالب حاله ان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه
موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره في الحاشية بقوله اذا قصد ق انكر بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي
اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون باراقة اشهر او صفة او اراد ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير
العلم اذا ضيق لا يكون الا كذا قال الشيخ الرضي وعنده يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذا لم يتنع من
اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا ضيق العلم الى ما هو متصف به مع نحو
زيد الشيء عن فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ق لكان طالب الدنيا وهو مستنكر شايع ذكر
النظير ق لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد
للمعرفة فلو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها بعد اصل التعريف ق وبين جعلها
علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم تكن المعرفة علما ق بل
فيها زوال تعريفه اه حاصله ان العلمية لما كانت وصفا نيا زالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة

فتح يعني مخالفة ذكره من
ترايلي

فانه لما لم يكن وضعا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين
في الاضافة ﴿ منازل اللات فقط ﴿ قال في الرضي ان نقل قد سمع في الكاشية البيتين وسحابا
منزلي بسلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجعن التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار
البلاقع وقال اهل يرجعن اي يرجعن جواب السلام وفي او يكشف العمى السحاب الذي يعمى عما حال بينه وبين ثلث
الاثافي جمع اثفية وهو واحد من الاجار الثلثة التي ينصب القدر عليها في البلاقع جمع بلقع الخالي ﴿ صفة تعم
الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا في هو فاعلها واضافتها اليه لفظية
وان اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والخفض والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار
ويضافان الى المرفوع هو سبب نحو زيد صاحب بطنه وفوق ضاربه اباه لانه لا يرفع الا سببه نحو مررت برجل قائم
في داره بجر وضارب على ما به بكر وبعمرا في غير فاعل كرمي المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار
واضيفا الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث بمحضها والمعنوية وقد يأول بعضهم الاضافة
باسم الفاعل والمفعول المستمر فتصير الاضافة لفظية كما يأول القيد بالمقيد والعير بكسر العين او ضمها وسكون الياء
الموحدة بالعاير ﴿ مصابيح البلد ونحو الكعبة فخاطر السمو والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك
يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي لتحققه وقوعه اذا عنى بمعنى اللام كما في صاحب المال فلم يعبئ ان يوم الدين
ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم وتنكير الاضافة بهذا الاعتبار لفظية ﴿ ولا تفيد الا تخفيفا في
اللفظ اي خفة في اللفظ صرح بقوله في اللفظ لاشارة الى وجه التسمية والتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة المعنى
كما اشار اليه فوكاكره ﴿ واضيفا القابم اليه بعيد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ
لم ار من الصفات نعت المرفوع بخلاف النصب مع المنصوب فراجع في الاضافة اللفظية نحو مار وي في الاضافة
المعنوية من اضافة الصفة الى موصوفها لانا للفظية فرع المعنوية ﴿ والمراد ان الثاني اليه بتمامه اه
لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يقوم مستلزما للامور ولم يكن المحل واحدا من تلك الاشياء بل دخل في قوام الاستلزام
لكن هذه العبارة واضحة بما يقال بناء لا حق على سابق واستدلال بالملاحق على السابق ولا يخفى ان هذا لا
منتقا بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يركب

مجازا

مجازا كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم ﴿ وعلى هذا فالانث لان اصله مذكور
صريحا بخلاف اصل النوعية السابقة فانه مذكور ضمنا ﴿ خلافا للفراء اي في ما لفه هذا القول خلافا للفراء ﴿
واجاب الهم واجاب بعضهم بان الاضافة صارت بقاء وان كانت بقيلة ابتداء فيلزم بعد اه قال اللام عدم
بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله ﴿ ولا يخفى ان فيه شوبة مصادرة
لان اثبات الحكم يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات الحكم ﴿ اللهم الا ان يقال
لا يخفى ان الدليل لان المتبادر ضعيف في التركيب لا في الاستدلال ﴿ اه لا غضاضة على الجرفيه شيء لان
رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال ﴿ مستوفيه الجمع والواحد اه هو مشترك بينهما
كالغلك ﴿ وفيه وجهان اخران اه اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن العمل واما النصب ففيه تحمل
حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب ﴿ يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من النحاة
حيث فسروا كلام المصنف هكذا بناء على نقل عن سيبويه من جواز الجر في الضارب لكن هو
المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولزم سند الشيخ الرضي الى
سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الزماني والمبرد في احد قوليه
وجاز له العلامة ﴿ حملا ام المحولة او في طليتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم
ام جوزوا حملا ﴿ ولم يحملوا الضارب زيدا بجر على هذا التقدير دون التقدير السابق
شيء وهو انهم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضارب بكر على ضارب بكر
وانما قلنا دون التقدير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضارب بكر ليس
للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير مما ينافيان فيان سواء كان الضمير منصوبا
او مجرورا اذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضارب بكر لانه
نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقدير نقض العلة
المعلوم من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف فما العلة المصلم يرد بهذا القول او قال
بان التنوين قدر باتصال الضمير فحين اتصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبا

الاضافة كما في وجوه بيت السمن فلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضارب للمحل عاضارب له
كما لا يجوز الضارب زيدا للمحل عاضارب زيد فلم بين اسمائين فرق وذلك لان الضارب مثلا بمنزلة
في ان حذف تنوينه لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيدا مثل الضارب زيد في ذلك
وحصل التخفيف بحذف من جانب المضاف والمضاف اليه كما ترى ويرجع العاعنه انه لا يجوز
الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص
بمسجد الجامع واخوانه وجوه ضعيفة واما قال اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف كذف اللام
وكسب التعريف في المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان هو الوجه
حقيقة لكن جعلته غيره في الخطاب العزيز المكرم وقد عليه اخوانه وان اصل وجه قطيفة
قطيفة وجهه واضيف للتخفيف كذف التنوين والتخفيف وقد عليه اشاله واجاب البعض بالتاويل
كما ترى الى المضاف بقوله ومسجد الجامع آه متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم
بلغة كان هذا اليوم جامعا للناس في مسجده للصلاة فاضافة كاضافة سيف شجاع
وثانيهما اه وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا اقيامهما
مقامه تلك الاضافة كاضافة طوبى وسائر صلاة الوتر وبقلة الكريهة وجانب اليمين
متاول بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس وبقلة الجبة الطعنة واما
نسبوا الى الحق لانها تنتهي في مجاري الشهوة ومواطن الاقدام ومثل وجه قطيفة قال قد
سرة في الحاشية جره وجه رشيه انا زكيك وذكروا كيف انتهى قطيفة جاء وجه بجيده واج
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول الاطلاق وعدده قلت والحمد لله
ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكل ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الشجاعة
الليث وبالعكس سواء كان مفرادا ومضافا ومضافا اليه المراد المفرد فيما الى الاخر للتخفيف
متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي بخلاف مثل طلوع الشمس وعين الشمس وكذا في حق زيد اي
ذرته وشخصه واسم السلام عليكم اي كلمة السلام ولفظة والشهور ان اسما مفخم فانه لو اضاف لم

يجعل

يكون

الذرة

يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لانه قوله يختص بشيء من حدوث الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه
ولان الكلام سوق لغاية الاضافة سواء كانت بمعنى ان الاول اختص الثاني باختصاص لا بمعنى التخصيص
المقابل للتعريف فيصح المثالان واذا كان للجنس فيها خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند
جماعة والشبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى تساوي الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني
والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشيء لكل مفهوم هذا اذا اريد بالشيء ما له مفهوم مع
قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كسائر المفاهيم
بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه يحمل احدهما على المدلول اه مما يا بحمل احد اللفظين على المدلول
والاخر على الدال ضرورة انه متعد فانه يعلم اذا اضيف الى المقصر بالنسبة كقولك ضاحي اصباح اخرف صاحب
هذا الهيم وذات صباح اي ذات صاحب الهيم وليس منه ضاحي اصباح لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى
ضاحي صبوح زمان هذا الشراب جائي مدلول هذا اللفظ اذ ال هذا المدلول لان نسبة الجنس الى الدال
غير صحيح لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب تفيد تعيين المدلول يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم
غفلة اذ كرا ولا يغني مناه الاسم ولا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يبدل
عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا غالبا والغلو بالحكم ثلاثة من عشرة اي من غلب
سلب وهو في عرف النحاة ما ينتهي آخره حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال اواخر الكلم
او الملحق به بمعنى الالحاق بالصحيح كون المعرب بالحركات كالصحيح لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم يكن في الصدر فانها تنقل اليها في حكم الابتداء بها فان كان
آخره بغير الف لم يكن الاسم صحيحا والملحق به فان كان اه ثم كلمة يا والمتكلم اعلم انهم لما رأوا الكسر
يلزم قبل الياء المناسبة في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبل
فغيروا الياء الى الالف كما قبل ولا تقلب تثنية قبل كان الواجب على هذا ان لا تقلب واو الجمع بالالف بالسين واجب
بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها واغاجوز هذا القلب لامر آخر آخر فيه لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب
الواو في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولاهما ولا يترك الامر المطرد اللازم لامر

يعرض في بعض المواضع يوجب بقاء الضمة اذا كان الياء ساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضي قلب
الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤد الى اللبس فاذا ادت الى اللبس نحو ظبي وبوزي فانت مخير في ابقائها وقلبها
كسرة كما ترى في جمع الوار او بشبهه فعل بفعل وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلاث فذهب الياء
ساكنا مع الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين
ضعيف كذا ذكر الشيخ الرضي فاخي وابي لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه
واما تقديم الاخ على الاب في الاية فلرعاية اسلوب السنادي قال الفاضل في اخ وا ب اه وفيقال في اضافة بعضها
الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يتوجه عطف قوله واجانبه البر وعطف قوله وتقول حتى عليه عطف فعلية على فعلية واما
على ظاهره فتوجيه الشرح فيتوجه عطف الفعلية على اسمية وهي الواو به ليدل اخوان وابوان واتى بحال الصفة
المخاطبة قال في قرب سكن في الاسنة اوله قدر الجلال ز الجار وقدار وكتب على قوله قدر اي قضاء وقال في الجار
اسم سوق بعمان وفي آخر اظن انتهى وقوله اربي بصيغة المجهول مع انه يحتمل فلا يصح اثباته هذه به بمجرد
الاحتمال اي الجا جمع آب فاصله ابين فاخين جمع اخ وتقول اي امرأة اه قيل اخاصر بالقول تحرزا
عن نسبة الجهل والسهو الى الله وقال بعضهم لو قال لكان اولى للتحرز عما نسبتهما الى المخاطب مع ان اضافة اجهم الى المخاطب غير
صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف المضاف والشارح جعل صيغة تفعل للغائبة فاندفع الاعتراض
بلا تكلف قيل اخ وا ب وجم وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء واخاء
واما الاقفال فعلى فتح العين افعال كجبل واجبال واما هن فلم يسمع فيها سماع حتى يستدل به على تحريك
عينه وتؤنثه وهي هنة لانه لا دليل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكن لكن حذف اللام فتح العين لان ما قبل
تاء التانيث لابد من فتحها وكذا الاه ليدل في سنوات لانه لا يمكن ان يكسر ما قبل تاء سنة وعينها واو بدليل اخواته
وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون ولانه لو صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعل ساكن
العين مفتوحها يجمع على افعال كفرخ وافخاخ واما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت تشبيها
عوض الميم عن الواو والياء بوضعه في بقاء الاسم المتكلم على حرف واحد عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد
جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال اما بعض في من فمه بحرجاء وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهو

اللام

اللام قدمت على العين بالحركات الثلث التابعة للحركات الاعرابية فحالهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم
اعني قولك وفاك وفيك وجاء صم اي لم يراع في الذكر رجحان فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كمه لو
وعصاه وجنبه وفيلقه ساكنة اه في المطول وهي ان يتوخى كوشاه وضع واعلم ان عينه واوه ولامه ياء
الاول فلان مؤنثه فوات واصلها فوو بدليل ان من شاة واحذفت عنها الكثرة الاستعمال ولعا الثاني فلان
باب الطي اكثر من القوة وحمل على الاغلب اولي ووزنه فلع عينه الفراء والمشهور ان وزنه فعل اه لو كان
كفلس يقلب في المؤنث واوه ياء كطية ولا يدل اوه واو جمع فوه على انه معتوح العين كما مر لانه وضع
وصلة اه قال الشيخ الرضي انهم اذا اردوا ان يصفوا اسمي شخصا بالذهب مثلا لم يبالوا لهم
ان يقولوا جاءني رجل من ذهب فجاؤا به في صفة فوه فجاؤا بوا مفرد ذهب وكان جنس المفردات والاعلام
مما لا يقع صفة لم يتوصل بدون الى الوصف بها وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف صفة المضاف
اليه واما الاجناس من الاسماء والاجناس من المعاني الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من
جنس ما يقع صفة فالضارب والقاتل يصلحان للوصفية بالمضروب والمقتول فحذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز فيها
مقامه كقول الشاعر اغر بعرفاه وكقولهم صلى على محمد وعلى ذويه وما وقع في كلام بعض المتاخرين صلى
الله على نبيه محمد واله عفو وبه فخلاف ما اقتضاه سوء الادب المذكور وكانه خفي عليه بعض الامر
للمقام النظر الى حال اضافة الى الضمير العام لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنبه فبعيد اه وهو
وكذا متفرقاته وقد جاء بعض متفرقاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكن اريد به الذود بنا والعامل
الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلية الوصفية ودون الفاعل الوضع كالطابع والطوابع والاصل قال قدس
سره في حاشية الطابع ما يختم به الكتاب انتهى واما تابع فهو اسم جنس الا ان يقال مع ما حفظ في سابقه
الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة
الثالثة او الرابعة فقوله ثان ليس بثان كما لا يخفى للتصوير ومنهم من قال المراد بالثاني هو الثاني مطلقا وفيه
ارتكاب محذوم بين وهو خلاف الاصل وعلى التقديرين لا حاجة الى التعريف بما المعطوف المقدم على المعطوف
عليه مثل جليل ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او المتاخر في الجملة بحيث يجوز اعرابه من

جزء اخر سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد فغايره التقض بغيره الكتب جزء او جزء لان اخر انها
واحد بحسب القصد ظاهر في الموضعين من جهة اي المقتضى للاخر ش شخصيه غايره للفصول الثاني مثلا
حكمت مثلا اذ جهة تعينهما متحدة نوعا لا شخصا ف ناشئ من جهة واحدة شخصيه وان كان لغيرها
مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل ف لان المجيء المنسوب اليه واحد ان بنا قشي فيه بانه يلزم ان يكون
المقتضى للاخر زيد في جائني غلام زيد هو فاعليه غلام لان المجيء المنسوب الى غلام زيد في قصد المتكلم منسوب
اليه مع زيد الا اليه مطلق الا ترى ان براءة المعينة في الانتفاء اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات ف
ثم ان لفظة كل اه وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مع تمامها
زيد تا لبيان الجمع والمنع قال النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر متابعة كما سيجيء
ف يدل على معنى اي حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار انه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءني رجل
حسن غلامه ف اي دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع تبعية غير منفكة
عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة
فتهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها خارجة بقوله في
التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع المستقيم ومنهم من قال
وهو للصنف لدفع توهم ان الحال داخلة في ما قبل هذا القيد وكان منشأ هذا التوهم حمل التابع على معناه
اللغوي ومنهم من قال انه لاخراج التأكيد مثل جاءني القوم كلهم فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول
لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاءني زيد صديقك
والعطف اعجبني زيد وعلمه واما باعتبار قيد الحيثية في التعريف لاخراجهما وهو انما يكون لانه كون الدلالة على
ذلك فكما يخرج في تلك الامور يخرج في التأكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضروري ف وفائدته ايضاح وظيفة
النحويين ف وقد يجيء لمجرد الثناء اه وقد يجيء للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد
يجيء للتخصيص نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق
بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة لنعتة والثانية مقررة والفرق بين بين الاولى

والتقرير

وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف فما مر من ان كل ابر وتقي واحدة والكاشفة يكشف
عن تمام الماهية ولم يذكرها الكافيا بالمؤكدة وههنا بحث وهو ان كلامنا المطويل والعريض والعميق نعت
وليس كاشفا والجميع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم
عند جمهور الاشاعرة فلما كاشفية لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع يتوقف على ان هذا الجوهر
لا يجاوره في مثل الانسان المجموع الناطق فالناطق في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اجزاءه اجزاء
اجزائيه كما في قولك الكتاب جزء جزء والبيت سقف وجدران ف ولما كان غالب هذه الصفة اه حاصل كلام
المصنف في شرحه ما قاله الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو
مررت برجل اسد وصعار ولم يستضعف به به سمعا حالا وفي الفرق نظر ف رده بقوله اه ولا يخفى ان
اكثر ما ذكره لا يصلح رد الان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق ف والفصل بينه ان يكون مشتقا او في قوته
النظر ان يقول بالواو والا بينه لا يضاف الا الى متعدد والواحد الاخير فلعله جعل او بمعنى الواو اذ الحالات يجوز
دون الواو وبشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رده الجامد الى المشتق وقد
لان او يقع بين المتقابلين ف اذا كان وصفه اه متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا بمعنى الوضع اللغوي
الشامل للوضع النوعي الشخصي في المجاز فغايره نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في المعدود
مجاز ومررت برجل اي رجل بناء على ان منه الاستغراقية استغرقت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم
بجامع انه مجهول الكمال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ف غرض المعنى المراد بالمعنى الحالية التي هي الدلالة
واللام للاجل والغرض متحد لينتظم على ان اللام ليست صلة للوضع ف قال التصحيح اه وكذا ايجاب ان يكون
له موصوف لفظا او تقديرا ف نحو مررت برجل اي رجل اي من نكرة وصفا للنكرة ومضافة الى ما هو
بعضها ويقرب منه كل وجه وحقا نكرة تابعة لجنس معرفة كان او نكرة ونحو مضافة الى مثل ما
متبوعها لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجل
وجه الرجل اي كان ما سواك وصف الرجل اي كان من سؤال وربط ف وبهذا الرجل يعني به اسم جنس
الجامد بالنظر الى الاشارة ورد بمنزلة نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان استعمال الرجل بمعنى

العامل في الرجوبية لبه وضعيا ثم قال ان قيل لم يجز ان يوصف باسم الاجناس باقيا معناها على ما وضعت
له سايرة المبهما كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لم
يجز به الموصوف في مثله من فائدة زائدة على ما كان يحصل منه اسم الاجناس ولم يقع صفات اذ قولك
مررت برجل يفيد الشخصية والى يفيد السببية بخلاف رجل طويل لان الطويل يفيد غير الرجل والبه اي في
الموصوف والاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه نحو جاءني الغلام او الخياط في الدار والى هذا اشار بقوله هذا
الرجل فكلمة صوف فائدة جعل الوصف حاضرا ثم وبزيد قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا
للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص اوساوي اما في غير هذه المواضع
فلا يقع صفة وفي المواضع الاخر التي لا تدل اما لا تقصد به الا لانه هذه المعنى ثم ان المعرف باللام
لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لتعظيم الخ صح في حكم النكرة لعدم الاشارة الى
معلومية مفهومها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات واللام في قوله في
حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا معناه ان جملة
قد يكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة في
تاويل النكرة كما قال الشيخ الرضي من ان قام رجل فجعت ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه
زيد في تاويل كائن ابوه زيد لان الدلالة على معنى انما قد سوى الشيخ الرضي بين النعت
المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعلة وجوه ان جملة الخ لها محل والا لم يكن
في تاويل المفرد لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب
قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وصح ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بها فان معلومة والانشائية
لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية نحو
المحكية بقول المخبر في قولها جاءني الذي قطع الله يد من سرق معقول عنده هذا القول كما
يكون في الحال والمفعول الثاني في ظننت علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط نحو اجتنبه ان لم يكن حالا لتعين الموصوف فلا لتعلقه في الملازمة مناقشة لجواز جعل بعض الربط

بغير الضمير

كما في خبر المبتدا ويوصف بحال الموصوف بجار ومجرور معمول عامل يسير فاعله ومجال متعلقه
المتعلق احم مما لا يقوم حالة نسبة واضافة اليه كالغلام او حاله يعطى الحالة تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب
اباه زيد في بعضه اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حاله باعتبار نسبة في حصول المتعلق
في عشرة امور انما يتبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله بقيامه به والتعريف
والتنكير اجاز بعض الكوفيون وصف النكرة بالمعرفة فجعلوه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى وويل لكل همزة
لمزة الذي جمع مالا وعدده برفعه على انه بدل او نعت مقطوع رفعا ونصبا واجاز الاخفش وصف النكرة
الموصوفة بالمعرفة والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المعرف بالجمع اذا كان ذلك المعرف مجموعا
من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها شيء او فعيل الى
غير ذلك كما سيأتي التفصيل المستعلم بعن والثاني يتبعه في الاصول الخمسة الاول ثلثة منها ذكر مجملا بقوله
في الاخر الخ ان قيل الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او الجر
وحينئذ يطابق الموصوف في العشرة فلما يكون ان يجاء منه بانه من قبيل وصف الشيء بحال متعلقه تحملا كقولك
لان نصبه التشبيه بالمفعول تحملا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يتبعه الضمير فاعل تحملا لانه بمنزلة يتقدم
علما نه لكن ضعف قاعدة ان علما نه اقل ما ضعف بتقدم ومن علما نه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب
بخلاف الالف والواو في الصفة فانها علامتان قطعا وجعل عليها ضمير الغايب اجاز الكسائي
وصفه بقولك لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون ذلك على البدل لانه ليس الضمير مختصا
بالصفة بحيث لا يحتمل والا دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل او المفعول
دال على معنى الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك في ضمير اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف
والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او ساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف
به فقوله والموصوف اخص او ساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا اقترنه بالواو التي تدل فوقع الدليل موقع
العلة الاول كما في نسخة الشارح الرضي اي الموصوف المعرفة اشعر اختصاصا منهم من جعل الاخص
والساوي عبارة عما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والساوي بحسب المفهوم فوله لان باطل اما اولا فلان

الموصوف معرفة كان او نكرة قد يقع اعم على الحيوان الناطق وحيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساوات
بعد التوصيف محالا فان ثبت فيه والا فشيئ خلاف الاجماع بناء ف ومن ثم لم يوصف ضو الله على ضلاله الا
ان يعتبر التجريد بان يقال ثم اشارة الى الاخص والساوى بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا بد في الاستخدام
من الضمير كما ايد عليه بقوله بما اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله منه في قوة قوله لذ
من اجله ف لانه المقصود ولا يجوز ان يقع المقصد الاصلي منحطا في المرتبة عما هو ليس بمقصود ف ان
اعرفها المضمرات ثم قال الشيخ الرضي كونه للمتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ نفسه
جعله بمنزلة وضع اليد على المرئي واعلم ان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند
الوضع والمتكلم بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يعينه بالاشارة الحسية وكثيرا
ما يقع الالتباس المشار اليه باشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل
بين الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه واعلم ان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام بعضها بالقلب وان العين والموصول كذلك اللام
واما تعريف المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه يكتسب
واما عند المبرد فتعريفه ناقص ولذا يوصف المضاف الى مضمر ولا يوصف المضمر ف الا بمثله اي بدل اللام الا
والموصول فعرف باسماء الاشارة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
ولا يخفى ان هذه الآية المثل لعلم يعين ليس فيه كثير فائدة فلهذا عينه بقوله اي بدل اللام ثم فكانه جعل الاضافة
عهدية واشار الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال ينبغي فيه ذو وهو ان الموصول الواقع صفة
ما في اوله اللام كالذي والذين وان ما وهن وای الموصولة لانا نقول جاز ان يقع المخصوص فيه اعم من
المخصوص ثم يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف اعرف من المضاف اليه و
الشارحون فسروه بدل اللام وهو ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو في اللام
صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام كما في قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تأمل
ف او انتقض منه ينبغي الا يدري ان الا نعم لا يخطر ببال احد مرتبة ما هو دون المضاف اليه حتى يثبت بحكمه على

ف ان المشار اليه انسان لا بد ليل الاشارة والمرور بل رجل بغير بينة تذكير اسم الاشارة والصفة ف
العطف هو في اللغة الاعالة لتلبيه القصد الى التابع به الاعالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا
بعطف النسق لانه يقع مع متبوعه على نسق واحد لان كلا واحد منهما مقصود بالنسبة ف اي قصد
به نسبة الى صدقه على مثل البيت سقف وجدران خفاء بالنسبة الواقعة في الكلام الذي فيه
متبوعه ليتلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير او جاء زيد وعمر فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة
مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقولنا لا غير
تبيين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضيح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسمه وتبيين بالتاكيد
ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة او ان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومه والاشارة اذا اضيفت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والمبين فرعه
ف واجيب بان المراد الخلو فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها ان غلطت بالبدل منه اي لم توافق
لسبق اللسان وثانيها ان تتوهم غالطا به نحو هند الجم بدرشم وثالثها ان نسيت البدل اذكرت
المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته والمشبهة في البدل منه في تلك الاقسام ليتم طبيعة فيه خل بدل
الغلط في حد العطف لم يكن ف يتوسطه اخلافيه وقد يجاب ايضا بان المراد بتوسط المعطوف
والمعطوف عليه متصفين بالنسبة ان يكونا مقصودين بالاصالة بالنسبة المدركة على نهج واحد من اي اداه
الاوراقاته اعني الحكم والنسبة وغيرها لا سواء في القصد ان اولا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن
لمشابهة المعطوف فيه بما مع سابقها في اصل النسبة وان اختلف ايجابا او سلبا وباعتبار كونها على
نهج واحد منها الاوراقاته فارقيه المعطوف بالواو واما وام لان النسبة من المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد
وهو التردد وبعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه ببل
وقصد التابع ف ولما كان ما ذكروه يحتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسطهما حكم خارج عن التعريف وانما المقصود
عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمر ولا نه يوجب زيادة توضيح فانه من تتمة التعريف او لانه قصد بتمثيل الكلم ايضا وتمام
الفائدة داخل في التعريف كما ينبئ اليه الغلام وثوبه تأخير المثال لكن اليه صدر في المنع والجمع ولكن نظر فيه لذكره في تعريف التعريف

فيه خفاء لانه لم يقصد نسبة الى
اعني الجدران الى المبتدأ بل ما قصد
وهو مجموع السقف والجدران لعل
نسبة كل من هما وحده اليه وهو ظاهر

الآخر ح بتوسطها بينه لانه لا يقبح فانه قبيح تجريدا ح واذا اعطف اذا اضمر اريد العطف ح اكد ذلك بعاد
الرفع كي يعاد الخافض لان التاكيد احق من الاعانة ح لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يخل بما هو الواجب ثم ظهر اصله حذفت
العامل اخرة والى فقطع اعرابه بالنصب ح واعلم ان الله ذهب البصريون الى انه خالف القياسيين لانه اوجب التاكيد ثم حذف الجار لطول الكلام لا
حيث قال اكد اذا قلت مررت به وزيد يجوز ان يريد به الوجوب الا انه قد يأتي ذلك ما ذكرته في بحث المفعول معه من انه اذا لم بسبب اخر
يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا ح وقد قال او اجاز الشيخ الرفع لانه عاد العامل لانه اذا لم يشارك
انه لا معنى له وانه جلب لهذا الرفع كيف وقد لا يتصور الا بين اشيئين قال الشيخ نحو غلامي وغلام زيد وانت تريد
غلاما واحدا لم يجز الا اذا اقام قرينة دالة على المقصود ح بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الى المتعدد
فلا يتصور عطف المضاف في نحو مررت بك وبزيد واما اظن ان يقع للباء الثاني مع انه يمكن استيناف معنى الجار
ويكون بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجنبيا به كاجنبية واو الظرف ان يكون حكمه حكم باء ح كما في حرف
يعني انه ليس ما قبل من الحروف الزائدة ح مستدلين بالاشعار وبقوله ح بيت تسألون به والى حار بالجر
في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها بتقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو
الله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير مررت بالامين والارحام وثالثها بان الواو للقسم
وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله واتقوا الله الذي تسألون وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء وما كان
القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يجمع حرف القسم في قوله ح تسألون لان المقصود
الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون جائز واترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح
اذا لم يكن القرأت السبع متواترة ح وقد ورد النظر ليقوي ح كما ذكر في كونه من الاصول العامة
الى تقه تأمل لان العامل واحد خلافا فيه يتم قابلية الاعراب كذلك ح يقتضي عدم التعيين بناء على ان الاصل
للعهد الذهني ح او مجموعا اه اعلم انهم جعلوا الحمل على نكاة الضمير جوابا واشتروط جوابا اخر واعتمد
عليه بان الضمير انما يفيد نكرة اذا لم يكن معه مرجع كضربته رجلا ويمكن ان يجاب عنه بما ذكر لك
مبنيا على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم تكن تلك النكرات مختصة
بحكم وصفة كانت نكرات ح اذ لو نصب او خفض الخ ولا يجوز ان يقع معطوفا على قائما وعمرو معطوفا

على زيد

على زيد ح حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم ح فتعين
الرفع على الابتداء اه يحتمل ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه مرجح في قوة
الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية ح بان يكون معناها ح السببية لا العطف كما في
اذ القيته فاكرمه ح او يكون معناها السببية مع العطف فالفاء الداخلة للمضارع ح لكنها
تجعل الجملتين بجملة واحدة ولا تفيد ذلك الا اتصال بينهما بالسببية افاده الشيخ الرضي حاصله ان الجملة
التي يلزمها الضمير فالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون
مضمونها بعد مضمون الاول متاخرا اما زمانا او بغير ذلك جاز بضمير واحد يعبر عن الضمير اكتفاء
باحدهما وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاءني فيضرب الشمس زيد
لان المعنى الذي يضرب بعينه مضروب الشمس وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان الجمع المطلق
لم يجز الا اذا كان فيه الا اذا ساعدت القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعدت عنده
في تلك الحال زيد ح واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين بحذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه فيقع الحكم على مناط عدم جواز تقدم المعمول واذا جاز العطف
على معمولي عامل واحد ح فهذا العطف وان كان بحسب اللفظ جائزا الخ فانه اشار الى دفع ما
قيل في هذا المقام من ان التالي في قوله واذا عطف على عاملين هو مختلفين لم يجز مناف للمقدم
وان لفظة اذا وصيغة المضارع تقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول
لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب اللفظ متحقق والتحقق
بحسب اللفظ لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الاقتضاء ع
فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب اللفظ لكنا نحكم بامتناعه بقيام الدليل الجلي
وهو قيام حرف مقام عاملين وذلك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد
العطف وح يندفع الاشكال المذكور لكن يجب عليه ان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة
فانه ثابت على تقديره عدمها فلا فائدة في التعليل ح لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام

الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا ما في الفصل بين
العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمر الحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو
كالجزء

حالا او اما مضافا فانه تأكيد بليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تأكيدا وهو اقل نحو جاءني القوم
جميعهم وبعضها يستعمل مرفقا تأكيدا ومرة حالا وذلك مثالثة وما نوقفها نقول جاءني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة
واخواتها الا بعد لا يعرف المخاطب كمية المعدود قبل فكر التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الموصوف فانه نحو جاءني رجال
ثلثة فتأمل واما البدل والعطف فقط خرجا به لكنهما في اخراج البدل الكل احتيج الى منبه وهو ان المبدل
منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا للتنافي فيهما فقط واما تهما توضيح متبوعهما او وكذا
ينفي ان يقال به واما تهما الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثالثة انها خارجة بقوله
في النسبة او الشمول لانها لا تقرر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في
الحاشية الرضي المصاحبة في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان التقرير امر المتبوع لا يستحق بدونها
الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى نفخة انما هي دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة
لا تقرر معنى النسبة ولا الشمول ثم اعترضها بان واحدة تدل على معنى الواحدة التي هي مدلوله للنفخة واجاب
بان الواحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى واعترضا الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول
المضمن فانا اجمعون في قولنا جاء الرجال اجمعون تقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين
في المجيء بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه موفا باللام المشار بها الى الرجال معينين
لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم مجتمعين بالفعل في حالة و
احدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة
واجمعون على ان المسجود في حالة واحدة قوله وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان تؤكد النكرة بالتأكيد
اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون
فيجوزون التأكيد بكل واجمع دون نفس وعين اذا كانت النكرة معلوم المقدار كدرهم ويوم
وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد قوله اي مكرر اللفظ الاول او مرادفه نكرار اللفظ الاول

قيل

قيل جاز ان لا يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدر للتأكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده
واعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيدا في قولك يا زيد زيد جاز ان لا يكون بدلا مع صدق
هذا الحد عليه واجيب عنه بان زيدا يجوز ان لا يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر وح يكون تأكيدا ويجوز ان
يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصد به وان غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وح يكون زيد
الثاني بدلا وجاز ان يكون شيء واحد مقصودا وغير مقصود بحسب التوقيتين قوله او حكما بذكر المرادف
اعترض عليه بان الكتع والجمعاء مرادفة لاجمع فيكون تأكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه
بانا لا نسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان لا يكون ذلك طارئا بعد ضم اجمع والمرادفة
ليست بحسب الواضع وليما سلم المرادفة فلا نسلم انها تأكيد لاجمع بل هما تأكيد للمؤكد به اجمع واما قول
المصاحب والكتع واخوه اتباع لاجمع ليس معناه انها تأكيد له بل معناه انها اتباع لها مستقلة لا يفيد انها
لا يستعمل بدونها لفناء معنى الجمعية فيها قوله ويجري في الالفاظ كل اعلم ان المؤكد اما مستقل
يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير مستقل ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله بأول
نوع من الكلم او باخر نوع منها بكرر بتكرار عامله في السعة نحو بلى بلى وضربت ضربت والا لم يكن
على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وصه نحو ان ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل
المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو ضربت انت وانت وضربت انت وفي تكرير المضمر المنصوب المتصل
التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه وهو واما المستقل فهو تكرير بلا فصل
نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث
قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد اللفظ الاول وثانيهما ان يقويه
بجواز نه مع اتفاقهما في الحروف الاخيرة ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون الثاني
معنى ظ نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا والتقوية معنى وان

لتعقبا قطعا

لا ينشر

لان التأكيد يرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها وان كانا المتبوع نكرة فرفع الاحتمال حاصل ان

لم يكن في حالة الافراد معنى نحو قولك حسن بسر او يكون له معنى متكلفا غير ظاهر نحو حيث ينبت نبت الشعر اي استخرجه وقولهم اكتعون ابصعون وانبعون قيل من قسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكره الشريف سر كتره قوله ويمكن استنباط مناسبة اه اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام امتداد وجودي قوله وعن بعض العرب بقاؤها والاول اولى لكراهتهم اجتماع تثنيتين حيث اكدت اثنتا بثنتا ومن قوله باختلاف الضمير في كلا وكذا في جميعه قوله او الجمع غير جمع المذكر السالم خلافا للاندلسي فانه جوز اضافة كل وكذا في جميعه قوله جمع في جمع المؤنث او ما يجبر بجبره وهو مكسور الجمع للمذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اضافة كل وكذا في جميعه قوله لا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو متعدد بمعنى بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد لان الكلي ما يلحظ افراده مجتمعة جاز ان يلحظ افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد منها افراده كالدراهم البيض والدينار الصفر كما جاز عكسه ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع نحو قولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي قوله صح بباء افتراقها حسا او حكما اذ افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعتبر افتراق الحكم قوله مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي قد يكون شيء اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما كواشتريت العبد كله فانه اكد بكل يرفع الاحتمال الاول للثاني لان الاول اشهر فسبق الفهم اليه فلا يحتاج المقصود فانه اذا ارجعت رفع الاحتمال الثاني فلت اشتريت جميع الاجزاء العبد قوله بخلاف

جاء زيد

عن بعضها
نبت الشعر

جاء زيد كلا التفاتا من غير ضرورة يقتضي الالتفات الى احدهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع قوله واكتع واخواه اتباع لاجمع الا ان رصت الجمع بين الالفاظ التاكيد وذلك غير كلا فترتيبه لترتيب المعنى لكن بناقش في ترتيب تاء خير اجمع عما اتبع فان الزمخشري وصه ذهب اليه وتبعه المصاقال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة مفهمة للنفس فتقديم الموصوف اولى واما تقديم بها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها في الجارحة كالوجه للمستعارة للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه في قولهم حول كتع اي تام قوله بما نسب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون في المنسوب قوله دونه ظرف نسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع قوله بل يكون النسبة اليه بوظيفة هذا غير ظاهر في بدل الغلط نحو لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا فدخل فيه جاءني زيد ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر مما ذكرناه ان هذا التعبير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا الا ابتداء لا انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف بيل الى قوله لا انتهاء قوله ونسبة العيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن انبأنا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالكناية لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا ارجعت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء المحض او من ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة زيد وهو مقصود بالقيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال كان ابنك

غير ح

الوجه الذى اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار بهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريفنا بانه تغيير الشئ بنقيض او ظاهر لان الشئ يدرك ان اللفظ حقيقة فى مسماه مجاز فى غيره فلو اريد به وجهه لا مفهومه كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر الخاطب كما هو المشهور لانا امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريفنا للمعرب هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة المنفية وهى كافية فى البناء كما ستشير اليه عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولقد فصل يعنى انه اراد بقوله مالا يناسب مبنى الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط ان لا يعارضها جهة مقتضية للاعراب كاضافة اى على الصحيح لما بينه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزام الدور او لا مناسبة قوية كاستلزام التعريف بالمجهول لانه للقوة مراتب ولا يراد بها معين شامل جميع تلك المراتب قوله اما يتضمن الاسم معنى المبنى الاصل تحقيقا لانوهم فلا يلزم بناء التثنية لانها تضمنها الواو العطف وهى لا تحقيقى قوله وكلمة او هنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافى التعريف ان قيل اى شئ تدخل غاق فى قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للاصوات الواقعة غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد او ما لا يتكلم به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا بناء قوله والغالب عبر من حركات البناء بالغالب دون الانواع لعدم اختلاف اثرها قوله اى الغالب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها والغالب البناء المفهوم من المبنى من حيث علامته يعنى الغالب حركات اواخره وسكونها او الغالب علامته البناء التى هى حركات وسكون الضم والفتح والكسر والوقف وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتحة حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق فى كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضى وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تشبيها للنائب باسم المنسوب قوله ضم وفتح وكسر

ووقفا بسمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم فى التلفظ به والكسر لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عنها لجرى قوله وبالعكس يعنى يطلق الرفع والنصب والجر على الحركة النيابية قوله والمراد ان الحركات امارات كما قيل منا الاكلام يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى والعلة فيهم ذلك الاختصاص من قوله والغالب لان لقب الشئ مختص به فعلى ما ذكره ان يكون معناه ان تلك الامور الغالب بحركات المبنى لا بخصوصها قوله لانهم كثيرا ما يطلقون نحو على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة قوله حيث قال بالضم رفعا قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه قوله والكنايات الاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قوله والاصوات قيل انها ليست باسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية فى البناء ولهذا عدها منها قوله المضمر قدمه على سائر المبنيات او ليس شئ منه اعرب وللنزاع فى بنائه وليس الضمير فيه الالتباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم ملكنه عنه قوله ما وضع اى اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه الا اى فى اياى مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمتكلم عنه مع قطع النظر عن حيثية المتكلم والمخاطب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما هو كذلك ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظى بين تلك اللواحق لتعين المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعنى بقوله به لفظا المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولذا صح انت متكلم واما مخاطب وكذا يخرج حال عن الحد بنفس السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب انما هو لفظ المتكلم والمخاطب موضوعا لان المفهوم وبقيد الجبلية يخرج زيد اذا اريد غير المسمى بزيد عن نفسهم وعن عليه حال المخاطب وضمهم من قوله ما وضع المتكلم بقوله اى عادة او بطريق

الكناية وقال بهذا خرج لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان بصيغة وجز ولعله اراد
بصيغة العينية الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع بصيغة المتكلم بناء على الهمزة مع
النون قد يكون للشرط وقد يكون للتحقق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب يعني بحسب متكلمها من حيث انه متكلم ولا مخاطب من حيث انه مخاطب وبهذا
يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى ويقول السيد بديد زيد ضربه ولا يقول زيد ضربت وانما
جاز يا تميم كلكم لان ياء ليل الخطاب ليس بضمير ضرب ليل المتكلم قوله ويخرج بهذا
القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة
به فلم يكن قوله تقدم مما فائدة في الحد بناء على ذلك قلنا لم يخرج بعض الاسماء
الظاهرة مثل كم فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقديم اللفظي اه اعلم ان تفسير التقدم
اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة
لكن لما كان المقصود الاصلي بيان التقديم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ
الرضي بان تقسيم التقديم اللفظي الى الحقيقي والتقديري خلاف واقع فاي حاجة الى جعل اللفظ قسم
التقدير كما عرفت في بيان حكم العربية بل معقول لقائل ان يقول لا معنى لان يجعل الحكمي
من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف انه جعل الحضور الذهني والعهدية قبل ذكر الضمير
بمنزلة ذكره ولا خفاء في ان التحقق ليس جعل العهد في حكم الذكر واما التقديم الحقيقي لا حاجة فيه
الى تحقق نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى التحقق في التقدم بان يقال مثلا
انه متقدم بكلمة في المضمر واقتضاية لذاته تقدم بالمرجع لكن يخالف وضعه ومقتضاه
قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن والالتزام ومنهم من خص بالاول
وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى

تدارسته

لو ارضت بالجر اذ الغيب يدل على توارس الشمس والشيخ الرضي جعله من باب السياق واللفظ
انه يمتنع لان المفهوم من لفظ واحد قوله فكان متقدما من حيث المعنى الخ الظاهر ان يقال من حيث
سقط اللفظ قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه ان كان مع ضميمة قرينة خارجية
كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر الذي رمضان دليل
على ان المنزول هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الاتي في ضمير نعم
رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل قوله فالمتصل الغائب للتفسير قوله
المستقل بنفسه في التلفظ بلسان المحاة التخاطب قوله لقيامه مقام الفاعل اعرابا لا اختصارا قوله لانا
يقع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف وهو والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف
اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قوله الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقال ضربت وضرب
الى ضربن ويضربن ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة
المتكلم المعروف ماضيا او مستقبلا او بان المقصد التنظير بالاستيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المتكلم
المجهول قلنا ذكرها ليلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ووقع توهم فاسد
اولى من بيان مبتدأ قوله الى ضربن قيل الى بمعنى اللام الحكم للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في حكم
اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وما هو في ذلك الى ضربن وضربن فيلزم الاسقاط قوله وانما
بدأ بالمتكلم الصرفيون يبدؤن بالغائب ليتجرد عن اللواحق ثم يراعون مراتب الشرف قوله انا
نحن قد تبدل همزته هاء كقولهم هنا وقد يحذف همزته كقولهم انا وقد يسكن نونه في الاصل وهو عند البصريين
همزة ونون واللاحق للوقف قوله والضمير في انت الى انتن سواء جميعا قال الشيخ الرضي هو مذهب
البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما
ان لواحق اياك واخواته ضمائر عند الكوفيين واياما عماد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم للعظمة
بدلان على كينونة واحد لان المشاهدة شاهدة على الفرق قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب
وذلك بمنع على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة فيلزم على المرفوع المنفصل كهو وهي قوله خاصة

قيل هي حال من ضمير سيستة والتاء للمبالغة او مصدر كالعاذبة منصوب بمحذوف اي افعل ذلك
خصوصا والجملة معترضة **علا** التي وضعها للاختصار اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فباختصار
المعاني المقتضية للاختصار في مدلولاتها ليلا يحتاج الى اخر واما ثانيا فبقلة الحروف وهو في المتصلة
ظاهرة واما في المنفصل فلانك اذا اخبرت عن نفسك وعن غيرك بالسماية وجدت غالبا ان
الضمير حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة تدفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت
زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تبيين المراد قرينة واذا قلت انت وانا بعد سبق
المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر
ثم المتصل البارز ثم المنفصل **علا** مستتر الفاعل ليس مستترا من مقولة الصوت والحرف ولا ادري ما اي
مقولة هو **علا** بالمتكلم صفة للمضارع **علا** مطلق اي زمانا مطلق او مستمرا مطلق والظاهر ما قاله
الشيخ من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلق **علا** وفي الصفة مطلق تذكير قوله مطلق
باعتبار ان الصفة هو الوصف **علا** ولا يسوغ المنفصل لانه اخره لا يخص صورة الانفصال فيما ذكره
لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في ضمير الفاعل يجب انفصاله كما قائم
انتم وهذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتنى بابرازه وكذا فاعل المصدر **علا** الا لتعذر المتصل اللام
للوقت او للاجل اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن
قبله عامل بل كان موخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير **علا** او بالفصل من بابه ما وقع تابعا
تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع آما المفيدة للشك في الاول الامر كجائني اما انت او زيد وما وقع
ثاني باب علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث الالتباس بالمفعول الاول واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب
والانفصال في باب علمت اولى **علا** لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن كقولك ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز
ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام
فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على
الفعل يفيد كونه اهم **علا** صفة جرت يعني بالجر ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا **علا** اقتصارا

على سو

على الاصل الخ مع ظهور ان الحكم لا يختلف قصر وما ضربك الا انا وكذا انا ضربك **علا** ولكنه تاكيد لازم
لا فاعل اه هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه مستتر الضمير
المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيته يعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه وهو التانيث فلا بد سواء كان
مستتر الضمير الصفة او فعلا وان اتفقا فيجاء كرفان اتفقا وفي الغيبة ايضا فالبس حاصل كان المسند فعلا
او صفة والضمير لا يرفع البس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والمتكلم فالبس منتف في جميع الافعال الا في غايبة
المضارع مع المخاطب وغايبة مع المخاطبين فان البس حاصل ههنا ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فالبس
حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل البس في هذه الصورة
هذا البعض يقول في الجميع سواء كان هناك لبس او لا سواء رفع البس او لا واما الفصل فقد اتفقوا كلهم على انه
لا يجب تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه
الظاهر انه يرفع البس فلم لم يكتفوا به قلنا ما كان هذا الضمير لم يات به لمجرد رفع البس وكان مما يجوز حذفه
صفة صن الالتباس على تقدير حذفه فاتى لمجرد رفع الالتباس ضميرا لا يجوز حذفه **علا** فاذا
اجتمع ضميران ولم يكن احدهما نعتا فيه لانفصال **علا** اعتبارا بما هو الاصل في الباب واما قال سيبويه ان كان غايبة
جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غايبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد في
الغايب **علا** لتحقق تقدم المتساويين فيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربني
او فعل يجب بمعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان التقدم بالفاعلية ترجيح
في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار اللفظ **علا** فيلزم انفصال المتعذر رافع والثاني
اشرف من الاول لكونه اعرف فيتأتى من كونه متعلقا بما هو اعرف **علا** وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال انما هو شيء
قاسوه ولم يتكلم به العرب فجوز وصفها والمجاء المبرد مذهب النحاة **علا** فلك الخيار بالاجتماع
جهتي الاتصال والانفصال باعتبار عدم الاعتداد او بسبب ان لا منقصة في التعلق بما هو اشرف منه وهيرية
من جملة بالاتصال **علا** وان شئت او رده منفصلا قال الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الاتصال في باب
اعطيت لانه مفعول الاول من باب اعطيت فاعلى حيث المعنى فان كان الثاني افضل بضمير الفاعل وفي مفعول باب

فاعطى

علمت رابحة الابتداء والخبر فيهما الانفصال قوله لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ان قيل ان انفصال خبر المبتدأ
باعتبار ان عامله معنوي وهذا تنتفي بوجود الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو بعد دخوله صورة ثابت مع الناسخ
حكما لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله
لكون ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور او فعل فعل محذوف او مرفوع بلولا والوجوه الثلثة تقتضي
الانفصال قوله لكن غيبة الكلام يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو
الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الى اخرها من اوله الى اخره فيشمل ضمير المتكلم لكن غيبة الكلام كما ذكره
قدس سره قوله وحسبت الخ والعالم يقول لولا انت وحسبت الى اخرهما لاختلاف الضميرين بالاتصال
والانفصال ولعالم يختلف الضمير ان في لولاك وعساك اعتبرا بهما غيبة واحدة قوله وذهب سيبويه الى
ان لولا في هذا المقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن
بحجر ما بعدها بالاضافة واذا دليها غدوة قال الشيخ الرضي فيه نظر لان الجارة لم يكن زائدا بل له
من متعلق ومتعلقه غير ظرف ويمكن ان يقال متعلقة جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله
فالافعش تصرف فيما بعد لولا وبلزمه ان يقيد اشتراك ضمير قوله وسيبويه في نفسه يرجح التفرقة في واحد
لتقارب معاني اللفظ لان معناها الاطماع فراعى جانب لعل وعسى فنصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة
والغالب فيه ان يكون مع ان المراعاة عسى وقد جاء مراعاة لعل قوله نون الوقاية يسمى ايضا نون الحماية لان الحماية
كما يحفظ الشيء عن السقوط يحافظ ذلك النون اخر الكلمة عن الكسرة قوله الا ترى ياء المتكلم اذا لم يعقبها
قوله تتقي اه التحفظ عما هو احق الجر وهو الكسرة في اخر اجزاء الكلمة غير عارضة للتقاء الساكنين
وذلك لانهم لما منعوا الفعل من الجر وكانت الكسرة اصلا علامة الجر بخلاف الفتحة والياء كره ان يأخذ
فيها ما هو احق له وبعبارة اخرى كره ان يأخذ فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في
الفرار والتبعيد عن الجر وقد ضعفها في نحو اعطاني ويعطيني اما لطول الباب او لكون الكسر مقدرا كما في عصاي وقاضي
وتركها في عساي لحملها على لعل قوله ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافة نون الى ياء اضافة من باب اضافة
ان تقول ايضا انه من باب رجل السوء قوله عرية عن نون الاخرى سواء كان معه نون الضمير ونون التأكيد او لم يكن

معاهد

معاهد وانما جاز ذلك مع ان نون الاخرى كنون الوقاية في ان لا معنى لها قوله لم يضبط بالنسبة الى الكسرة العارضة
فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف المستقلة قال وانت حفظا وقوله مع النون ظرف لقوله مجرور قوله يعني
ان كان آه ان هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين كما هو مع النون التسوية اولا وهو ذلك
لان خولة اخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء في المشهور رجحان وذلك ان تحمل
التخيير على التسوية كما بينا اليه الفهم ويخصص قوله واخواتها بما عدى ليت ولعل بقرينة ذكرها بعد تشكل
بأن يكون ان يجتمع تبع الجر او في اخواتها ذهاب التسوية وبقي انه لم يذكر مع ليت قوله للمحافظة على الكسرات
البنائية هذا اظاهر غير انه تعليل لان لدن لاجتماع النونين قوله لكلمة في لعل فانه في اجتماع اربع نونات
خوف ان الكسرة المناسبة معاقبة لكسر نون الاخرى او انها معطوفة على الباء قوله لدن بالضم وعلى السكون لدن
قال الشيخ الرضي لم يسمع فتحها مع الضم والضم اللائق بها قال سيبويه يقال لدن غدوة فيجر الغاية بالجارة كما ان
السكون لعدم الكلفة عن الاصل المتحملة ويغيرها الى الافعال المبنية على السكون والضم والضم يغيرانها
الى تلك الاصل من حيث انها يغيرانها الى الفتح زعموا في الجر في المضارع مع النون لما حيث انه فعل لازم حيث انه حركة
اخره حركة بنائية وكذا التخير عنها في الكسر وقد شبهها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قوله تخيرا عما
اجتماع النونات فيه اذ ليس الفاصل بينهما الا حرف واحد قوله ويختار ليت المشهور فيه ان النون
لازمة الا شذوذا شعرا وسقوط بين المبتدأ والخبر الظاهر ان يقول يقع بين المبتدأ والخبر فغيره تجريد
ويحتمل ان يكون بين للتأكيد وانما صحيح لان التأكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فاصل
قبل العوامل وبعدها اعترضا عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبق مبتدأ وخبرا فكيف يصح
قوله يسقط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز
وذلك عند البعض جائز بانه فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الكلمة وبالخبر
الجزء الثاني منها وبالمبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه ما قيل رأيت هذا الشاب شبابه وجماله
وانه صحيح وفيه نظر لان الوصف في الحاضر للمخاطب وفي الغائب كهذا بين الغرضين على ذلك السائل
وما نحن فيه ليس كذلك قيل الوصف الحاضر ما قيل الوصف بالغائب فمنظور رأيت شابا في شبابه

وحباه لان رأيته هذا الشاب في هاشاب مجاه **قوله** صيغة مرفوع والظاهر تفصل بما هو في صورة الضمير
لانه غير صالح لان يوصف وانما اخبر بصورة مرفوع لتناسب طرفين اعني ابتداء والخبر **قوله** مطابق للمبتدا لشاكله
وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في المرفوعات هو باعتبار الخبر **قوله** وكلا تكلما وغطاباه وغيبة
ربما وقع بلفظ الغائبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب **قوله** سمي فصلا عند البصريين وعمادا عند
الكوفيين لكونه عاقطا لما بعده حتى لا يسقط عن جزئيته **قوله** وفائدة التوسط بين فصل يعني ان قوله بين فصل
حلة غائبة للتوسط فيكون قوله فصلا جملة معترضة بين الغاية والمغيا والعالم يجعل علة للتسمية لان بعد وقوع
الفصل لا بد من التسمية لو كان المقصود بيان التسمية يقال لانه يفصل اولا انه فاصل وانما كان يفصل
لاستماع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع **قوله** نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا **قوله** ان يكون
للخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك لاشتراط الثبوت لا النكرة في المبتدا والخبر اذا كان النكرة نائبة
قلت انما يعبر واذ لك لان صيغة الفصل تفيد التأكيد فالاولى زيد هو القايم في معنى زيد نفسه القايم
واذ الان تأكيد كذلك يلزم ان لا يقع بين النكرة لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط
ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مدلوله السماع
واجاز الفراء وقوعه قبل المضارع كقوله تعالى وهو يحيي ويميت وجعلك بيعود راعتراض عليه بانه يحتمل ان يكون
مبتدا او تأكيدا كما في قوله تعالى انه اهلك وابكى وجعله نظرا فيه بانه يلزم تأكيد الظاهر بالضمير وفيه نظر اذ تأكيد المنصوب
بالمرفوع والعكس بانه تأكيد للضمير المستكن في الفعلين كلمة قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا
اخر لانه حين مبتدا عند المحققين **قوله** ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي
وبعض العرب يجعله مبتدا اذ تأكيد لما قبله ويمنعه دخول اللام اذ تأكيد لان دخل التوكيد **قوله** ويتقدم
قبل الجملة تلك الجملة خبرية كجملة البتة الا اذا اذا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدا فانه يجوز ان يكون فعلية
كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار **قوله** ولا يبعد هذا وجه بعيد **قوله** ضمير غائب لان للراجع به الغيبة بخلاف
صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدا فيلزم حينئذ بقاؤها لما ذكره **قوله** وحسن تأنيثه قال الشيخ الرضي
تانيث هذا الضمير وان لم ينضم الى جملة المفرد تونثا قبيحا لان ذلك باعتبار الغيبة لكنا لم نسمع **قوله**

والظ

و الظاهر قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة الا وصفا لقوله ضمير غائب بقوله بغير وصفا **قوله** اما ان كان مبتدا او بان كان
عاملة حرفا والضمير مرفوع لا غير ذلك **قوله** اما جوان فلكونه على صورة الفصل هكذا فائدة وفيه نظر لانه ضمير مرفوع
على صورة الفصل لا يصح الحذف بل لا بد له من قرينة وجاز ان يقال قد تقدم القرينة على الحذف او على خصوصية
المحذوف اما على الحذف فلكذا افتى الخبر بانها في قوله عم ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون على ضعف
ان تعلق خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اقل من حذف ضمير الشان لان لم يجز حذفه الا في الشعر على
ضعف ان قلت ينبغي ان لا يلزم حذفه ضعفا قلنا ذلك القرينة لما لا ينفي تعين المراد يجوز ان يلزم الجملة
الواقعة بعدها تاء ويل مؤنث وهي اسم لها وخبرها محذوف والتقدير ان لها الفصة مطابقة للواقع **قوله**
لان الخبر كلام مستقل هكذا قال الشيخ الرضي وفيه ان استقلال لا ينافي ثبوت القرينة كما في قوله ان من يدخل الكنيسة
يوما ما تجح وذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلام المجاز ان قلت يجوز ان يلزم تلك في حروف التشبيه
قلت ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث قال قدس سره في الحاشية ان الكنية
بعد النصارى الجاوز جمع جوزو وهو ولد البقر الوحشية **قوله** اي اسما وضع كل واحد منها اخبر لان المخبر عنه
انما هو الجمع ووضع الجموع وضع اجزايه **قوله** اشارة حسية يحتمل انه اراد واصل بين الجمل وما بعده غاية لذلك
الامتداد وهي لا يلزم الا الاخير سواء شاهد **قوله** فضلا فايره ضمير الغايب ولا يرد ايضا ان هذا امر يقال الشيء
بما يا وبه في المعرفة والجهالة لان المعرفي يحاول به فهم في الجمع معرفة قد اضيف الى الكناية بل لذلك المركب
الاضافي في عرف الاصطلاحي كما اشار اليه اريد بيانية بالكناية المعلومة لكل واحد من الغايبة ايضا انه
ليس بغايب شيء بنفسه كما توهم لان المحذوف في المعرف جزء بل قيده وانما يلزم كذلك لو كان نفس ما حذف اليه **قوله**
محمول على النحو ينزل منزلة المحسوس المشاهد اما ما شيء لا دليل عليه فقط وهو في الذكر لما يصح حمل
ما على هو لعود الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحققين وتارة بان قوله هي مبتدا محذوف فالخبر
اي وهي خمسة والجملة التي بعده مبينة والاولى ان يقال وهي فيما سيذكر وتارة بان الاخبار بتقدير معطوف
اي وهي هذا واخواته وقول الذكر خبر مبتدا اي محذوف اي هو الذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدا
حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله الذكر خبر له والجملة خبر للمبتدا الاول والتقدير العدد اي وهي

ضافتها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ وجزء محذوف والجملة خبر المبتدأ اى هو قيل هذا للمذكر ولا يخفى ما
فيه من التكلف مع ان سر الكلام ليس على نسق واحد ثم قال قوله لمشاهدة فان من باب حذف الموصول اى
الذى لمشاهدة فان وقيل ان جواز الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين قالوا اليه قيل
ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اى الا من له مقام معلوم افاظهر تلك الوجوه فظاهر لك
ان توجيه الشيخ قدس سره اخص من المطلق والعامل فى الحال معنى الفعل اه فيه ان قوله اى جزء الخبر على تحقيق فان
نظير البيت يكفى وجود ان الخبر ليس مسندا بل المسند المجموع قوله وقدم اه يمكن ان يقال انه قدم لان الاشارة
بينما الى المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قال قدس سره فى الحاشية وقيل ضمير الشان ان
هذا ههنا محذوف قال انه هذان لساحران قوله بقلب الالف ياء فان الياء قد يكون علامة للتاء نحو
تغربنى قوله وبقلب الالف والياء هاء لان الهاء قد يكون مبدلة من تاء التأنيث فى الوقف قوله بوصل الياء
لهصولها من الاشياء او جمع العوضين ولا يثنى من الغائبة الخ لم يرد التثنية لعدم معرفة لان المعرفة
لا يثنى الا نكرة ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول
اصله على سبيل اللهوف يعنى ان اللهوف يقتضى اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر وانما
اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من ان الهاء جزء اسم الاشارة اعلم انه قد يتصل بها هاء
واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك بانا وجوانه كينونة هاء او هاء ثم الف او هاء ثم الف او هاء هو
او بغيرها قليل قوله لاشتباه وقوع الظاهر موقعها حينئذ انما يمتنع اضمار الفعل والانفعال مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه
مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول ترجمة ذا اثبت وترجمة
ذلك انت قوله وهى الحروف يذكر ويؤنث اعتبر ههنا تذكيره بقرينة اسم العدد اعنى خمسة من حروف المطاوعة
فانه اقرب ويحتمل ان يقدر باسمى الاشارة وذلك للبعيد وذكره للمتوسط قال الشيخ الرضى يلزم الكاف للمتوسط
وللبعيد دون القريب وذكر ان الوضع اسم الاشارة للقريب والحضور لانه للمشار اليه حسا وبشار بالاشارة
الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذى يصلح ان يقع فى خطاب فلما اتصلت الكاف به وكان مقتضيا بالوضع
للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اعرضته هذه العلاقة اذ لا يخاطب الا حاضر واحد الا فى مواد مخصوصة
فلما اورثت الكاف فى اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان للحضور صار معنى الكاف بازاء الحضور

والغيبة وهذا حال المتوسط واذا اريد التنصيص على البعد جيئ بعلامة وهى اللام قوله وما يأتى للمص
الخ ذكره الشيخ الرضى وفيه شئ لان استعماله كثير فى مقام الاخبار بالتاء وقيل كما ذكره فى علم البلاغة فلك ان تقول
المخاطب انه قال اشارة الى استعمال فانه لو قال فى التقريب يفهم منه الا الوضع قوله وتلك اى ما كان لا
الى لغة بنى فزارة او اخوانه قد البعد التنبيه به قوله اشارة الى الكلمة فلا يرد ان ما عداه غير صالح لذلك
انه ليس بخطاب ياء قال الاخفش قوله بضم الهاء وتحقيق النون للتقريب هناك للمتوسط وهناك للبعيد
وههنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقها الكاف ولا يلحقهم قوله خاصة اى بخصوصها ذكر للتأكيد
قوله لا يستعمل فى غيره الا مجازا كما اذا استعمل فى الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية لله اى حينئذ وذلك
بالاستعارة المكان للزمان كما يستعار له فان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام او نحو اضمنها معنى
اسم لا يتم اى قيل اى اسم لا يتم حال كونه جزء وهو بعيد عما اريد قوله واراد بالتمام اه حمل الشيخ الرضى
الجزء التام على ذكر الاسم كما يناسب قوله اليه الخ لم يرد التثنية لعدم معرفة لان المعرفة
لا يثنى الا نكرة ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول
اصله على سبيل اللهوف يعنى ان اللهوف يقتضى اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر وانما
اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من ان الهاء جزء اسم الاشارة اعلم انه قد يتصل بها هاء
واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك بانا وجوانه كينونة هاء او هاء ثم الف او هاء ثم الف او هاء هو
او بغيرها قليل قوله لاشتباه وقوع الظاهر موقعها حينئذ انما يمتنع اضمار الفعل والانفعال مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه
مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول ترجمة ذا اثبت وترجمة
ذلك انت قوله وهى الحروف يذكر ويؤنث اعتبر ههنا تذكيره بقرينة اسم العدد اعنى خمسة من حروف المطاوعة
فانه اقرب ويحتمل ان يقدر باسمى الاشارة وذلك للبعيد وذكره للمتوسط قال الشيخ الرضى يلزم الكاف المتوسط
وللبعيد دون القريب وذكر ان الوضع اسم الاشارة للقريب والحضور لانه للمشار اليه حسا وبشار بالاشارة
الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذى يصلح ان يقع فى خطاب فلما اتصلت الكاف به وكان مقتضيا بالوضع
للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اعرضته هذه العلاقة اذ لا يخاطب الا حاضر واحد الا فى مواد مخصوصة
فلما اورثت الكاف فى اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان للحضور صار معنى الكاف بازاء الحضور

اسم موصول الا الخلاصي بالصلة الا اصطلاحي كتعريف العلم بحاله العلم وهذا لا يجوز ولقائل ان يقول قبل ان ان تعريف
العلم بحاله بعده للذي يقال مثلا العلم صفة ينجلي بها المذكور لمن قامت به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور
ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدإه فتعريف العالم بحاله العلم تعريف
الشيء بنفسه في الحقيقة على ان **محل** وصلة جملة خبرية ليس تعريفها لحاله الا لزم التعريف بالاعم لانا نقول المراد بالموصول
معناه العرفي وهو باعتبار مفهومه ليس من الصلة العرفية ولا بد لها من هيئة اشتقاقية حتى يتحقق شيء من معناها العرفي
حتى يكون تعريفه بها كتعريف العلم بالعلم **محل** بان يقال الصلة جملة الى آخره قال **محل** وصلة اي صلة ما لا يتم
جزء الا بها جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالنسبة اليه لا الى الموصول **محل** جملة خبرية انما قال كذلك لان وضع
اسم موصول على ان يطلق المتكلم على ان يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم محصوله وهذا لا يتصور
الا في الجملة الخبرية واما وقوع جملة التعجب صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليطبئن ان الصلة هي جواب القسم وهو جملة
خبرية **محل** او في معناها كما سمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله صلة الالف واللام اسم الفاعل
والمفعول بمنزلة الاستثناء **محل** لا غير ضميرا لانا وانا فانه قد يجيء الظاهر موضع الضمير **محل** لان اللام الموصولة
يشبه اللام المعرفة وليست بالحقيقة لانها معرفة كما زعم بعضهم بعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى الموصوف
مقدر بعيد **محل** جملة صفة ولهذا يعمل ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا يكون الصلة مصدرا لانه لا يقدر
بالفعل الا مع ضميرها وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة **محل** وهي اي الموصولات لاحظ معنى
الجمعية باعتبار الخبر كما ان تأنيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع مفروضا اما الشيء والضمير
واقع فيه **محل** الذي اصله لذ عند البصرية ازيد اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها
صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان لا يكون صفة كما ان هذا و
اخواتها مثل هذا الحلو وبعض صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات **محل** والتي بقلب الالف ياء
محل واللذان واللتان وقد شددوا النون فيهما بدلا من الياء في المؤنث **محل** واللذين كما للاسماء الستة
من العلم واللذون في الرفع بهذه الهيئة وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا ومن اللذين ايضا **محل** واي تجمع
مضافا الى المعرفة ظاهرة كانت او مقدرة **محل** بمعنى الذي او فرعية وكذا في قوله بمعنى التي **محل** منسوبة الى

بتمامه طي

الا بخ طي قلبت في النسبة احد الياءين الخاء والاخر بعضرة فحذرا من الاجتماع بيا الياءات **محل** وفي بعد
ما جوزا الكوفيون كونها موصولة بعد من الاستفهامية فانت اولا ولم يجوز البصريون
الا في ضرورة بشرط كونه بعد ما او من الاستفهامية اذا لم يكن زايدا كما في قوله تعالى ما ذا الذي يقرضه الله فان ذا
زايدة اذ بعد موصول **محل** والعايد المقدر لا يجوز حذفه فقط وهو صو
لتتمها والضمير احد صلا يدل موصولها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في
الصلة كقولك الذي ضربته في داره زيد اذ استغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم
الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع فانه منصوب جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا الا يكون موصولا
لا يدل عليه العايد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف فذا مجرور فيحذف بشرط ان يجر في بالاضافة
صفة ناصبة له تقديرا او يجر في بحرف جر متعين كقولك مررت بالذي مررت به ويتعين حرف الجر قياسا
اذا اجر الموصول او موصوفه كمر بمن في المعنى وغالب المتعلقات كمررت بالذي مررت بزيد الا الذي مررت
ثم مذهب الكسائي مثله الا انه يجيء للظرف وهو لا يحذف حرف الجر اولا اضح يتصل الضمير بالفعل فينصب منصوبا
ليصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفها مطلقا واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان
مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرف كان في صلة اي جار الحرف بشرط اخر وان لم يكن في
صلة فيشترط استطالة الصلة كقولك وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة
بالعطف فقد حذف في السماء وقد حذف في الارض لوقوعه بعد صلة اله لانه خبر مبتدأ محذوف اي الذي هو
معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العايد بالمفعول والمفعول
لتحقق الاستثناء فيما قدر ضميره مرة بان الحرف لا يجوز الا مع القرينة واتساع الحذف في صورة اجتماع
الضميرين وكون العايد بعد الا ليدل على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في
صورة الاتصال بالحرف فلانه فلما يحذف ح واما قولك لا معنى لتقييد العايد بالمفعول فتقدير العايد بالمفعول انما هو في العايد
المجرور ان كان حذفه بعد صلة منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فالمفعول اعم من ان يكون بلا واسطة
او كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وبهذا

الذين جمع المذكر اولي العلم

هو المرء ايضا قد عرفت ان صفة للاستغراق والام في صدق العابد مثلا حيث انه عابد ويجري فيه ان الهوى يمان
في المجرور ايضا قوله تميمي التقدير هو مجرية التميمي الحكيم والله رب قوله وتذكيره اياها كما تذكر
مثلا بمعرفة ان المال والتمر لا يجر عنها لانه يجب تذكيرهما وبمعرفة ان المجرور يجب وقوفه التشبيه لا يجر عنها
انها لا يفعلان ضمير شأن قوله لا ما الذي يجر عنها اي بسببه كما وما ذات المجر عنه فهو زيد في المثال المذكور
ولذا قال فذا اجريت على زيد الخ واما اعتبار عنه الوصف بالقياس الى زيد هو ون الذي يجر عنه هي اللفظ
لان مثال المجر عنه الذي هو زيد عالم والجملة الاولى مع اجزائها مجرورة عنها هو ون الموصول قوله اي اوقعت
كلمة الذي اه لان اللفظ الذي يجر عنه الموصول والمجر عنه في الاصح مبتدأ والمبتدأ مرتبته العدد قوله وجملة
الخ لان المعنى ان يوصف الموصول بالوصف الذي هو ما لذلك المجر عنه بلا تغيير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون
الموصول مكان المجر عنه لتصديره مبتدأ اي فلا بد وان يكون تأنيثه وهو ضمير العابد اليه مكانه قوله واخرته لانه خبر وصفة
المجر التأخر قوله في الجملة الفعلية فاعله ان قلت ان اسم الفاعل والمفعول قد يقوم مقامهما جملة اسمية كما في اضافات
الزيدان وما مضروب الكبران فلم يصح الاخبار عنهما فعلا لانا نجد بنا الحرفيين بمعنيان ما وقعا صلة للام
في ضمير الشان لو قال في ضمير المبهم يشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة والموصول
والصفة وكذا الفاظ التأكيد في الشهرة اذ تلك الالفاظ معتبرة في التأكيد فلا يفيد الضمير ما افاده ويجب ان يكون الضمير
مفيدا لما يفيده المجر عنه وكذا عطف البيان رد المعطوف واما البدل والبدل منه فقد اختلف فيهما قوله والمعدد
العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن زيد قائم فانما يجوز اذا لم يجعل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل
جملة مستقلة عن العامل في الضمير المستتر لغير هذا اي الذي رسمته غيره قوله وما الاسمية قال الشيخ الرضي هذا
كان من المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعل له بابا بعد بل يبحث في ضمن الموصولات كما يبحث عما وافق
اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في الاصح الافعال كفجار وفساق وباب قطام للموافقة لباب لنزال ولو لا قصد
الاختصار وعلة المناسبة المذكورة لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا بعد اسمائها قوله لا الحرفية لانه قد ذكر
احوال الكلم واما في الحرفية فسيجيء في بحث قوله عما زيدا ما كافة اي مثلا واستثنائية قديرا وعما
التحقير والتعظيم والانظار وبحث في الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضافا اليه

مطابقة ما الاستفهامية نحو بما تشتغل قوله نحو ربما تكره النفوس اه قيل جاز ان يكون ما كافة قال الصحيح الا ان
المنية اختار واكونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه بين قولنا الامر
وطلك قليل الا بشرط وهو انه يجوز الا يكون من للتبعيض متعلقة بتكره لما في اخذت من الدراهم اي شيء
من الدراهم ويجوز ايضا تعلقها بتكره على كره وبعضهم وجعله قوله كره فرجة صفة للامر لان اللام فيه للعهد
الذهني قوله وتاء تيمر مطابقة لا صلة او صفة قوله وصفة اطلق في ما التي يلي النكرة لان فائدة الابهام
فقال بعضهم حرفا وقال بعضهم اسم وفائدته اما التخيير التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اي عطية
لا يعرف من حقارتها والامر ما اي امر عظيم لا يعرف من عظمته وافرد فريقا ما اي اخر يا مجهولا لا غير يعين قوله فان
كلمة ما لا يجيء تاء ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونه نكرة غير موصوفة ولا يجيء عنده الكوفيون الا حرفا زائدة
نحو قوله الا تزورنا من ما عدا اي الا كثيرا وفي عده او هو عند البصريين موصوفة اي انسانا ما عدا وقال الشيخ
الرضي اعلم ان من وجوهها الذي لا يعلم ولا يعرفه ما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى وسنهم من يمشي على
بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب الكلام في العاقل به
على هذا التغليب فقال من يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا وقد يستعمل ايضا هي
استفهامية ما كانت او غيره في المجهول ماهية وحقيقة ولهذا يقال حقيقة الشيء ماهية وهي منسوبة الى ما
الماهية مصنوعة الهمزة ياء والاصل الماهية او نقول انه منسوبة الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة
واحدة فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤاله عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان
يكون سؤاله عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها للمرعون على انه لا يعرف الا
بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر قوله والموصوف نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها نكرة
موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله لانه التزم فيها الاضافة الى المعرفة انما قيد
بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل عالم فانه ينتصب بما بعده كم الخبرية وقيد الاضافة بقوله المعرفة ليندفع ايراد النقض
بما اذا اضيفت نحو كم مالك فانها مضافة الى الجملة ولا يلزم ان قد يضاف الى الفعل وانما جعل التزام الاضافة الى المعرفة
من خواص الاسم المتمكن لانه بمنزلة التنوين المنافي للبناء والعالم يجعل الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى

الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضي انما التزم في اذ الاضافة لان وضعها ليفيد بعض من كل ما اخذ حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يوف بمعنى الذي وان كان مقدرا بقي على اعرابه ق لا لحذف صدر ان كانت صلتها فعلية فلا ينبغي ان تعربها وان كانت اسمية فحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يلوح ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اذ فان كان مضافا بني على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة هذيل واذا لم يكن مضافا فالاعراب جائز بعضهم ابناء قياسا على اسماء ق فيجيء قراءة بالضم دون الفتح وليس قراءة الضم ق اتفاقا على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اذ سمعت استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار القول اي كل سعة مقول فيهم ايهم اشد وقول من كل شيعة معمول لننزعن اي تقول اكلت من كل طعام فيلوح من التبعيض وقيل يجوز ان يلوح للتنزع واقعا على كل من شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال منهم فقيل ايهم اشد اي الذي هم اشد وقيل ان التنزع عما تعلق عنه العمل وليس بشيء لان معموله ليس جملة والمعلق يجب ان يلوح معمول جملة ق لتأكيد شبهه بحروف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة موقوفة للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان الاحتياج لا يقتضي البناء وعلى تقدير رفع الحاجة كان ينبغي ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لازوم الاضافة المعنوية قلت لما كانت مضافة للبناء واذ اضافت مضافة فحذف صدر صلتها يقتضي صورة المضاف اليه الجملة اعني ان المضافات قياسا وبناء اي يضاف الى المفرد عنه حذف صدر صلتها كما مر ق وفي لفظ صنعت قال الشيخ الرضي فاذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن اذا استفهامية او الاولى فجائز اذ هو ومن اذا خبر مبتدأ الزيادة ويجوز ان يلوح بمعنى الذي هو على حذف المبتدأ اي هو اي قولك من اذا فجائز فاذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل في من اذا ان يلوح زائدة وان يلوح اسم الاشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم يدخل على اسم الاشارة ق

بيان

الاصل كالماضي والامر مخرج عنه كالمضارع فعلى هذا الاحاجة الى العذار المذكور
مثل رويد زيدا فالاصل تصغير اراد اصدر اراد اي ارفق تصغير ترخيم رفق رفقا فان
كان صغيره اقليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدل الى مفعول
مصدر او اسم فعل وكان اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويد زيدا بمعنى
ان يكون اسم فعل الكاف حرف خطاب وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل مثال ما هو
بمعنى الامر وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي اراد وصاه كما ان
المثال الثالث مع الف بمعنى احاضر لازم غير مستعمل فيما نقل عنه فتح هذين المثالين
اشارة الى اقترانها بفتح التاء قال الشيخ الرضي فيجب البناء نظرا الى اصله
مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت لساكنين ولحقت للتثنية لتقوية دلالته على قوة معنى البعد
اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير ان يكون اصله بهرية كنزلة ان لا توقف عليها بالآيا لها
ولكن توقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على ان الحاقها بالافعال فكان تاء ها ما قامت وقال بعض النحاة
ان مفتوحة التاء موقوفة كقوماة والوقف على الهاء وطماه واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفرقة كلمات
والوقف عليها بالتاء المفوقة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء فتح وهو ان صيغتها
مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن
عند بعضهم وهو عدم التمكن وجعله ليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه ليل الوقف عليه
وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر
الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو ليل على ان حالته كان موقوفا فمنع صيغة
تنوين السكت السكوت المعهود المعاين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي السكوت عنه في حاصلة
افعل السكوت عن هذه الحدث فجاز ان لا يسكت احمى طب عن غير هذه الحديث ومنعه صه بالتنوين
السكوت اذ العربي الفصيح قال قدس سره في الحاشية الفصيح الخالص فتح بحسب الوضع وان كان
طاريا مثل الضارب امس لو قال بدل امس في الماضي لكان اظهر فتح المشتق من الثلاثي يعني ان قولنا

من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصفة ما تقدير الكائن فتح اي قياسيا على انه يأتي
امرا على ان اسم الفعل منه ما هو بمعنى الامر يأت الاماء او هو كلمتان قر قار اي صوت من
التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعي وهو لعبة للصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد
وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا يغير فلو كانا صوتين لقيل قرقق غاق
فتح حال كونه مصدرا حاصلها ضمير قولا مبني فتح معرفة اي علم جنس كسبحان
فتح صفة اخرى للمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو كبغ والجملة معترضة فتح قال الشيخ
وقال المصنف ان ما كان منه لازما فهو اما جميع او زان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فان اسكن
لها فذكر وجه عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منفردة وبهذا منهم صريح على ترجيحهم في
كونها مؤنثة فتح وصفة لمؤنثة لم يجئ في المذكر وجيها مستعملا مخصوصا بالموصوف ومستعملا للازمة
للاسماء كذلك فصاعدا اما غير لازمة وهي في الاصل لكل ما يجيء اي يجذب ثم خصت بالطبيعة
بحسب اطنابا بالعرف الغالب ما بقي على وصفيتها كوقاطا اي قاطعة كافية فتح واما عدلا اما
باعتبار ذلك لان لازمة غير كافية والا لزم بناء سلام وكلام ولكن فيه انه لا دليل على العدل وثبوت
الخصوص وثبوت فاسقة لا يدل ان يكون على فجار معدولين عنها لجواز ان يكون امرا خين لها
وقد يجاب العدل مقدر للاضطرار وجود هما بينين كما في منه الصرف فكما لا دليل على كون
ينزل معروفا عن انزل وما سند لوابه عليه في غاية الضعف والاولى ان يقال ما قال الشيخ الرضي
ويلزم منه ان المصادر والصفات بنات لبنة لفعال الامر زنة ومبالغة اضعف في الكل مبالغة
الا في الكل مبالغة فتح على للاعيان حال من مفعوم قصه مبني في الحجاز معرب في تميم اي مختلف
فيه حال كونه علما للاعيان واعلم ان ذلك لانه ان تعلق بكل من قصه مبني ومعرب لزم توارد
العاملين على معمول واحد وان تعلق بصدرهما لزم فيلو الامر بهذا الكال اللام الا ان يقدر الامر
كما في باب التنازع فتح بنته فعال بمعنى الامر فيه ما فكر من اضيه ولا يجر فيهما فالوجه ونبه
فتح هذا اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوضعي فان كان منقولا راعوا معناه الاصلي وكان فيه

٣٦٢٣٤٧٣٥١

المقول

المبالغة وان كان مرجحا حملوا على لانه اكثر من مجيئه مضا ووجه الكثرة بناه وان ووجه البناء فى فعلى
الراء فصد الامالة اذ هى امر استحسانى والمصحح للامالة كسر الراء وهو
لا يحصل مضا الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم يكسر

الحمد لله على الانعام والصلوة والسلام على خير الانام وآله

البهية الكرام فهذه كتابة مهمة الى شيبة الزينة

المنسوبة الى العلامة المحقق والحبر المدقق

رح الملة والدين احمد الغفور رتبته

الله فتح سفر صفر يوم

البعث والنشور

ثمت تمام

الدرر

وقد وقع هذه النسخة فى زمان سليم كرى خان وفى مدرسة محله ومدرسة
رمضان افندى وفى يوم الجمعة وفى
وقت بين الصلاتين صاحبه
ومالكه محمود چلبى بن عثمان
افندى صمت
عم
وولده

جو معه نماز تيدن صونرا دوت ركعه
نماز نماز ظهر نماز ظهر ركعة قد نصونرا
نماز ظهر بر ركعتين ده برفاتحه واون بر
اخلاص اول متشهده صلوات اوقويه
بعده كلام ويره بعده ايوز كره لا حول ولا قوة

٣٦٢٣٤٧٣٥١

محرم ١	صفر ٢	ربيع الاول ٣	ربيع الاخر ٤	جمازى الاول ٥	جمازى الاخر ٦	
رجب ٧	شعبان ٨	رمضان ٩	شوال ١٠			
ذو القعدة ١١	ذو الحجة ١٢					

اى صاحب الحج سنه سكر خانه ده ايكى فنجى سنه ده در لطفايه دبزه
وبر كل خير عاقبت حق سبحانه وتعالى بلور سنه بيك يوز التمش بش ده يدى
رقم ده در

ايام هفته

بازار ارتسى ١	دوشنبه ٢	صالى ٣	چهارشنبه ٤	پنجشنبه ٥	جمعه ٦	جمعه ارتسى ٧
بازار ارتسى ٨	دوشنبه ٩	صالى ١٠	چهارشنبه ١١	پنجشنبه ١٢	جمعه ١٣	جمعه ارتسى ١٤

دوشنبه دن بازار ارتسى كه ايكى وره يزه سن الله رقم لرى صحه اوزره قويمس
شنبه دن پنجشنبه اوزره انلرى سنه اون بش ده يمس

دوشنبه عاقل اولمه ايكى رقم يزمه

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
„СВЕТОЗАР МАРКОВИЋ" - БЕОГРАД
И. Бр. 43.614

الهی بو کتابك صاحبی سعید اولسون

کروب فردوسی اعلایه جهتدن بعید اولسون

ایا من رسم السلام علیکم اهل الرحمة مطیعین رجوع التسلیم وبل

الهی بو کتابك صاحبی سعید اولسون

کروب فردوسی اعلایه جهتدن بعید اولسون

ا ب ج د ه و ز ح ط ی ك ل م ن س ع ف ص ق ر ش
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠

ت ث خ ذ ض ظ غ
٤٠٠ ٥٠٠ ٦٠٠ ٧٠٠ ٨٠٠ ٩٠٠ ١٠٠٠